

التحدُّثُ بنعمة اللَّه

ويليه

تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد

ويليه

التعريف بآداب التأليف

ثُلاثتُها للإمام

جلال الدين السيوطي

(٨٤٩ ـ ٩١١)

قرأها، وضبط نصَّها، وخرَّج أحاديثها، وعلَّق عليها

طارق بن عبدالواحد بن عليٍّ

مكتبة الوعي الإسلامي　　دار آل ياسر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمةُ الْمُعتني

ـ عفا اللَّهُ عنه ـ

الحمد للَّهِ رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ إمام المرسلين، وعلىٰ آله وصحابته والتابعين لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فبين أيديكم ـ إخواني ـ ثلاثُ رسائل[1] من كتاباتِ الإمام جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهي رسائلُ عزيزة الوجود، ارتأينا إخراجها بشيءٍ من الاعتناء، من باب نشر العلم النافع والدلالة علىٰ الخير، سائلين اللَّهَ تبارك وتعالىٰ أن يتقبلها منا بقبولٍ حسن.

وهٰذه الرسائل:

١ ـ كتاب: «التحدُّث بنعمة اللَّه»، وهي ترجمة الإمام السيوطي لنفسه.

٢ ـ كتاب: «تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد».

٣ ـ كتاب: «التعريف بآداب التأليف».

وكلُّ كتابٍ من هٰذه الكتب يحتوي علىٰ فوائدَ قيمةٍ تفيد طالب العلم في مسيرته المباركة، وترشدُه إلىٰ بعض مهمات حياته التي يحتاجها وهو سائرٌ في هٰذا الدرب المبارك؛ درب طلبِ العلم وتعليمِه.

ولا أريد أن أُطيل في تقدمة هٰذه الرسائل، وإنما لي بعض الملاحظات

(١) جرىٰ عُرف الكثيرين علىٰ أن يسمُّوا الكتيبات الصغيرة باسم «الرسالة»! لٰكن هٰذا لا يستقيم دومًا، بل الرسالة ـ كما هو ظاهر ـ مشتقة من «الإرسال»، فكل ما كُتب ـ صغيرًا كان أو كبيرًا ـ فيحق أن يوصف بأنه رسالة، إذ هو مرسلٌ إلىٰ الناس لقراءته والاستفادة منه، واللَّهُ تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

العابرة ممَّا لفت نظري أثناء خدمة هٰذه الرسائل الطيبة، وتلك الملاحظات هي:

الملاحظة الأولىٰ: ظاهر جدًّا من كلام الإمام غلوُّه في أئمة الشافعية رَحِمَهُمُ اللَّهُ، فمن قرأ كلامه ـ خاصةً عند ذكر المجدِّدين ـ يراه أنه ـ غالبًا ـ ما يقصرهم علىٰ أئمة مذهبه ـ إلَّا نادرًا جدًّا من أهل المذاهب الأخرىٰ ـ ! وكأن المذاهب الثلاثة قلَّ فيها مجتهدٌ مطلق، أو عالمٌ فرد ينطبق عليه الوصف النبوي بأنه من مجددي الدين الذين يأتون علىٰ رؤوس القرون! ولا شك أن ذٰلكم الغلوَّ في أئمة المذهب قد يجرُّ البعض إلىٰ فتنة «التعصُّب المذهبي»، وما يترتب عليه من آثارٍ وخيمةٍ ليس هٰذا محلَّ الإفاضة في ذكرها.

الملاحظة الثانية: شدة الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ بعض خصومه في مسائل الخلاف، حتىٰ إنه ليخيَّلُ إليك أنه لا يحق للطرف الآخر أن يتبنَّىٰ رأيًا اقتنع به تمامًا ـ كما اقتنع خصمُه برأيه ـ، وهٰذا ظاهرٌ في الفصل الذي عقده الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ بعنوان: «ذكرُ نعمةِ اللَّه عليَّ في أن أقام لي عدوًّا يؤذيني، وابتلاني بأبي جهل يغمصُني[1] كما كان للسلف مثلُ ذٰلك»، فإنك تراه رَحِمَهُ اللَّهُ قد اختلف مع بعض معاصريه في مسائلَ خلافية ـ ليست محلَّ إجماع ـ، وبالرغم من ذٰلك ترىٰ الإمام ـ عفا اللَّهُ عنه ـ يهجمُ علىٰ مخالفيه هجوم الأُسود الضارية، ويخلعُ عليهم الأوصاف القاسية! وكان أولىٰ به رَحِمَهُ اللَّهُ أن يبين الحقَّ ـ الذي ارتضاه ـ بأدلته دون التشنيع علىٰ مخالفيه بِهٰذه الصورة التي لا يُوافقه عليها الكثيرون.

والواجبُ علىٰ كلِّ عالمٍ أو طالبِ علم ـ خاصةً في مسائل الخلاف ـ أن يتحلَّىٰ بأمرين مهمَّين، إذا اختلَّ أحدهما عادت نُصرته للحق بنقيض قصده:

الأول: أن يبيِّن الحق ـ الذي ارتضاه ـ بدلائلِه القوية المبنية علىٰ قواعد الشريعة المطهرة المبيَّنةِ في علم «أصول الفقه».

---

(١) **الغمص:** الاحتقار.

الثاني ـ وهو من أخطر وأهمِّ الأمور ـ : ألَّا يجعل من المسائل الخلافية مسائلَ إجماع! فإن بعضَ مَن ينتصر لقولٍ ما ـ في مسألةٍ خلافٍ ـ ، نراه قد جعل من المسألة محلَّ إجماعٍ علىٰ القول الذي ذهب إليه ورجَّحه! وهٰذا من أعظم الجنايات علىٰ الشريعة المباركة، ومن أعظم صور التضييق علىٰ عباد اللَّه تعالىٰ فيما وسَّعه عليهم ربُّهم ﷻ، نعم؛ للمجتهد وطالب العلم المميِّز أن ينتصرا للحق الذي يعتقداه ويتمسَّكا به، ولٰكنْ أن يجعلاه وكأنه قولٌ مقطوعٌ به لا قولَ آخر سواه؛ فهٰذا هو المرفوض المخالف تمامًا لمنهج السلف الصالح رضي الله عنهم وقواعد الشريعة المطهَّرة؛ التي ربَّىٰ عليها رسول اللَّه ﷺ أصحابَه الكرام رضي الله عنهم وأمته من بعدهم.

ومن هنا نرىٰ الإمام السيوطي رحمه الله ـ في بعض مسائل الخلاف ـ انتصر لمذهبه انتصارًا شديدًا ـ وهٰذا حقُّه بلا ريب ـ ، لٰكنه لم يتسع صدرُه للقول الآخر، وهَجَم بشدةٍ علىٰ مخالفيه، ووصفهم ـ كما سلف ـ بصفاتٍ قاسيةٍ شديدة، ويا ليته وقف عند ما أشرنا إليه؛ فبيَّن أولًا أن المسألةُ مسألةُ خلاف، ثم كشف ثانيًا أن الحق ـ الذي اعتقده هو ـ كذا وكذا، دون تجريح أو طعون أو هجوم ضارٍ كهٰذا الذي رأيناه[1].

وحتىٰ لو كان مَن أمامه مقلِّدًا لإمام آخر، فإنَّ تمسُّكَ هٰذا المقلِّدِ بقولِ إمامه ليس داعيًا للطعن فيه وتجريحه ونبذه بسوء الأوصاف. نعم؛ لا يحلُّ للمقلِّد أن يُجادل أو يعترض[2]؛ لأنه ليس مؤهَّلًا لهٰذا المنصب الذي تفرد به أهلُ العلم ـ وقد أجمع العلماء أن المقلد ليس عالمًا؛ كما نقله الحافظ ابن

(١) وكثيرًا ما ترىٰ عالمًا انتصر لقولٍ ما انتصارًا شديدًا في مسألةٍ خلافية، حتىٰ إنك ـ إذا لم تتطلع علىٰ قولٍ سوىٰ قوله ـ تعتقد أنه الحق الذي لا لبسَ فيه ولا غبش، إلَّا أنك بمجرد مطالعة آراء مخالفيه ترىٰ عندهم من الأدلة والقواعد ما يرجِّحُ أقوالهم علىٰ قوله؛ لذٰا لا ينبغي لطالب العلم أن يتعصب لقولٍ ما دون أن يطلع علىٰ أقوال الأئمة ومناقشاتِهم حول المسألة؛ وحينئذٍ سيتحلىٰ بالإنصاف والأدب المطلوب في مسائل الخلاف.

(٢) ولا ينفي هٰذا أنه يحق له أن يستفهم ـ إن كان ذا قابليةٍ للفهم ـ ممَّن خالف إمامه عن سببِ تلك المخالفة.

عبدالبر وغيره ـ ، بل هو تابعٌ لهم؛ ومن ثَم فواجبٌ عليه أن يردَّ الأمر برمَّتِه إلىٰ أئمتِه الذين يقلِّدهم، ولا يجادل هو من يخالف أئمته، ولا يعترض عليه بأي صورةٍ مرفوضة.

فالخلاصةُ ـ أحبابي ـ أن من خالفوا الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللّٰهُ ـ أو خالفوا غيره ـ لا يخلون من حالتين:

ـ إما أن يكونوا من أهل العلم.

ـ وإما أن يكونوا مقلِّدين لأهل العلم.

وفي كلتا الحالتين لابد من التحلي بحِليةِ الإنصاف، وبيان الحق بأدلته، دون الطعن في الآخرين والقدح فيهم وفيما ذهبوا إليه من آراء حول مسائل الخلاف.

وأما الصنف الثالث ـ الذين ليسوا من أهل العلم، ولا يتبعون العلماء ـ ، وأعني بهم «الجهلاء حقًّا» الذين لا نَهج لهم إلَّا اتباع أهواءهم المحضة، فلا يتعلمون، ولا يقلِّدون العلماء الراسخين، وإنما يخترعون دينًا لم يأذن به رب العالمين، ويَخرجون عن أقوال أئمة الإسلام في مسائل الخلاف، فيأتون بما لم يقولوه، ويبتدعون ما لم يقرروه، فهٰذا الصنف النكِد حقٌّ علىٰ أهل العلم ـ بعد نُصحهم ـ التحذيرُ منهم ومن شرهم إذا لم يرجعوا عن غيِّهم، صيانةً لحمىٰ الدين، ودفاعًا عن شريعة رب العالمين.

الملاحظة الثالثة: ذكر الإمام رَحِمَهُ اللّٰهُ في بعض المواضع أن ما اطَّلع عليه من العلوم والكتب، لا يمكن لأحدٍ من معاصريه أن يفعلَ مثله! وهٰذه دعوىٰ مرفوضةٌ من المصنف ـ غفر اللَّهُ له ـ ، وقد اعترف هو ـ في كتاب «تقرير الاستناد»[1] ـ أن القدرة الإلٰهية ليست عاجزةً عن الإتيان بمجدِّدٍ للدين في عصره، فلماذا لم يقُل هٰذا في تحصيل العلوم وسعة الاطلاع؟! نعم؛ لا نشك في علم الإمام وطول باعه واجتهاده الفريد في القراءة والمطالعة لكتب لا

(١) ص(٢٣٨) من طبعتنا هٰذه.

يعلمها إلَّا اللَّه، لٰكن بالرغم من كل هٰذا، إلَّا أن اللَّه تبارك وتعالىٰ كما أنعم عليه بهٰذه النعمة، فهو قادرٌ علىٰ أن يجعل في عصره وبعد عصره من هو أكثر اطلاعًا وتحقيقًا وتدقيقًا منه، فالعلمُ بحرٌ لا ساحل له، وإنعامُ اللَّهِ تعالىٰ علىٰ عباده لا حدَّ له، وصدق من قال:

وقل للذي يدَّعي في العلم مرتبةً ... عرفتَ شيئًا وغابتْ عنك أشياءُ

ولرُبَّ إنسانٍ في أقصىٰ بقاع العالم في زمان المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أو قبله أو بعده ـ يكون لديه من سعةِ العلم أضعافُ ما عند المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، لٰكنه لا يحب الظهور ولا بيان ما عنده، وقد أشار الإمام السيوطي نفسه[(١)] أنه قد يكون هناك امرأةٌ في خِدرها قد بلغت رتبة الاجتهاد! فبالأحرىٰ غيرها من الرجال الذين هم أقوىٰ عزيمةً وأوسع قدرةً علىٰ تحصيل العلوم. واللَّهُ المستعان.

الملاحظة الرابعة: النفَسُ الصوفِيُّ المرفوضُ[(٢)] في بعض كلام المؤلف ـ عفا اللَّهُ عنه ـ ، فقد ذكر في غضون كلامه مسائلَ مخالفةً لنصوص الشريعة المباركة، كالتبرُّك بالأضرحة، والتوسُّلِ بجاه النبي ﷺ، وبعض ما نبَّهت عليه باختصارٍ في الحواشي، ممَّا لعلي أتوسع في بيان نقده في طبعاتٍ أخرىٰ ـ إن شاء اللَّه تبارك وتعالىٰ ـ .

فتلك ـ أحبابي ـ أهم الملاحظات التي لفتت نظري أثناءَ خدمتي لهٰذه الرسائل القيمة، وكما أقول دومًا: ليس انتقادُ أحدٍ لبعض ما في أعمال الآخرين معناه إهدارٌ لقيمة أعمالهم بالكلية، أو الزعمُ بأنها خاليةٌ من النفع والخير، فليس من منهجي ـ بحمد اللَّه تعالىٰ وإحسانه ـ إهدارُ مع عند غيري من علومٍ نافعة وخيراتٍ متتابعة بسبب بعض الهَنَات في أعمالهم، هٰذا إذا كان في بعض الأقران، فماذا يكون الحالُ مع أئمتنا وكبرائنا الذين لا نَسوَىٰ في

---

(١) ص(٢٣٩) من طبعتنا هٰذه.

(٢) لأن هناك نفسًا صوفيًّا مقبولًا ـ بغض النظر عن تسميته بالتصوف ـ ، وهو النفَس الذي لم يخالف منهاج الكتاب والسنة، وهو ما كان عليه أهلُ الاستقامة والرياضة الشرعية وتهذيب النفوس من السلف والخلف.

ميزان العلم قُلامةَ أظفارهم!! لٰكنَّ الحق أحقُّ أن يُتَّبع، والنصحُ للمسلمين واجب، والتنبيهُ علىٰ السلبيات ـ التي قد يتعدىٰ ضررُها للآخرين ـ من الأهمية بمكانٍ حتىٰ[1] لمن هم أعلىٰ منا علمًا وإيمانًا، ملتزمين في هٰذا بمنهج الأدب والإنصاف وعدم نسيان أنفسِنا أمام نقدِ مَن ليس معصومًا عن الخطأ، ورحمة اللَّهِ علىٰ الإمام ابن الجوزي حين قال: «واعلموا أن المحقِّقَ لا يهولُه اسم معظَّم[2]»[3].

وكما ستلاحظون ـ أحبابي ـ ، فإن تلك التنبيهاتِ السابقةَ جميعًا كانت موجودةً في الكتاب الأول: «التحدث بنعمة اللَّه»، وأما الكتابان الآخرن: «تقرير الاستناد» و«آداب التأليف»، فلم أر فيهما ما يستدعي التنبيه، والعلمُ عند رب العالمين ﷻ.

۞ عملي في هذه الرسائل القيمة:

يتلخص عملي الضئيل في خدمة هٰذه الرسائل حول ما يلي:

١ ـ جَمعُ الرسائل الثلاثة في كتابٍ واحد، إفادةً لطلبة العلم.

٢ ـ المقابلة بين هٰذا الصفِّ والجمع الجديد، وبين مطبوعات تلك الرسائل، وهي كما يلي:

أولًا: كتاب «التحدث بنعمة اللَّه»، وقعت بين يدي نسخة بتحقيق إليزابيث ماري سارتين، إصدار المطبعة العربية الحديثة.

ثانيًا: كتاب «تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد»، وقعت بين يدي نسخة بتحقيق الدكتور فؤاد بن عبدالمنعم بن أحمد، إصدار كلية الشريعة، جامعة أم القرىٰ.

---

(١) أعني النقد.

(٢) ولستُ ـ وربي ـ من المحققين، ولا أدعي هٰذا ـ لا ظاهرًا ولا باطنًا ـ ، بل حسبي أنني أحاول أن أكون طالب علم، وأقدم بعض النفع لإخواني من خلال أعمال أقدمها لآخرتي، عسىٰ أرحم الراحمين أن يتقبلها مني.

(٣) «صيد الخاطر» ص(٥٩ ـ ط: دار ابن الجوزي).

ثالثًا: كتاب «التعريف بآداب التأليف»، وقعت بين يدي نسخة بتحقيق الأستاذ مرزوق علي إبراهيم، إصدار مكتبة التراث الإسلامي.

هٰذا، وقد استدركتُ بعض الأمور علىٰ تلك المطبوعات، وصححتُ عدة تحريفاتٍ وتصحيفاتٍ وبعضَ السقط ـ خاصةً في الكتاب الثاني ـ، كما هو مثبتٌ في الحواشي.

ويُعدُّ الكتاب الأول أكثرها من ناحية الحواشي والفهارس، حيث بلغ الكتاب بفهارسه قرابة (٤٠٠) صفحة من القطع الكبير، وقد رأينا عدم إثبات هٰذه الحواشي، ولا أهمية وضع فهارس سوىٰ فهرس الموضوعات، فالكتابُ ـ أعني «التحدث بنعمة اللَّه» ـ قريب التناول، سهل المأخذ، ولا يحتاج إلىٰ كلِّ تلك الفهارس المذكورة من وجهة نظرنا، وكذا الكتابين الآخرين، كما سيتضح للقارئ الكريم ـ إن شاء اللَّه تعالىٰ ـ.

٣ ـ قمت بضبط بعض الكلمات بالشكل، ممَّا رأيت أنها بحاجة إلىٰ هٰذا، إعانةً للقارئ الكريم علىٰ الاسترسال في القراءة.

٤ ـ بيَّنتُ بعض المعاني الغامضة المذكورة في هٰذه الرسائل.

٥ ـ قمت بتخريج الأحاديث النبوية الواردة في هٰذه الرسائل، مع الاهتمام الشديد ببيان درجة الحديث ـ ممَّا ليس في الصحيحين أو أحدهما ـ، وذٰلك بذكر أقوال علماء الحديث قديمًا وحديثًا.

٦ ـ علَّقتُ علىٰ بعض المواضع التي رأيتها بحاجةٍ إلىٰ التعليق.

٧ ـ جميع الترقيمات التي في الكتاب هي من صنعي.

وبعد كل هٰذا لا أدعي الكمال في عملي، لٰكن حسبي أنني بذلتُ جهدي، ثم لابد أن يوجد نقصٌ وخللٌ وتقصير، وهٰكذا حال البشر الناقصين، وأبىٰ اللَّهُ تعالىٰ أن يكون الكمال إلَّا لكتابه المبين.

وختامًا فأسأل اللَّهَ ﷻ أن يتقبل مني هٰذا العملَ بقبول حسن، وأن يكون ما قدمته فيه ذخرًا لي يوم القدوم عليه، وأن يجعله خالصًا مخلَّصًا لوجهه

الكريم، زائدًا للحسنات، ماحيًا للسيئات.

وآخر دعوانا أن الحمد للَّهِ رب العالمين، وصلَّىٰ اللَّهُ وسلم وبارك علىٰ الحبيب محمد، وعلىٰ آله وصحابته والتابعين لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

وكتبه

أبو شُعيب

طارق بن عبدالواحد بن علي

ـ عفا اللَّهُ عنه برحمته ـ

جُمهورية مصر العربية: هاتف/ ٠١١١١٣٨٥٣٩٥





الكتاب الأول

التحدُّثُ بنعمة اللَّه

(ترجمة الإمام السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ لنفسه)

تأليف الإمام

جلال الدين السيوطي

(٨٤٩ ـ ٩١١)

قرأه، وضبط نصَّه، وخرَّج أحاديثه، وعلَّق عليه

طارق بن عبدالواحد بن عليٍّ

مكتبة الوعي الإسلامي   دار آل ياسر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّهِ، وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ.

وبعد:

فإن التحدُّث بنعمة اللَّه تعالىٰ مطلوب شرعًا؛ قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الشرح].

وأخرج عبداللَّه بن أحمد في «زوائد المسند»، والطبراني، وابن أبي الدنيا في «كتاب الشكر»، والبيهقي في «شعب الإيمان»؛ عن النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**التحدثُ بنعمةِ اللَّهِ شكر، وتركُها كفر**»[(١)].

• وأخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره» عن أبي نضرة قال: «كان المسلمون يرَون أن من شكر النعم أن يُحدَّث بها».

• وأخرج سعيد بن منصور في «سننه» عن عمر بن عبدالعزيز قال: «إن ذِكرَ النعمِ شكرٌ».

• وأخرج ابن أبي الدنيا، والبيهقي عن الحسن البصري قال: «أكثِروا ذكرَ هٰذه النعمةَ؛ فإن ذكرها شكر».

• وأخرج ابن أبي الدنيا، والبيهقي عن الجريري قال: «كان يُقال: إن تعدادَ النعمِ من الشكر».

---

(١) حسن: رواه أحمد (٤/ ٢٧٨)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٩/ ٥١)، وابن أبي الدنيا في «قضاء الحوائج» (٧٨)، والبزار (١٦٣٧ ـ زوائد)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٨١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٤١٩)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٤٤)، وابنُ أبي عاصم في «السنة» (٩٣) (٨٩٥)، **وضعَّف** جملة المتن الشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (٣٠/ ٣٩٠)، بينما حسن الحديث بتمامه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٦٦٧)، و«صحيح الجامع» (٤٠١٣). ولفظ الحديث بتمامه: «**مَن لم يشكر القليلَ لم يشكرِ الكثير، ومَن لم يشكر الناسَ لم يشكر اللَّه. التحدُّثُ بنعمة اللَّه شكر، وتركها كفر، والجماعةُ رحمة، والفرقة عذاب**». وبعض من سبق رواه مختصرًا، وبعضهم بتمامه.

• وأخرج البيهقي من طريق مالك بن أنس، عن يحيىٰ بن سعيد، قال: «كان يقال: تعديدُ النعم من الشكر».

فصل: والتحدثُ بنعمة اللّه تعالىٰ يورث المزيد منها؛ لأنه شكرٌ كما ثبت بالأدلة المذكورة، والشكر يقتضي الزيادة؛ لقوله تعالىٰ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

[و]أخرج ابن مردويه في «تفسيره» عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**مَن أُعطي الشكرَ لم يُحرمِ الزيادة؛ لأن اللّهَ تعالىٰ يقول**: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾»[(١)].

فصل: قال ابن قيم الجوزية في «كتاب الروح» ـ في الفَرق بين أمور دقيق يُخشىٰ التباسُها علىٰ الإنسان ـ : «فإن الشيء الواحد تكونُ صورتُه واحدةً، وهو ينقسم إلىٰ محمودٍ ومذموم، فيحتاج الحريصُ علىٰ دينِه إلىٰ معرفةِ الفرقِ بينهما؛ من ذٰلك التحدثُ بالنعمِ شكرًا والفخر بها:

فالأول: القصدُ به إظهارُ فضل اللّه وإحسانِه ومدحه والثناء عليه، وبعث النفس علىٰ الطلب منه دون غيره وعلىٰ رجائه، فيكونُ داعيًا إلىٰ اللّه بذٰلك.

والثاني: القصد به الاستطالةَ علىٰ الناس، وإظهار أنه أعزُّ منهم وأكبر، واستعبادُ قلوبَهم، واستمالتها بالتعظيم والخدمة».

• وقال أبو طالب المكيُّ في كتاب «قوت القلوب»: «كان الناس قديمًا إذا التقوا يقول أحدُهم لصاحبه: ما خبرك، وما حالك؟ يعنون بذٰلك: ما خبرُ نفسك في مجاهدتِها وصبرِها، وما حالُ قلبِك من مزيد الإيمانِ وعلم اليقين؟ ويريدون: ما خبرُك في معاملة اللّه، وما حالك في أمور الدنيا والآخرة، هل

---

(١) ضعيف: رواه الطبراني في «الأوسط» (٧٠٢٣)، وفي «الصغير» (١٠٢٢)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٤٢١٠)، وابن شاهين في «الترغيب» (٥٣٢)، وقال الإمام الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٢٢٦): «رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط»، وفيه محمود بن العباس، وهو ضعيف»، وضعَّفه ـ أيضًا ـ محقق «الشعب» (٦/ ٢٩٤).

ازددتَ أم انتقصت؟ فيتذاكرون أحوالهم من أمور الدين، ويصفون قلوبَهم وأعمالَهم في علوم الآخرة، ويذكرون ما وهب اللَّه لهم من حسن المعاملة، ويتذاكرون ما فتح لهم من غرائب الفهوم، فكان هٰذا من تعديدِ نِعمِ اللَّه عليهم، ليكون شكرًا للَّه، ومزيدًا في المعرفة. وكان بعضُهم يقول: أكثر علومِنا ومواجيدنا[1] ما يعرفه بعضنا من بعض، وما يخبر به أحدنا أخاه إذا التقينا، فقد جُهل هٰذا اليومَ فتُرك، فهم إذا سألوا عن الخبر والحال إنما يريدون أمورَ الدنيا، وأسباب الهوىٰ، ثم يشكو كل واحد مولاه الجليل إلىٰ عبده الذليل، ويتسخط أحكامه، ويَبرَم[2] بقضائه وما قدَّمت يداه».

فصل: ما زالت العلماء ـ قديمًا وحديثًا ـ يكتبون لأنفسهم تراجمَ، ولهم في ذٰلك مقاصد حميدة:

منها: التحدث بنعمة اللَّه شكرًا.

ومنها: التعريف بأحوالهم ليُقتدىٰ بهم فيها، ويستفيدها من لا يعرفها، ويعتمد عليها من أراد ذكرهم في تاريخ أو طبقات.

وممن فعل ذٰلك:

١ ـ الإمام عبدالغافر الفارسي ـ أحد حفاظ الحديث ـ.

٢ ـ والعماد الكاتب الأصبهاني، ترجم نفسه في تأليف مستقل سماه: «البَرق الشامي».

٣ ـ والفقيه عمارة اليمني، ترجم نفسه في تأليف مستقل.

٤ ـ وياقوت الحموي ترجم نفسه في «معجم كتابه».

٥ ـ ولسان الدين ابن الخطيب ترجم نفسه في كتاب: «تاريخ غرناطة» في نصف مجلد، والكتاب نفسه ثماني مجلدات.

---

(١) **المواجيد** ـ عند المتصوفة ـ: ما يجده المريدُ من أذواق وأحوال.

(٢) **يبرم**: يسأم.

٦ ـ والإمام المجتهد الورع الزاهد أبو شامة، ترجم في كتابه «...»[١] في عدة كراريس.

٧ ـ والحافظ تقي الدين الفاسي ترجم نفسه في كتابه: «تاريخ مكة» في عدة كراريس.

٨ ـ والحافظ ابن حجر ترجم نفسه في كتابه: «تاريخ قضاة مصر»[٢].

٩ ـ والإمام أبو حيان أفرد لنفسه ترجمةً في كتاب مستقل سماه «النضار» مجلد ضخم.

وقد اقتديتُ بهم في ذٰلك؛ فوضعت هٰذا الكتاب تحدُّثًا بنعمة اللَّه وشكرًا، لا رياءً ولا سمعةً ولا فخرًا، واللَّهُ المستعان.



(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.
(٢) في المطبوع: «تاريخ قضاء مصر».

فصل

[ترجمة والد المُصنف رَحِمَهُمَاٱللَّهُ]

والدي هو الإمام العلامة ذو الفنون، الفقيه، الفَرَضي، الحاسب، الأصولي، الجدلي، النحوي، التصريفي، البياني، البديعي، المنشئ، المترسل، البارع، كمال الدين أبو المناقب أبو بكر بن ناصر الدين محمد بن سابق الدين أبي بكر بن فخر الدين عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد ابن الشيخ همام الدين الهمام الخُضيري الأسيوطي.

هٰكذا وجدتُ هٰذا النسب في صداق لابن عم والدي.

وأخبرني ابن عم والدي ـ المشار إليه، واسمه نور الدين علي بن جمال الدين عبداللَّه بن سابق الدين أبي بكر ـ عن أسلافه: أن جدنا الأعلىٰ الشيخ همام الدين كان أحد مشايخ الصوفية وأرباب الأحوال والولايات، وأنه كان في مبتدأ أمره علىٰ طريق غير مَرضية، وأنه حج، فلما أحرم وقال: «لبيك وسعديك، لبيك اللهم لبيك»، سمع صوتًا: «لا لبيك ولا سعديك»! فتاب من ثَمَّ، وأقلع ورجع إلىٰ بلاده، فأقبل علىٰ التزهد والعبادة مدةً، ثم حج مرةً أخرىٰ، فلما أحرم وقال: «لبيك اللهم لبيك»، سمع صوتًا: «لبيك وسعديك»، ولجدنا هٰذا ضريح بأسيوط يُزار ويُتبرك به[1].

(١) التبرك بالأضرحة ليس من منهج أهل السنة والجماعة، بل هو من دواعي الشرك، وهاهو خير خلق اللَّه ﷺ نَهَىٰ أن يُتَّخذ قبرُه عيدًا ـ كما صح عنه ـ، كي لا يكون ذريعةً للإشراك، واعتقاد ما لا ينبغي في شخصه الكريم ﷺ؛ كما وقع بالفعل من عُبَّاد القبور لما ضلُّوا عن سواء السبيل، فباتوا يدعون المقبورين من دون اللَّه ﷻ، ويلتمسون منهم البركة والأرزاق والصحة والتوفيق... إلخ ما لا ينبغي سؤاله إلَّا من مالك الأمر تبارك وتعالىٰ، واللَّهُ الموفق.

وأما نسبته بـ«الخُضيري» ـ وهو بضم الخاء، وفتح الضاد المعجمتين مصغرًا ـ ، فلا أتحقق ما تكون إليه هٰذه النسبة. وهٰذا من بدائع قدرة اللَّه أن يعجز العلماء بأنساب الناس عن معرفة أنسابهم، ليقفوا عند حدِّهم، ويعترفوا بالعجز والقصور، ويقولوا: ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢].

وقد وقع ذٰلك للحافظ الكبير أبي سعد عبدالكريم بن السمعاني؛ فإنه صنَّف كتابًا حافلًا في الأنساب في ثلاث مجلدات ضخمة، بيَّن فيه أنسابَ العلماء لماذا هي: لقبيلةٍ أو جدٍّ أو بلدٍ أو غير ذٰلك، وعجز في نسب نفسه فلم يدرِ السمعانِيُّ نسبةً لماذا!.

• قال التاج السبكي في «طبقاته الوسطىٰ» ما نصه: «...»[١].

وكذٰلك أنا صنفت كتابًا في الأنساب؛ اختصرت فيه كتاب ابن السمعاني، وزدت عليه ممَّا فاته شيئًا كثيرًا جدًّا، وعجزتُ في نسبتي ونسبة آبائي وأجدادي، فلم أتيقن لماذا هي؟ إلَّا أني رأيتُ في كتب البلدان والأنساب أن «الخضيرية» محلةٌ ببغداد، وحدثني من أثق به: أنه سمع أبي رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر أن جده الأعلىٰ كان أعجميًّا أو من الشرق، فلا يبعد أن تكون النسبة إلىٰ المحِلَّة المذكورة، وفي رواة الحديث قديمًا من يُنسَب هٰذه النسبة، وهو محمد بن الطيب الخُضَيري.

• قال حافظ عصره أبو الفضل ابن حجر في كتابه: «المشتبه»: «كان يسكنُ محِلَّة الخضيرية».

وكأنَّ السبب في إقبالي آخرًا علىٰ طريقة التصوف وملازمة القوم نزوعُ العرقِ من جدي المذكور.

• قال الرافعي في «تاريخ قزوين» ـ في ترجمة والده ـ : «كان في آباء والدي جماعةٌ من أهل العلم بقزوين، ثم لم يبقَ منهم مترسِّم بالعلم[٢] إلىٰ

(١) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ .
(٢) **المترسم**: المتِّصف.

أن أحيا اللَّهُ بوالدي الرسمَ الميت. وقد قيل:

كلُّ نهرٍ فيه ماءٌ قد جرىٰ فإليه الماءُ يومًا سيعودُ

قال: وكان في آبائي جماعةٌ استوزرهم[(١)] ملوكُ الديلم، وكان لهم جاهٌ وقدرٌ، والذين عملوا للسلطان من بني عمِّنا حَذَوْا حذوهم، والعرق نزَّاع» انتهىٰ كلام الرافعي.

وأما من دون جدِّي المذكور من أجدادي، فقد كانوا من أهل الوجاهة والرياسة:

- منهم من ولي القضاء بأسيوط.
- ومنهم من ولي الحسبة بها[(٢)].
- ومنهم من كان في صُحبة الأمير شيخو، وبنىٰ مدرسةً بأسيوط، ووقف عليها أوقافًا، ويُحكىٰ أنه سأل الأمير شيخو أن يأمر البنَّاء الذي بنىٰ مدرسته بالصليبة أن يذهب معه إلىٰ أسيوط، فيبني له مدرسةً نظيرها، فأجابه إلىٰ ذٰلك.
- ومنهم من كان تاجرًا متموِّلًا[(٣)].

ولا أعلم فيهم من خدم العلم حقَّ الخدمة إلَّا والدي.

كان مولد والدي بأسيوط في أوائل هٰذا القرن تقريبًا، وربما سمعت بعض أهل البيت يَذكر أنه حين مات كان عمره ثمانيًا وأربعين سنةً، فعلىٰ هٰذا يكونُ مولده سنةَ ستٍّ ـ أو سبعٍ ـ وثمانمئة، واشتغل بالعلم ببلده، ووليَ بها الحكم نيابةً، وقدم القاهرة سنةَ نيفٍ وعشرين، فسمع «صحيح مسلم» علىٰ الحافظ ابن حجر في سبع وعشرين [مجلسًا].

---

(١) **استوزرهم**: جعلهم وزراء.
(٢) **الحسبة**: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
(٣) **متموِّلًا**: غنيًّا كثير الأموال.

● وكتب له ...[1] الشيخ برهان الدين بن خضر، فكتب له: «سمع الشيخ الإمام العالم الفاضل».

فأخذت من هٰذه الكتابة أنه وُلد أولَ القرن؛ لأن ابن عشرين لا يُكتَب له في الغالب هٰذه العبارة إلَّا عن فضل زائد.

ولازم العلَّامة شمس الدين القاياتي، فأخذ عنه الكثير في الفقه، والأصول، والكلام، والنحو، والإعراب، والمعاني، والبيان، والمنطق، وأجازه بتدريس هٰذه الفنون كلها في سنة تسع وعشرين، وأخذ عن الشيخ باكير علم المعاني والبيان، وتلا علىٰ الشيخ محمد الجيلاني، وبرع في الفنون وتصدر للتدريس والإفتاءِ زمانًا، وكتب الخط المنسوب الفائق، وبلغ في فن الإنشاء والبراعة والترسل والتوثيقات نهايةً أذعن له فيها أهلُ عصره قاطبةً، وانعقد الإجماعُ علىٰ انفراده بِهٰذا الفن في عصره، وكان الأكابر من أهل هٰذا الفن يخضعون له، ويأتون إليه.

وناب في الحكم بالقاهرة عن شيخه وغيره بسيرةٍ حميدةٍ وعفةٍ زائدة، ونزاهةٍ وشهامة، وله في ذٰلك وقائعُ يطول سردها.

وكان يخطب بالجامع الطولوني منذ إنشائه، ولم يكن يتردد إلىٰ أحد من الملوك والأمراء سوىٰ الخليفة أمير المؤمنين المستكفي باللَّهِ سليمان، فكان بينه وبينه اتحاد ومحبة زائدة، وهو الذي كتب له نسخة عهد الخلافة لمَّا عَهد إليه بها أخوه المعتضد باللَّهِ داود.

وعُيِّن لقضاء مكة فامتنع، ولما تولَّىٰ شيخ الإسلام المُناوي قضاء القاهرة، شقَّ ذٰلك علىٰ الوالد كثيرًا، وكان يرىٰ أنه أحقُّ بالولاية لأنه يعتقد في نفسه أنه أجلُّ وأعلمُ منه بكثير، فامتنع من الدخول في نيابة الحكم حتىٰ بالغ المُناوي في استعطافه، وكان ـ مع ذٰلك ـ يرسل إليه المُناوي نقيبه يسأله في إنشاء خطبة يخطب بها في القلعة عند الحوادث المهمة.

---

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

وللوالد تعاليق وفوائد ضاعت، ولم أقف عليها. ومما رأيته من تعاليقه حواشٍ علىٰ «شرح الألفية» لابن المصنف وصل فيه إلىٰ الإضافة، وهي الآن في خزانة سلطان العصر قانصوه الغوري، وحاشية علىٰ «العضد»، ورسالة في إعراب قول «المنهاج»، و«ما ضُبِّب بذهبٍ أو فضة»، وحواشٍ علىٰ «أدب القضاء» للغزي، وأجوبة اعتراضات ابن المقرئ علىٰ «الحاوي».

وأخذ عن الوالد جماعة فضلاء، وانتفعوا به:

- منهم قاضي القضاة[1] برهان الدين ابن ظُهيرة الشافعي ـ عالم الحجاز الآن ـ.

- وقاضي القضاة نور الدين ابن أبي اليمن المالكي نحوي الحجاز.

- والشيخ نور الدين السنهوري شيخ المالكية في هٰذا العصر؛ قرأ علىٰ الوالد الفرائض فيما أخبر عن نفسه.

- وقاضي القضاة بالديار المصرية محيي الدين ابن تقي المالكي.

- والعلامة فقيه الشافعية فخر الدين المقسي بإخباره لي.

- والعلامة محب الدين بن مُصَيفح، وهو أعلم هٰؤلاء ما عدا السنهوري، وأجلُّهم وأكثرهم تحقيقًا، وأقعدهم بإقراء «المواقف» و«المقاصد» و«العضد»، و«المطول»، وما شاكل ذٰلك.

- وزين الدين عبدالقادر بن شعبان.

وخلق آخر.

وما قرأ عليه أحد إلَّا وحصل لي منه ـ إذ نشأتُ ـ أذًىٰ وحسدٌ؛ قليل من قوم، وكثير من آخرين؛ إلَّا الشيخ نور الدين السنهوري، والشيخ محب الدين ابن مُصَيفح.

---

(١) اختلف أهل العلم في جواز إطلاق هٰذا الوصف علىٰ البشر، فانظر: «معجم المناهي اللفظية» للعلامة بكر أبو زيد رَحِمَهُٱللَّهُ (١١٥).

مرض الوالد بذات الجنب أيامًا يسيرة، وتُوفِّي شهيدًا[(١)]، وأنا عند رأسه وقت أذان العشاء لليلة الإثنين[(٢)] من صفر سنة خمسٍ وخمسين وثمانمئة، بعد وفاة حبيبه أمير المؤمنين المستكفي باللَّهِ بأربعين يومًا.

وكان الوالد يختم القرآنَ في كل أسبوع مرةً، وخُتم له بالشهادة، فكذا غالب إخوتي وأولادي ماتوا شهداء، ما بين مطعون[(٣)]، ونُفساء، وصاحب ذات الجَنب، وأرجو ذٰلك من فضل اللَّه.

● وقال شاعر عصره الشهاب المنصوري المعروف بـ«الهائم» يرثيه:

مــاتَ الكمــالُ فقالــوا:	ولَّــىٰ الحجــا والجــلالُ
فللعـــــيونِ بكــــاءٌ	وللدمــــوعِ انهمــــالُ
وفي فـــؤادي حـــزنٌ	ولـــوعةٌ لا تـــزالُ
للَّـــهِ علـــمٌ وحلـــمٌ	وارَتْـــه تلـــك الـــرمالُ
بكـــىٰ الرشـــادُ علـــيه	دمًّـــا وسُـــرَّ الـــضلالُ
قــد لاح في الخيــر نقــصٌ	لمــا مــضىٰ واختــلالُ
وكــيف لــم تــرَ نقــصًا	وقــد تولَّــىٰ الكمـــالُ
علـــومُه راســـخاتٌ	تـــزولُ مـــنها الجـــبالُ
بقبـــره العِلـــمُ ثـــاوٍ	والفـــضلُ والإفـــضالُ
فـــلا تـــزالُ علـــيه	تَهمـي الـسحابُ الـثَّقالُ[(٤)]

(١) فقد ثبت عن رسول اللَّه ﷺ أنه وصف من يصاب بذاتِ الجنب ـ وهو ورم الغشاء المستبطن للأضلاع ـ بأنه شهيد، فانظر: «صحيح البخاري» (٥٦٩٢)، و«صحيح مسلم» (٢٢١٤).

(٢) كلمة «الإثنين» ـ التي هي علم علىٰ يوم الأسبوع المعروف ـ تكتب بألف القطع «إ»، كما قرر النحاة، فانظر: «النحو الوافي» للعلامة عباس حسن (١/ ٣٠٦).

(٣) **المطعون**: المصاب بالطاعون.

(٤) **تهمي**: تُسيل الماء.

أخبرني موقع الحكم العزيز الطولوني ـ المعروف بـ«العاقل»، وهو أحد من أنشأه الوالد ـ : أنه رأىٰ الوالد في النوم، فقال له: «يا سيدي، كأن اللَّهَ ما كان مضيقًا عليك في الدنيا إلَّا ليوسع عليك في الآخرة، فقال له الوالد: كذا جرىٰ».

وأخبرني مؤدِّبي عقيل ـ وهو أحد طلبة الوالد، وكان له فضل في العلم ـ أنه رأىٰ في المنام قاضي القضاة ابن حجر جالسًا علىٰ دكة تحت شرفات الجامع الطولوني، ورأىٰ الوالد جالسًا أعلاه فوق الشرفات.



فصل

[الكلام على «سيوط» وبعض أوصافها، ومن نُسب إليها]

كان الوالد يكتب في نسبه: «السيوطي»، وغيره يكتب «الأسيوطي»، وينكر كتابة الوالد. ولا إنكارَ؛ بل كلا الأمرين صحيح، والذي تحرر لي ـ بعد مراجعة كتب اللغة ومعاجم البلدان ومجاميع الحفاظ والأدباء وغيرهم ـ : أن في «سيوط» خمس لغات:

ـ أسيوط: بضم الهمزة، وفتحها[(١)].

ـ وسيوط: بتثليث السين[(٢)].

● قال ابن السمعاني في «الأنساب»: «أُسْيُوط ـ بضم الألف، وسكون السين المهملة، وضم الياء المنقوطة بنقطتين من تحت، وفي آخرها طاء مهملة ـ : بلدة بديار مصر في الريف الأعلىٰ بالصعيد، ومنهم من يقول: سيوط ـ بإسقاط الألف ـ ».

● وقال الصاغاني في «العُباب»، وفي «تكملة الصحاح» ـ في حرف السين ـ : «سَيوط ـ بالفتح ـ : قرية جليلة من صعيد مصر، ويقال: أسيوط».

● وقال صاحب «القاموس» ـ في حرف السين ـ : «سُيوط، أو أُسيوط ـ بضمهما ـ : بلد بصعيد مصر».

● وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ـ في حرف السين ـ : «سَيوط ـ بفتح أوله، وآخره طاء ـ : كُورة[(٣)] جليلة من صعيد مصر، خَراجها ستة

(١) أي: أَسيوط، وأُسيوط.
(٢) أي: سَيوط، وسُيوط، وسِيوط.
(٣) **الكُورة**: المدينة.

وثلاثون ألف دينار».

• وقال في حرف الهمزة: «أَسيُوط ـ بالفتح، ثم السكون، وياء مضمون، وواو ساكنة، وطاء مهملة ـ: مدينة في غربي النيل من نواحي صعيد مصر جليلة كبيرة».

• قال عليُّ بن سعيد في «المُغرب»: «مدينة سيوط من غرب النيل كثيرة الأهل عامرة، فيها من صنوف التجارة وبساتين وكروم يسيرة ونخيل كثيرة، ولها سفرجل رطب طيب الطعم، وفيه خاصية أنه لا يدوِّد، ولا يسوِّس، أخضر اللون إلىٰ البياض، وليس بأعمال مصر سفرجل إلَّا بها.

قال بعض المؤرخين: كان محمد بن عبداللّٰه ـ قاضي أسيوط ـ يرسل في كل سنة إلىٰ كافور الإخشيدي خمسين ألف سفرجلة تُعْمَل شراب سفرجل، وبها عقارب كثيرة لا يقدر أحد معها يمشي بالليل في أيام الحر إلَّا بعكاز فيه حديد، حتىٰ تسمع العقرب خشخشة الحديد فتهرب، وتحاذيها جزيرة ينبت فيها الخشخاش ليس هو في مكان إلَّا هناك، وشرقيها جبل بوقير الذي فيه طلسم الطير».

• قال الحسن المصري: «أسيوط من عمل مصر، وبها السفرجل يزيد في كثرته علىٰ كل بلد، وبها يُعمل الأفيون من ورق الخشخاش، ويُحمَل إلىٰ سائر الدنيا، وصُوِّرت الدنيا للرشيد، فلم يستحسن إلَّا كورة أسيوط، وبها ثلاثون ألف فدَّان في استواء من الأرض، لو وقعت فيها قطرة ماء لانتشرت في جميعها، لا يظمأ فيها شبر. وكانت إحدىٰ منتزهات السلطان أبي الجيش خُمارويه بن السلطان أحمد بن طولون، ويُنسبُ إليها جماعة».

• وقال الملك المؤيد ـ صاحب حماة ـ في «تقويم البلدان»: «أسيوط من الصعيد من آخر الإقليم الثاني، طولها (ن ك)، وعرضها (كج ل)[١]».

• وقال غيره: «طولها إحدىٰ وخمسون درجة، وخمس وأربعون دقيقة،

(١) واضح أن هٰذه الرموز هي وحدات قياس. وكذا ما يأتي.

وعرضها اثنتان وعشرون درجة، واثنتا عشرة دقيقة»

● وقال بعضهم: «طولها نومط، وعرضها كومح».

● وأنشدتُ عن الجمال عبداللَّه ابن الحافظ مغلطاي، عن أبي الفتح الخيمي، عن الحافظ أبي علي البكري قال: أنشدنا الفاضل بهاء الدين أبو الحسن علي بن محمد ـ المعروف بـ«الساعاتي» ـ في ثاني شهر رمضان سنة ثلاث وستمئة:

للَّهِ يومٌ في سيوطَ وليلةٌ ... صرف الزمان بأختها لا يغلطُ

ينتابها والليلُ في غلوائه ... وله بنور البدر فرعٌ أشمطُ

الطلُّ في تلك الغصون كلؤلؤٍ ... رطبٍ يصافحه النسيمُ فيسقطُ

والطيرُ تقرأ والغديرُ صحيفةٌ ... والريحُ تكتب والغمامُ ينقِّطُ

❋ وقد خرج من أسيوط ونُسب إليها خلائقُ من رواة الحديث:

ـ منهم أبو بشر أحمد بن الوليد الأسيوطي.

ـ وأحمد بن محمد بن إسماعيل الأسيوطي.

ـ وأبو علي الحسن بن الخضر الأسيوطي ـ صاحب النسائي، وراوي «سننه الكبرىٰ» ـ.

ـ وأبو إسماعيل طاهر بن الحسن الجعفري الأسيوطي.

ـ وأبو محمد عبداللَّه بن علي بن عبداللَّه بن ميمون الأسيوطي.

ـ وأبو الحارث هشام بن أبي فُديك الأسيوطي.

ـ وحفيده أبو سهل عبدالحكيم بن الحارث بن هشام الأسيوطي.

ـ وأبو البركات محمد الأنصاري الأسيوطي.

❋ وفي المتأخرين:

ـ عبدالعزيز الأسيوطي.

- وأخوه عبدالخالق الأسيوطي.
- وابناه إسماعيل وأحمد الأسيوطي.
- وعلي محمد بن أبي بكر الأسيوطي.
- وعمر بن عليٍّ بن أبي بكر بن شيخ الدولة الأسيوطي.
- وشمس الدين محمد بن قاسم الأسيوطي.
- ومحمد بن محمد بن أحمد العرياني الأسيوطي.
- وهارون بن القاسم الأسيوطي.
- ويوسف بن علي بن قطب الأسيوطي.

وغيرهم من رواة الحديث والمسنِدين.

❊ ورحل إليها لسماع الحديث خلق من الأئمة والحفاظ:

- منهم الحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري.
- والحافظ قطب الدين الحلبي.

❊ ونُسب إليها من الأدباء والنحاة والشعراء:

- أسعد بن المهذب.
- وعبدالحميد بن عبدالمحسن الأسيوطيان[1] من شعراء «الخريدة».
- والصاحب جمال الدين بن مطروح الأسيوطي.
- وشمس الدين محمد بن الحسن الأسيوطي النحوي.
- والشريف صلاح الدين محمد بن أبي بكر الأسيوطي.

وغيرهم.

❊ ومن الأولياء:

- عمر بن أحمد الأسيوطي الحطاب.

(١) التثنية عائدة علىٰ «أسعد، وعبدالحميد».

- والشريف شهاب الدين بن أبي بكر الأسيوطي.

* وولي قضاءها أئمة؛ منهم:

- الإمام نجم الدين أحمد بن محمد القمولي صاحب «الجواهر» و«البحر المحيط في شرح الوسيط».

- والإمام نور الدين ابن إبراهيم بن هبة اللَّه الأسنائي، صاحب مصنفات في الفقه والأصول والنحو.

- وأبو إبراهيم بن عليٍّ العلوي.

- وعلم الدين صالح بن عبدالقوي الأسنائي.

- وزين الدين عبداللَّه بن إدريس القمولي.

- وشرف الدين القيراطي.

- ونجم الدين الفتح بن موسىٰ القصري، صاحب نظم «المفصل» وغيره. وأئمة آخرون.

وتولىٰ إمرتَها وأعمالَها الوزير الملك الصالح طلائع بن رُزِّيك الغساني.

وقد أفردت لها تاريخًا حسنًا في مجلد لطيف، اقتداءً بمن أفرد من المحدِّثين لبلده تاريخًا، مع أني لم أرها إلىٰ الآن، فإني إنما وُلدت بمدينة مصر، ولم أسافر إليها البتة، وإنما فعلتُ ذٰلك لكونِها بلد الوالد والأجداد.

فائدة: في تسمية من ألف من المحدِّثين تاريخًا لبلده مرتَّبًا علىٰ حروف المعجم في أسماء البلاد:

بعد التصدير بالحرمين الشريفين، وبيت المقدس:

- تاريخ مكة؛ للأزرقي، وللفاكهي، وللحافظ تقي الدين الفاسي.

- تاريخ المدينة الشريفة ـ صلوات اللَّه وسلامه علىٰ ساكنها ـ ؛ للزبير بن بكار، ولابن النجار، وللقاضي زين الدين المراغي، وللحافظ عفيف الدين المطري.

ـ تاريخ بيت المقدس؛ للحافظ أبي القاسم مكي بن عبدالسلام.

ـ تاريخ إربل؛ لأبي البركات بن المستوفي.

ـ تاريخ إسكندرية؛ للحافظ بن العمادية.

ـ تاريخ أصبهان؛ لأبي نُعيم، ولابن منده، ولحمزة.

ـ تاريخ الأندلس؛ لأبي عبداللّٰه الحُميدي، ولابن الفرضي، ولأبي القاسم ابن بُشكوال، ولأبي جعفر بن الزبير، ولابن عبدالملك.

ـ تاريخ بُخارىٰ؛ لابن غنجار، ولأبي أحمد بن ماما.

ـ تاريخ البصرة؛ لابن دهجان.

ـ تاريخ بَطَلْيُوس؛ لإبراهيم بن قاسم البطليوسي.

ـ تاريخ بغداد، للخطيب، ولابن السمعاني، ولابن الساعي، ولابن المارستاني، ولابن الدُّبيثي، ولابن القطيعي، ولابن النجار، ولابن رافع.

ـ تاريخ بلخ، لأبي القاسم المديني.

ـ تاريخ بَلَنْسِيَة، لابن علقمة.

ـ تاريخ إلبيرة، لأبي القاسم الملاحي.

ـ تاريخ جُرجان...[(١)].

ـ تاريخ الجزيرة، لأبي الحسن بن علّان.

ـ تاريخ حلب، للكمال ابن العديم.

ـ تاريخ داريًّا، لأبي عليٍّ بن مهنا، ولأبي القاسم بن عساكر.

ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، وللصدر البكري.

ـ تاريخ الرقَّة، للحراني.

ـ تاريخ سمرقند، لعمر النسفي الحنفي، ولأبي سعد.

---

(١) بياض في الأصل ـ كما في «المطبوع» ـ.

- تاريخ الصعيد، للكمال الأدفوي.
- تاريخ غرناطة، للسان الدين بن الخطيب.
- تاريخ قزوين، للإمام الرافعي.
- تاريخ كش، للمستغفري.
- تاريخ مرو؛ لابن السمعاني.
- تاريخ المِزَّة؛ لابن عساكر.
- تاريخ مصر؛ لأبي بكر بن سعد بن أبي مريم، ولأبي القاسم بن عبدالحكم، ولسعيد بن عُفير، ولأبي سعيد بن يونس، ولابن الطحان، ولابن زولاق، وللحافظ قطب الدين بن الحلبي.
- تاريخ الموصل؛ لأبي زكريا الأزدي.
- تاريخ نسف، للمستغفري.
- تاريخ نيسابور، للحاكم.
- تاريخ هراة، للحداد.
- تاريخ همدان، للديلمي.
- تاريخ واسط، لبحشل، ولعلي بن محمد بن الطيب الجلابي.
- تاريخ اليمن للجندي، وللخزرجي.

● قال الحاكم: «اعلم بأن خراسان وما وراء النهر لكل بلدة تاريخ صنفه عالمٌ منها».



فصل

في ذِكر فتوى من فتاوى الوالدِ رأيُنا فيها مخالفٌ لِمَا أفتى به

وذكرنا ذٰلك لأمرين:

أحدهما: إفادة العلم؛ فإنا لا نستجيز كتم ما يظهر لنا من العلم مخالفًا لما عليه غيرنا؛ بل نبديه وننشره، كيف وقد أقامنا اللَّهُ ـ بفضله ﷻ ـ في منصب الاجتهاد لنبين للناس في هٰذا العصر ما أدَّانا إليه الاجتهاد تجديدًا للدين.

والثاني: لنقيم[1] الناس عذرنا في مخالفة أهل عصرنا، ويعلموا أنه ليس غرضنا المعاداة ولا التعصب؛ بل غرضنا اتباع الحق، وترك المحاباة في الدين؛ فإنا لو حابينا أحدًا لكان أحقَّ الناس بالمحاباة والدنا، ولٰكنَّا لا نُحابي في الدين والعلم والدًا ولا غيره.

سُئل الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ عن العُمْر: هي يزيد وينقص من الولادة إلىٰ الموت، ومن الموت إلىٰ البعث؟ وما تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾ [الرعد]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ١١﴾ [فاطر]؟.

فأجاب: الأجل مقدَّر من الأزل، لا يزيد ولا ينقص، ولا يتقدم ولا يتأخر، تظاهرت علىٰ ذٰلك جُملٌ من الآيات الشريفة والأحاديث الصحيحة وأقاويل العلماء.

فمن الآيات الدالة علىٰ ذٰلك قوله سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفۡسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ كِتَٰبٗا مُّؤَجَّلٗاۗ﴾ [آل عمران: ١٤٥]، وقوله جل وعلا: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا

(١) في المطبوع: «ليقيم»! ولعل الأصح ما أثبته.

يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴿٣٤﴾ [الأعراف]، وقوله عزَّ مِن قائل: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]، وقوله جلَّت عظمته: ﴿إِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ إِذَا جَآءَ لَا يُؤَخَّرُ﴾ [نوح: ٤].

ومن الأحاديث الصحيحة: ما رواه ابن مسعود: أن أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زوج النبي ﷺ - قالت: اللهم متِّعني بزوجي رسول اللَّه ﷺ، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، فقال النبيُّ ﷺ: «**قد سألتِ اللَّه** ﷻ **لآجالٍ مضروبة**[(١)]، **وأيام معدودة، وأرزاقٍ مقسومة، ولن يعجِّلَ اللَّهُ شيئًا قبلَ حِلِّه، أو يؤخِّر شيئًا عن حلِّه، ولو كنتِ سألتِ اللَّهَ أن يُعيذَكِ من عذابٍ في النار أو عذابٍ في القبر كان خيرًا وأفضل**»[(٢)].

ومنها ما روي ـ أيضًا ـ أن النبي ﷺ قال: «**يدخلُ المَلَكُ علىٰ النطفة بعدما تستقرُّ في الرحم بأربعين ـ أو خمس وأربعين ـ ليلةً، فيقول: يا ربِّ، أشقيٌّ أو سعيد؟ فيُكتَبان، فيقول: أي ربِّ، أذكرٌ أو أنثىٰ؟ فيُكتبان، ويُكتب عملُه وأثرُه وأجلُه ورزقُه، ثم تُطوىٰ الصحف، فلا يُزاد فيها ولا يُنقص**»[(٣)].

ومن طريق آخر: «**ثم يُخرج المَلَكَ بالصحيفة؛ فلا تزيد علىٰ ما أُمر ولا تنقص**»[(٤)].

وأما ما رُوي في «الصحيح» من قوله ﷺ: «**من أحبَّ أن يُبسطَ له في رزقه، ويُنسأَ له في أثَرِه فليصلْ رحِمَه**»[(٥)]؛ فقد أجاب العلماء عنه بأجوبة:

أصحها: أن هٰذه الزيادة بالبركة في عمره بالتوفيق للطاعات، وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة، وصيانتها من الضياع في غير ذٰلك.

والثاني: أنها بالنسبة إلىٰ ما يظهر للملائكة، أو في اللوح المحفوظ،

---

(١) مضروبة: محددة معلومة.
(٢) رواه مسلم (٢٦٦٣).
(٣) رواه مسلم (٢٦٤٤)، من حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه مسلم (٢٦٤٥)، من حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٥) رواه البخاري (٢٠٦٧)، ومسلم (٢٥٧٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فيظهر لهم، أو في اللوح أن عمره ستون سنةً، إلَّا أن يصل رحمه، فإن وصلها زيد له أربعون. وقد علم اللَّهُ ما سيقع له من ذٰلك علمًا أزليًّا، وهو معنىٰ قوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، وبالنسبة إلىٰ علم اللَّه تعالىٰ وما سبق به قدره لا زيادة ولا نقص، بل هما مستحيلان.

والثالث: أن المراد بقاءُ ذكره الجميل، فكأنه لم يمت.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾، فذكر المفسرون في ذٰلك وجوهًا:

أحدها: أن الأجل الأول أجَلُ الموت، والأجل المسمَّىٰ عنده أجل القيامة.

وثانيها: أن الأول ما بين الخلق إلىٰ الموت، والثاني: ما بين الموت والبعث؛ فإن الأجل كما يطلق ...[1] المدة يطلق لمدتها.

وثالثها: أن الأول النوم، والثاني الموت.

ورابعها: أن الأول لمن مضىٰ، والثاني لمن بقي ولمن يأتي.

وأما قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، ففيه أقاويل كثيرة:

منها: أن المعنىٰ بقوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾: أي يوقعه بأهله في وقته، فإنه إذا وقع انقضىٰ، فيُسمَّىٰ ذٰلك: محوًا، ومعنىٰ قوله: ﴿وَيُثْبِتُ﴾: أي يؤخره إلىٰ وقته.

ومنها: أن معنىٰ ﴿يَمْحُواْ﴾: ينسخ ما يستصوب نسخه من الكلام، و﴿وَيُثْبِتُ﴾ ما تقتضي حكمته إبقاءه فيبقيه.

ومنها: أن معناه: ﴿يَمْحُواْ﴾ سيئات التائب، ﴿وَيُثْبِتُ﴾ الحسنات مكانَها.

ومنها: أن المعنىٰ: ﴿يَمْحُواْ﴾ من كتاب الحفظة ما لا يتعلق به ثواب ولا عقاب، مثل: «أكلتُ، شربتُ»، ونحو ذٰلك من المباحات، ﴿وَيُثْبِتُ﴾ ما

---

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

يقتضي ثوابًا أو عقابًا.

وقيل: ﴿يَمۡحُواْ﴾ قرنًا، ﴿وَيُثۡبِتُۖ﴾ آخرين.

وقيل غير ذٰلك من الأقاويل التي يطول ذكرُها.

وأما ما رُوي عن ابن عباس: «من أن لكل أحد أجلين: أحدهما إلىٰ الموت، والثاني من الموت إلىٰ البعث؛ فإن كان برًّا تقيًّا وصولًا للرحم زيد له من أجل البعث في أجل العمر، وإن كان فاجرًا قاطعًا للرحم، نُقص من أجل العمر، وزيد في أجل البعث»، فقد نُقل عنه ـ أيضًا ـ ما يُخالف هٰذا، وهو أنه قال: «﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ إلَّا أشياء: الخلق، والسعادة، والشقاوة، والأجل، والرزق».

وعن مجاهد: «يُحكم اللَّه أمر السَّنة في رمضان، فيمحو ما يشاء ويثبت، إلَّا الحياة والموت والسعادة والشقاوة».

وأما تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ﴾، فالمعنىٰ: ولا ينقص من عُمر المعمَّر، علىٰ أن الضمير لمطلق المعمَّر، لا لذاك المعمَّر بعينه، كما يقال: لي درهم ونصفه، فإن المراد نصف درهم آخر لا نصف ذٰلك الدرهم المتقدم ذكره، أي: ولا ينقص من عمر شخص من أعمار أضرابه، بمعنىٰ: ولا يحصل عمرُ شخص ناقصًا عن عمر أمثاله.

وقد ارتكبنا في هٰذا الجواب بعض الإطناب إسعافًا للسائل بما التمس من بسط القول، وإلا فالوصية من أشياخنا بالاختصار في الإفتاء مانعةٌ من الزيادة، وفي هٰذا القدر كفاية، واللَّهُ أعلم».

وأقول: قد تظافرت الأحاديث والآثار عندي علىٰ زيادة العمر ونقصه بالنسبة إلىٰ ما كُتب في اللوح المحفوظ أو برز إلىٰ الملائكة، لا بالنسبة إلىٰ علم اللَّه الأزلي. والعجبُ من الوالد كيف سلَّم الحكم بالزيادة والنقص من حيث البركة وفعل الطاعات ونحوها، ومنعه من حيث المقدار، وعلل المنع بأنه مقدَّر من الأزل، وعلم اللَّه أزليٌّ لا يتغير، وليس ذٰلك خاصًّا بِهٰذه الجزئية،

فإن كل واقع في الكون إذا نُظر إليه من هٰذه الحيثية لم يَقبل التغيير؛ فإن علم اللّٰه بجميع الأشياء أزلي، وإنما فعل النزاع بالنسبة إلىٰ صفة الفعل الحادثة ـ التي هي الخلق ـ ، لا إلىٰ صفة الذات القديمة ـ التي هي العلم ـ ، فطاعات العباد وعصيانُهم وسائر أفعالهم، إذا نُظر إليها من حيث ما علم اللّٰهُ في الأزل وقوعه منهم؛ فإنه لا يقبل الزيادة والنقص، وكذا أمر الرزق والسعادة والشقاوة وكل شيء، وإذا نظر إلىٰ ذٰلك من حيث خلق اللّٰه إياه ـ الذي هو من صفات الأفعال ـ قَبِلَ التغيير والتبديل.

● ولهٰذا قال عمر بن الخطاب في دعائه: «اللهم إن كنت كتبتني عندك شقيًّا»، ولم يقل: «إن كنت علمتني شقيًّا».

ومن الأحاديث الدالة علىٰ زيادة العمر ونقصه: ما أخبرتني أم الفضل بنت الشرف القدسي ـ بقراءتي عليها ـ : أنا أبو المعالي الحلاوي، أنا أحمد ابن كشتغدي، أنا النجيب الحرَّاني: أنا أبو حفص ابن طبرزد.

ح: وأنبأني عاليًا محمد بن مقبل، عن الصلاح بن أبي عمر، عن الفخر بن البخاري، عن ابن طبرزد: أنا أبو غالب بن البقاء: أنا أبو عليِّ بن الفرَّاء: أنا أبو الحسن بن معروف: أنا إبراهيم بن عبدالصمد الهاشمي: حدثني محمد بن إبراهيم الإمام: ثنا عبدالصمد بن عليٍّ: حدثني أبي:

عن جدي عبداللّٰه بن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عن النبي ﷺ: **«أنه كان في بني إسرائيل ملكانِ أخوان علىٰ مدينتين، وكان أحدهما بارًّا[1] عادلًا في رعيته، وكان الآخر عاقًّا جائرًا علىٰ رعيته، وكان في عصرهما نبيٌّ، فأوحىٰ اللّٰهُ إلىٰ ذٰلك النبي أنه قد بقي من عمر هٰذا العادل ثلاثُ سنين، وبقي من عمرِ هٰذا الجائرِ ثلاثون سنةً، وأخبر ذٰلك النبيُّ رعيةَ هٰذا ورعيةَ هٰذا، فحزنوا، ففرَّقوا بين الأطفال والأمهات، وتركوا الطعام والشراب، وخرجوا إلىٰ الصحراء يدعون اللّٰهَ أن يمتِّعهم بالعادل، ويُزيل عنهم الجائر، فأقاموا ثلاثًا، وأوحىٰ اللّٰهُ إلىٰ ذٰلك النبيِّ أن أخبر عبادي**

(١) في المطبوع: «بارعًا»، والأصح ما أثبتُّه من «تاريخ بغداد» (٢/ ٢٦٨).

أني قد رحِمتُهم، وأجبتُ دعاءهم، فجعلتُ ما بقي من عُمر هٰذا العادل لذٰلك الجائر، وما بقي من عمر ذاك الجائر لهٰذا العادل، فرجعوا إلىٰ بيوتِهم، ومات الجائرُ لتمام ثلاثِ سنين، وبقي العادلُ فيهم ثلاثين سنةً». ثم تلا رسول اللَّه ﷺ: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [فاطر][1].

● وأخرج ابن سعد في «الطبقات» عن كعب قال: «كان في بني إسرائيل ملكٌ إذا ذكرناه ذكرنا عمر، وإذا ذكرنا عمر ذكرناه، وكان إلىٰ جنبه نبيٌّ يوحىٰ إليه، فأوحىٰ اللَّه إلىٰ النبي أن يقول له: اعهَدْ عهدَك، واكتب إليَّ وصيتك؛ فإنك ميتٌ إلىٰ ثلاثة أيام، فأخبره النبي بذٰلك، فلما كان في اليوم الثالث وقع بين الجَدْر وبين السرير، ثم جأر إلىٰ ربِّه، فقال: اللهم إن كنت تعلم أني كنت أعدل في الحكم، وإذا اختلفتِ الأمور اتبعتُ هداك، وكنت وكنت، فزدني في عمري حتىٰ يكبر طفلي، وتربو أمتي[2]، فأوحىٰ اللَّه إلىٰ النبي أنه قد قال كذا وكذا، وقد صدق، وقد زدته في عمره خمس عشرة سنة، ففي ذٰلك ما يكبر طفله وتربو أمَّته. فلما طعن عمرُ قال كعب: لئن سأل عمرُ ربَّه ليُبقينه [اللَّه]، فأُخبر بذٰلك عمر، فقال: اللهم اقبضني إليك غير عاجز ولا ملوم»[3].

● وأخرج البيهقي في «دلائل النبوة»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، عن يحيىٰ بن عبدالرَّحمٰن بن لبيبة، عن أبيه، عن جده: «دعا سعد بن أبي وقاص، فقال: يا رب، إن لي بنين صغارًا، فأخِّر عني الموت حتىٰ يبلغوا، فأخَّر عنه الموت عشرين سنةً»[4].

● وأخرج ابن جرير في «تفسيره» من طريق همام قال: ثنا الكلبي في قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، قال: «يمحو من الرزق، ويزيد فيه،

---

(١) ضعيف: رواه الخطيب في «التاريخ» (٢/ ٢٦٨)، وضعَّفه الشيخ بشار بن عواد في «تحقيقه».

(٢) تربو: تزيد.

(٣) اللَّه أعلم بصحة السند.

(٤) اللَّهُ أعلم بصحة السند.

ويمحو من الأجل، ويزيد فيه. قلت: من حدثك؟ قال: أبو صالح، عن جابر ابن عبداللَّه بن رباب الأنصاري، عن النبي ﷺ».

● وأخرج ابن جرير ـ بسند صحيح ـ عن مجاهد في قوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾، قال: «اللَّهُ ينزل كل شيء في السَّنة في ليلة القدر، فيمحو ما يشاء من الآجال والأرزاق والمقادير»[(١)].

● وأخرج ابن جرير عن منصور قال: «سألتُ مجاهدًا فقلت: أرأيت دعاء أحدنا يقول: اللهم إن كان اسمي في السعداء فأثبِتْه فيهم، وإن كان في الأشقياء فامحُه منهم، واجعله في السعداء؟ فقال: حسنٌ. ثم أتيته بعد ذٰلك بحول أو أكثر من ذٰلك، فسألته عن ذٰلك، فقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ ۚ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤﴾ [الدخان]، قال: «يقضي في ليلة القدر ما يكون في السنة من رزق أو مصيبة، ثم يقدِّم ما يشاء، ويؤخِّر ما يشاء، وأما كتاب الشقاء والسعادة فهو ثابت لا يغيَّر».

● وأخرج ابن جرير عن أبي عثمان النهدي أن عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت وهو يبكي: «اللهم إن كنتَ كَتبتَ عليَّ ذنبًا أو شقوةً فامحه، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب، واجعله سعادةً ومغفرةً».

● وعنده[(٢)]: «اللهم إن كنت كتبتَني في أهل السعادة فأثبِتْني فيها، وإن كنت كتبت عليَّ الذنب والشقوة فامحُني، وأثبتني في[(٣)] أهل السعادة، فإنك[(٤)] تمحو ما تشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب».

● وأخرج ابن جرير من طريق أبي قلابة عن ابن مسعود أنه كان يقول: «اللهم إن كنتَ كتبتني في الشقاء فامحني، وأثبتني من أهل السعادة».

● وأخرج ابن جرير وابن المنذر من طريق عبداللَّه بن عُكيم، عن عبداللَّه

(١) هٰذا يحتاج إلىٰ نقل صحيح عن المعصوم ﷺ.
(٢) في المطبوع: «وفي لوط»! والظاهر أنه تحريف، والأثر عند الطبري ـ أيضًا ـ (١٣/ ٥٦٤).
(٣) في المطبوع: «من»، والمثبت من «الطبري».
(٤) في المطبوع: «وإنك»، والمثبت من «الطبري».

[بن مسعود] أنه كان يقول: «اللهم إن كنت كتبتَني في السعداء، فأثبتني في السعداء، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب».

• وأخرج ابن جرير وابن المنذر ـ بسند صحيح ـ عن ابن عباس قال: «الكتاب كتابان: كتاب يمحو اللَّهُ ما يشاء ويثبت، وعنده أم الكتاب».

• وأخرج ابن جرير من طريق الأعمش، عن أبي وائل: «أنه كان يكثر أن يدعو بِهٰؤلاء الكلمات: اللهم عن كنت كتبتنا أشقياء، فامحُنا، وإن كنت كتبتنا سعداء فأثبتنا؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب».

• وأخرج ابن جرير من طريق إبراهيم النخعي: «أن كعبًا قال لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يا أمير المؤمنين، لولا آية في كتاب اللَّه لأنبأتك ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، قال: وما هي؟ قال: قول اللَّه: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد]».

وأخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره» عن أبي الدرداء، عن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إنَّ اللَّهَ تبارك وتعالىٰ ينزلُ في ثلاث ساعاتٍ بَقِينَ من الليل، فيفتح الذكرَ في الساعةِ الأولىٰ الذي لم يره أحدٌ غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء**»[(١)].

• وأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر بسندٍ صحيح عن مجاهد قال: «لما نزلت: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ﴾ [الرعد: ٣٨]، قالت قريش: يا محمد، ما نراك تملك من شيء، لقد فُرِغ من الأمر، وأنزلت هٰذه الآية: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ﴾ [الرعد: ٣٩]، يقول: إنَّا إن شئنا أحدثنا لهم من أمرنا ما شئنا. ويُحدث اللَّهُ في كل رمضان فيمحو ما يشاء ويثبت من أرزاق الناس ومصائبهم، وما يعطيهم وما يقسم لهم».

• وأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر عن قيس بن عُبَاد: «أن الأشهر

(١) ضعيف: رواه الطبري (١٥٥٤٨)، و«البزار» (٤٠٧٩)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٩٣)، وضعَّفه الإمام الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٧٦٠)، وكذا محقق «طريق الهجرتين» للإمام ابن القيم (١/ ٤٦٣ ـ ط: عالم الفوائد).

الحرم في كل شهر منها في اليوم العاشر للَّهِ فيه أمرٌ، فأما اليومُ العاشرُ من ذي الحجة فعيدُ النحر، وأما اليوم العاشر من المحرم فيوم عاشوراء، وأما اليوم العاشر من رجب فعيد، ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾». قال الراوي عن قيس: «نسيت ما قال في ذي القعدة».

فهٰذه الآثار دالةٌ ـ كما ترىٰ ـ علىٰ أن العمر يزيد وينقص، وهو الذي نعتمده[1].

● وما أحسن ما حكاه ابن السبكي في «الطبقات» قال: «مِن ظريف ما يحكىٰ: ما ذكره أبو عبداللَّه الفُراوي قال: سمعت إمام الحرمين يقول: كان والدي يقول في دعاء قنوت الصبح: اللهم لا تُعِقنا عن العلم بعائق، ولا تمنعنا عنه بمانع. قال إمام الحرمين: وكان أبو القاسم السياري اقتدىٰ يومًا بوالدي في صلاة الصبح ـ وقد سُبق بركعة ـ، فلما قضاها قال في دعاء القنوت هٰذا [الدعاء]، فقلت له: لا تقل هٰذا في دعاء القنوت. فقال: أنت تخرجُ علىٰ كل أحد حتىٰ علىٰ أبيك!».

قال ابن السبكي: «كان إمام الحرمين يرىٰ أن الاعتدال ركن قصير فلا يزاد فيه علىٰ المأثور» انتهىٰ.



(١) ومن تأمل ما أورده السيوطي وأبوه رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، أدرك أن كلام والده واستدلاله أقوىٰ وأسد، واللَّهُ تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

❁ فصل ❁

[ميلاد المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ]

كان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلَّ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمئة، فسمَّاني والدي يوم الأسبوع: عبدالرَّحمٰن.

وفي تسميتي بذٰلك عدة لطائف:

*** أحدها: أنه أحب الأسماء إلى الله تعالى:**

لما أخبرني أبو العباس بن طريف بقراءتي عليه، وأم الفضل هاجر بنت الشرف محمد القدسي، والقاضي فخر الدين محمد بن محمد الأسيوطي، وأبو الفضل محمد بن محمد بن عمر بن حصن إجازةً، قالوا: أبنا أبو إسحاق التنوخي، قال الأول إجازةً، والباقون سماعًا: أبنا أبو العباس الحجار: أبنا أبو المنجا بن اللتي: أنا أبو الوقت عبدالأول بن عيسىٰ: أنا أبو الحسن الداودي: أنا أبو محمد السرخسي: أنا أبو عمران السمرقندي: أنا أبو محمد الدارمي: أنا محمد بن كثير:

أنا عبداللَّه بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول اللَّه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أحبُّ الأسماء إلىٰ اللَّه: عبدُاللَّه، وعبدالرَّحمٰن**»[1].

أخرجه مسلم، وأبو داود؛ كلاهما عن إبراهيم بن زياد عن عباد بن عباد، عن عبيداللَّه بن عمر وأخيه عبداللَّه بن عمر، كلاهما عن نافع به.

وأخرجه التِّرمذي عن عقبة البصري، عن أبي عاصم، وابن ماجه عن أبي بكر، عن خالد بن مخلد، كلاهما عن عبداللَّه بن عمر به، فوقع لنا بدلًا لهم عاليًا.

---

(١) رواه مسلم (٢١٣٢).

● وأخرج الحاكم في «المستدرك» ـ وصححه ـ عن عائشة [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا] قالت: «جعل رسول اللَّه ﷺ شعارَ المهاجرين يوم بدر: عبدالرَّحمٰن. والأوس: عبداللَّه. والخزرج: عبيداللَّه»[(١)].

* واللطيفة الثانية: أنه موافق لاسم أمير الملائكة «إسرافيل»:

لما أخبرني شيخنا شيخ الإسلام البلقيني مشافهةً، عن عمر بن محمد البالسي، عن زينب بنت الكمال، عن عجيجة الباقدارية، عن أبي الخير الباغبان، عن أبي عمرو عبدالوهاب بن أبي عبداللَّه بن منده: أنا أبي: أنا أحمد بن سلمة ابن الضحاك: ثنا محمد بن ميمون بن كامل الزيات: ثنا محمد بن إسحاق الأسدي: نا الأوزاعي، عن مكحول:

عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**اسم جبريل عبداللَّه، واسمُ ميكائيل: عبيداللَّه، واسم إسرافيل: عبدالرَّحمٰن**»[(٢)].

أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» عن والده، عن أبي عمرو بن منده به، فوقع لنا بدلًا عاليًا بدرجتين.

* اللطيفة الثالثة: أن في ذلك موافقةً لولد أبي بكر الصديق [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]:

وأظن الوالد قصد ذٰلك؛ فإن اسمه أبو بكر، فسماني باسم عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر الصديق. وقلَّ من وقع له هٰذا الاتفاق، فقد راجعتُ الكتب التي ألفها الحفاظ في المتفق والمفترق، وتواريخ البخاري وغيره، فما رأيتُ من اسمه «عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر» سوىٰ خمسة أنفس:

أحدهم: عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر الصديق [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، صحابي، روايته في «الصحيحين»؛ مات سنة ثلاث وخمسين من الهجرة.

---

(١) ضعيف: رواه الحاكم (٢/ ١١٦)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٦/ ٥٨٧)، وقال الحاكم: «**غريب صحيح**»، فتعقبه الذهبي قائلًا: «بل إبراهيم ويعقوب ضعيفان».

(٢) ضعيف: ولم أقف عليه. ولا يثبت عن نبينا ﷺ، بل ثبت عن عليِّ بن الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما رواه أحمد (٥/ ١٥)، وحسَّنه الشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (٣٣/ ٣٤٥).

والثاني: عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر بن عبيداللَّه بن أبي مليكة.

والثالث: عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر بن المسور بن مخرمة الزهري.

الرابع: عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر؛ حجازي.

الخامس: عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر بن خلف، الأستاذ أبو القاسم بن الفحام المقرئ، صاحب «التجريد» في القراءات السبع.

*** اللطيفة الرابعة: أن هذا الاسم يجري مجرى اللقب:**

لأن اللقب المحبوب ما أشعر بمدح أو رفعة، وكفىٰ مدحًا ورفعةً الإضافة إلىٰ «الرَّحمٰن» علىٰ وجه العبودية له.

● قال بعض العلماء: «سمىٰ اللَّهُ تعالىٰ نبيه ﷺ بعبده في أشرف المواطن، فقال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١]، ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ [يَدْعُوهُ]﴾ [الجن: ١٩]»[(١)].

● قال بعض أهل الطريق: «عبدالعظيم عظيم».

● وقال قائلهم:

لا تدعُني إلَّا بـ«يا عبده» فإنه أشرفُ أسمائي

● وقال سيدي علي بن وفاء:

ومن ذا الذي مثلي وقد صرتُ عبد اللَّهِ!

*** اللطيفة الخامسة: أنه أول اسم سَمى به آدم [عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ] أول ولده:**

● قال عبد بن حميد في «تفسيره»: نا قبيصة، عن سليمان، عن السدي قال: «إن أول اسم سمياه[(٢)]: عبدالرَّحمٰن فمات، ثم سمياه صالحًا، فمات»[(٣)].

---

(١) زد علىٰ هٰذا إضافته ﷺ لربه تبارك وتعالىٰ في مقام التحدي، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ...﴾ الآية [البقرة].

(٢) يعني آدم وحواء عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ.

(٣) إسرائيليات لا تقوم بها حجة، ولا يثبت بها سندٌ صحيح عن المعصوم ﷺ.

* **اللطيفة السادسة: [التفاؤل بالاسم]:**

أن التسمية بذٰلك تفاؤلًا أن المسمىٰ به يصير من القوم الذين قال تعالىٰ فيهم: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾، إلىٰ قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴿٧٥﴾﴾ [الفرقان].

استنباط: ظهر لي مصداقُ الحديث من القرآن، فإنه تعالىٰ لم يذكر فيه أحدًا من عبيده بالإضافة إلىٰ اسم من أسمائه إلَّا للَّهِ وللرحمٰن خاصةً، ولم يذكره بالإضافة إلىٰ الرحيم، ولا الملك، ولا القدوس، ولا سائر الأسماء؛ فدلَّ ذٰلك علىٰ أن أحب الأسماء إليه سبحانه: عبداللّٰه، وعبدالرَّحمٰن.

• وقد قال الشافعي رضي الله عنه: «كل ما حكم به النبيُّ ﷺ، فهو ممَّا فيه من القرآن».

وألف العلماء في معاضدة السنة للقرآن، وتصديق القرآن للأحاديث، ولم أر من نبَّه علىٰ هٰذه الفائدة.

استنباط آخر: وظهر لي من القرآن ـ أيضًا ـ أن اسم «عبداللَّه» أجلُّ من اسم «عبدالرَّحمٰن»؛ فإنه تعالىٰ ذكر الأول في حق الأنبياء، فقال في حق النبي ﷺ: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩]، وفي حق عيسىٰ: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢]، وفي حق موسىٰ في قراءة شاذة: «وكان عبدًا للَّهِ وجيهًا».

وذكر الثاني في حق المؤمنين من أممهم، فقال: ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفرقان: ٦٣]، ويؤخذ من هٰذا أن التسمية بعبدالرَّحمٰن في حق الأمة أليق، لولا تسمية النبي ﷺ بعبداللَّه[١].

استنباط آخر: ظهر لي في هٰذه الآية المذكورة نوع بديع؛ فإن القصة

---

(١) أي: تسميته ولده «عبداللَّه».

صدرت بآية جُعلت فاصلتها: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾﴾ [الفرقان]، وخُتمت بآية جعلت فاصلتها: ﴿وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَٰمًا ﴿٧٥﴾﴾ [الفرقان]، فبدئت بالسلام، وخُتمت بالسلام للإشارة علىٰ أن الجزاء من جنس العمل، فكما سَلِم الناس منهم في الدنيا سلموا في الآخرة، وكما قالوا: «سلامًا» قيل لهم مثله.

وإن فُسِّر السلام الأخير بالتحية، كان في ذٰلك الجناس التام، وهو عزيز في القرآن، حتىٰ قال بعضهم: إنه لم يقع فيه إلَّا في آية واحدة: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، وقد زادت عليه آياتُ أخر ـ كما سأبين ذٰلك ـ.

فائدة: أول من سُمي مِن هٰذه الأمة بـ«عبدالرَّحمٰن»: عبدالرَّحمٰن بن عوف ـ أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ـ، كان اسمه في الجاهلية عبد عمرو، وقيل: عبدالكعبة، فسماه النبي ﷺ: عبدالرَّحمٰن، وإسلامه قديم.

وممن غيَّر النبي ﷺ اسمه، وسماه عبدالرَّحمٰن: عبدالرَّحمٰن بن أبي سَبْرة الجُعْفي، كان اسمه عزيزًا، فسماه ﷺ عبدالرَّحمٰن، وقال: «**أحبُّ الأسماء إلىٰ اللَّه عبداللَّه، وعبدالرَّحمٰن**»[1].

وعبدالرَّحمٰن أبو راشد الأزدي، وَفد عليه ﷺ فقال له: «**ما اسمُك؟**»، قال: عبدالعزىٰ أبو مُغْوية، قال: «**لا؛ ولٰكنك عبدالرَّحمٰن أبو راشد**»[2].

وعبدالرَّحمٰن بن سعيد بن يربوع، كان اسمُه الصرم، فسماه ﷺ عبدالرَّحمٰن[3].

(١) صحيح: رواه أحمد (٤/ ١٧٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ٦٦٣)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ١٦٢)، وابن سعد (٦/ ٢٨٦)، وابن حبان (٥٨٢٨) ، والحاكم (٤/ ٢٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٤٧٨)، و«البزار» (١٩٩٣)، **وصحَّحه** الحاكم، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (٢٩/ ١٤٦).

(٢) ضعيف: رواه الطبراني في «الكبير» ـ كما في «المجمع» (٨/ ١٠٥) ـ ، وابن عساكر في «التاريخ» (٣٥/ ٩٢)، **وضعَّفه** الإمام الهيثمي في «المجمع».

(٣) ضعيف: رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٢٢)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١١٢)، و«البزار» (١٩٩٤)، وقال الإمام الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٠٣): «**رجاله ثقات**». **وضعَّفه** =

وعبدالرَّحمٰن بن صفوان بن قدامة، كان اسمه عبدالعزىٰ، فسماه ﷺ عبدالرَّحمٰن[(١)].

وعبدالرَّحمٰن بن عبداللَّه بن ثعلبة أبو عقيل البلوي، كان اسمه في الجاهلية عبدالعزىٰ، فسماه ﷺ عبدالرَّحمٰن عدوَّ الأوثان[(٢)].

وعبدالرَّحمٰن بن العوام بن خُويلد ـ أخو الزبير ـ، كان اسمه عبد الكعبة، فسماه ﷺ عبدالرَّحمٰن[(٣)].

فائدة: وولد لأكابر الصحابة أولادٌ في حياته ﷺ، فسُموا بِهٰذا الاسم، منهم:

- عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر الصديق.
- وعبدالرَّحمٰن الأكبر.
- وعبدالرَّحمٰن الأوسط.
- وعبدالرَّحمٰن الأصغر.

أولاد عمر بن الخطاب.

الأول منهم له إدراك، وهو شقيق عبداللَّه وحفصة، أمهم زينب بنت مظعون، وكنية عبدالرَّحمٰن هٰذا أبو ...[(٤)].

والأوسط يُكنَىٰ: أبا شحمة، والأصغر يكنىٰ أبا المجبر، وكلاهما وُلد بعد الوفاة النبوية.

- وعبدالرَّحمٰن بن العباس ـ عم النبي ﷺ ـ.

= الشيخ الألباني في «الأدب المفرد».

(١) لم أقف عليه.

(٢) ذكره ابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٤٧٤)، وابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١/ ٢٥٣).

(٣) ضعيف: ذكره ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١/ ٢٥٥)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٧٠٨)، وابن حجر في «الإصابة» (٤/ ٣٤٤)، من كلام الزبير بن بكار.

(٤) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

- قال ابن عبدالبر: «ولد علىٰ عهده ﷺ، واستشهد بإفريقية».

ـ وعبدالرَّحمٰن بن حاطب.

- قال ابن عبدالبر: «وُلد في زمنه ﷺ».

ـ وعبدالرَّحمٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي.

ـ وعبدالرَّحمٰن بن خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي.

ـ وعبدالرَّحمٰن بن زيد بن الخطاب ـ أخي عمر بن الخطاب ـ .

ـ وعبدالرَّحمٰن بن عبدٍ القاري.

ـ وعبدالرَّحمٰن بن عونة الأنصاري.

ـ وعبدالرَّحمٰن بن معاذ بن جبل الأنصاري.



❁ [فصل] ❁

[من سماعات الْمُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ]

١ ـ ...[١].

٢ ـ والحادي عشر والخامس والثامن من «المحامليات».

٣ ـ وجزءً منتقىٰ من «سبعة أجزاء» المخلِّص.

٤ ـ و«جزء» الآبنوسي الصغير.

٥ ـ و«جزء الإفك» للديرعاقولي.

٦ ـ وجزء الأنصاري.

٧ ـ وجزء أيوب السختياني.

٨ ـ جزء البطاقة.

٩ ـ جزء بيبىٰ.

ـ جزء التمثال.

ـ وجزء الجرباذقاني.

ـ وجزء أبي الجهم.

ـ وجزء ابن جَوصاء.

ـ وجزء الحارث ابن أبي أسامة.

ـ والأمالي والقراءة، للحربي.

ـ والأمالي والقراءة، لابن عفان.

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

- وجزء الحريري.
- وجزء أبي جعفر الحضرمي.
- وجزء الحلوي.
- وجزء حليمة السعدية.
- وجزء ابن حيويه.
- وجزء خيثمة وابن معروف.
- وجزء الدارج.
- وجزء ذي النون.
- وجزء الزمخشري.
- ونسخة إبراهيم بن سعد.
- وجزء أبي سعد البغدادي.
- وجزء سفيان بن عيينة.
- وجزء الصائن الشحادي.
- وعوالي طراد الزينبي.
- وجزء ابن طلاية.
- وجزء ابن عبدالصمد.
- وفوائد العراقيين للنقاش.
- وجزء ابن عرفة.
- وجزء أبي الحسن بن العطار.
- وجزء العماد الكاتب.
- وجزء الغطريف.
- وبعض الثاني من حديث الفاكهي.

- وجزء أبي أحمد الفرضي.
- وجزء ابن فيل.
- وجزء القدوري.
- وجزء لوين.
- وجزء لؤلؤ.
- والمئة الشرعية.
- والثمانين الصابونية.
- وجزء ابن مخلد.
- ومسلسلات ابن أبي عصرون.
- ومسلسلات الديباجي.
- والسابع من مسلسلات ابن مسدي.
- ومسلسل البكري.
- ومسلسلات ابن شاذان.
- ومسلسلات التيمي.
- والأول من مسلسلات العلائي.
- والمسلسل لابن الملقن.
- وجزء المعافىٰ بن زكريا.
- وجزء ابن نجيد.
- وجزء ابن نظيف.
- ونغبة الظمآن.
- وجزء هلال الحفار.
- وجزء الهمداني.

- وعوالي أبي الوقت.
- والوعد الإنجاز لابن الطيلسان.
- وجزء البوتاري.
- وسداسيات الرازي.
- وسباعيات أبي القاسم ابن عساكر.
- والرابع من ثمانيات النجيب.
- وتساعيات العز ابن جماعة.
- وعشاريات العراقي.
- وعشاريات الصدر المُناوي.
- والأول والسابع من أمالي أبي بكر الأنصاري.
- وجزءً من أمالي أبي سهل بن القطان.
- والثاني من أمالي أبي موسىٰ المديني.
- والأربعين للجوزقي.
- والأربعين لابن المقرئ.
- والأربعين للحاكم.
- والأربعين للشيخ نصر المقدسي.
- وبعض الأربعين للثقفي.
- والأربعين لعبدالخالق الشحامي.
- والأربعين البلدانية للسِّلفي.
- والأربعين للصدر البكري.
- والأربعين في اصطناع المعروف للمنذري.
- والأربعين المختارة لابن مسدي.

- والأربعين للفارقي.
- والأربعين لأبي هريرة بن الذهبي.
- والأربعين لأبي الفرج الغزي.
- والأربعين لأبي بكر بن الحسين المراغي.
- وبعض صحيح ابن حبان.
- وبعض المستخرج علىٰ مسلم لأبي نُعيم.
- وبعض الحلية له.
- وبعض سنن الدَّارَقُطْني.
- وبعض سنن سعيد بن منصور.
- وبعض مسند إسحاق بن راهويه.
- وبعض مسند مسدَّد.
- وبعض مسند أبي يعلىٰ.
- والجزء الثالث من معجمه.
- وبعض مسند البزار.
- وبعض الترغيب للأصبهاني.
- وبعض المجالسة للدينوري.
- وبعض الناسخ والمنسوخ للحازمي.
- وبعض سيرة ابن سيد الناس.
- وبعض مشيخة الرازي.
- وبعض مشيخة الخفاف.
- وبعض مشيخة ابن سُكينة.
- وبعض مشيخة النعال.

- وبعض مشيخة الصفي خليل المراغي.
- وبعض مشيخة البدر ابن جماعة.
- وبعض مشيخة ابن البخاري.
- وبعض معجم الدمياطي.
- وبعض شعب الإيمان للبيهقي.
- ...[١].
- وبعض تسهيل ابن مالك.
- وبعض تلخيص المفتاح.
- وبعض ديوان المتنبي.
- وبعض ديوان أبي تمام.
- وبعض سقط الزند لأبي العلاء المعري.
- وبعض ديوان الصرصري.
- ومقامات الحريري.
- وألفية ابن مالك.
- وجمع الجوامع لابن السبكي.
- والبُردة.

ومما لم أسمعه كاملًا[٢].



(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.
(٢) هٰكذا انتهىٰ الفصل، ولعل فيه سقطًا، والعلمُ عند اللَّه تعالىٰ.

[فصل]

[شيوخ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ]

وأجاز لي خلقٌ من الديار المصرية، والحجاز، وحلب، وقد جمعت معجمًا كبيرًا في أسماء من سمعتُ عليه أو أجازني، وأنشدني شعرًا، فبلغوا نحو ستمئة نفس.

وشيوخ الرواية منهم أربع طبقات:

الأولى: من يروي عن أصحاب الفخر بن البخاري، والشرف الدمياطي، ووزيرة، والحجار، وسليمان بن حمزة، وأبي نصر بن الشيرازي ونحوهم.

والثانية: من يروي عن السراج البلقيني، والحافظ أبي الفضل العراقي ونحوهما، وهي دون التي قبلها في العلو.

والثالثة: من يروي عن الشرف بن الكويك، والجمال الحنبلي، ونحوهما، وهي دون الثانية.

والرابعة: من يروي عن أبي زرعة بن العراقي، وابن الجزري، ونحوهما، وهٰذه لتكثير العدة وتكبير «المعجم»، ولم أرو عنهم شيئًا لا في الإملاء، ولا في التخريج، ولا في التأليف.

وهٰذه أسماء شيوخي من الطبقات الثلاث الأُوَل، معرِّفًا بهم علىٰ وجه الاختصار:

١ ـ أحمد بن إبراهيم بن نصر اللَّه الكناني الحنبلي، قاضي القضاة، عز الدين أبو البركات ابن قاضي القضاة برهان الدين ابن قاضي القضاة ناصر الدين، وُلد في ذي القعدة سنة ثمانمئة، وسمع علىٰ خاله الجمال الحنبلي، والشرف ابن الكويك، وأجاز له الحافظ أبو الفضل العراقي، وأبو بكر

المراغي، وعائشة بنت عبدالهادي، وغيرهم. مات في جُمادىٰ الأولىٰ سنة (٨٧٦).

٢ ـ أحمد بن إبراهيم بن سليمان القليوبي الشهاب أبو العباس، سمع علىٰ أبي عليٍّ بن المطرز، والدجوي، والشرف بن الكويك، مات سنة (٨٦٨).

٣ ـ أحمد بن عبداللَّه بن عليٍّ، الشهاب بن الجمال بن القاضي علاء الدين الكناني الحنبلي، وُلد سنة ثمانمئة، وسمع علىٰ أبيه، وابن الكويك، وأجاز له المراغي ورقية بنت مزروع، مات سنة (٨٨١).

٤ ـ أحمد بن عبدالقادر بن محمد بن طريف الشاوي، الشهاب أبو العباس، ولد سنة (٧٩٤)، وسمع علىٰ عليِّ بن أبي المجد، والتنوخي، والعراقي، والهيثمي، والحلاوي، وسارة بنت السبكي، وأجاز له السويداوي، ومحمد ابن عبدالرحيم بن الفرات، ومريم بنت الأذرعي، وفاطمة بنت المنجَّا، وابن قوام، وخلق تفرد بهم، مات في ذي القعدة سنة (٨٨٤).

٥ ـ أحمد بن عليِّ بن أبي بكر الشارمساحي، العلامة شهاب الدين الفرضي الحاسب الفقيه الشافعي، أجاز له التقي ابن حاتم، وابن الملقن، والبُلقيني، والأُبناسي، وغيرهم، مات سنة (٨٦٥) عن سنٍّ عالية.

٦ ـ أحمد بن عليِّ بن محمد بن محمد بن عليِّ بن محمود الكناني العسقلاني، قاضي القضاة، إمام الحفاظ، شهاب الدين أبو الفضل المشهور بـ«ابن حجر»، لا شك في أن لي منه إجازة؛ فإن والدي كان يحضر مجالسه كثيرًا، وقد أخبرني من أثق به أنه كان يُجيز لمن حضر مجلسه وأولادهم. ولد سنة (٧٧٣)، وترجمته في «المعجم» خمس كراريس، وشهرتُه تُغني عن الإطناب بذكره، مات في ذي الحجة سنة (٨٥٢).

٧ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد النويري الهاشمي العقيلي المكي، شرف الدين أبو القاسم، خطيب المسجد الحرام ابن الخطيب كمال الدين أبي الفضل ابن قاضي الحرمين محب الدين أبي البركات ابن قاضي القضاة

كمال الدين أبي الفضل، ولد سنة (٨١٣)، وحضر علىٰ المراغي، وأجازت له عائشة بنت عبدالهادي، وعبدالقادر الأرموي، وابن الكويك، وغيرهم، مات...[(١)].

٨ ـ أحمد بن محمد بن عبدالرَّحمٰن بن عمر البلقيني، شهاب الدين ابن تاج الدين ابن قاضي القضاة جلال الدين ابن شيخ الإسلام سراج الدين، ولد سنة (٨٠٨)، وسمع علىٰ ابن الكويك، وأجاز له عائشة بنت عبدالهادي، وعبدالقادر الأرموي، وخلق.

٩ ـ أحمد بن محمد بن علي بن حسن بن إبراهيم الأنصاري الخزرجي، الشهير بالشهاب الحجازي، الأديب الشاعر، ولد في شعبان سنة تسعين وسبعمئة، وسمع علىٰ ابن أبي المجد، والمجد الحنفي، والبدر النسابة، والبُرهان الأبناسي، وأجاز له العراقي والهيثمي، مات في رمضان سنة (٨٧٥).

١٠ ـ أحمد بن محمد بن محمد بن حسن الشمني، شيخنا الإمام العلامة تقي الدين، ولد سنة إحدىٰ وثمانمئة في رمضان، وسمع علىٰ الجمال الحنبلي، وابن الكويك وغيرهم، وأجاز له البلقيني، والعراقي، والهيثمي، والحلاوي، والمراغي، وغيرهم، مات سنة (٨٧٢).

١١ ـ أحمد بن محمد بن فهد، محب الدين أبو بكر ابن شيخنا الحافظ تقي الدين أبي الفضل الهاشمي، من ذرية محمد بن الحنفية، ولد في رمضان سنة تسع وثمانمئة، وسمع علىٰ الجمال بن ظُهيرة، والمراغي، وخلق، وأجاز له جده نجم الدين، وصاحب «القاموس»، وابن الكويك، وعائشة بنت عبدالهادي وغيرهم.

١٢ ـ إبراهيم بن أحمد بن يونس الغزي ثم الحلبي، البُرهان بن الضُّعيِّف، ولد في حدود سنة (٧٢٩)، وسمع من ابن صديق.

١٣ ـ إبراهيم بن محمد بن عبداللَّه بن سعد الديري الحنفي، قاضي

---

(١) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

القضاة، برهان الدين ابن قاضي القضاة، شمس الدين، سمع علىٰ أبيه وابن الكويك، مات سنة (٨٧٦).

١٤ ـ إسماعيل بن أبي بكر بـن إسماعيل بـن إبراهيم بـن عبدالصمد الهاشمي العَقِيلي الزَّبيدي، شرف الدين ابن رضي الدين، ابن العلامة قطب الدين، ولد بعد (٨٠٠) بزَبيد، وسمع من صاحب «القاموس» وغيره، وأجاز له المراغي، وعائشة بنت عبدالهادي، وابن الكويك وخلق.

١٥ ـ آمنة بنت شرف الدين موسىٰ بـن أحمد بن محمد الأنصاري الدمهوجي المحلي.

١٦ ـ آسية بنت جار اللَّه بن صالح الشيباني الطبري المكي، أم محمد، وُلدت سنة (٧٩٧)، وسمعت من ابن سلامة، وأجاز لها ابن صديق والعراقي، والهيثمي، والمراغي، والبدر بن أبي البقاء السبكي، وخلق.

١٧ ـ ألف بنت عبداللَّه بن قاضي القضاة علاء الدين علي الكناني الحنبلي، سمعت علىٰ والدها.

١٨ ـ ألف بنت العلامة بدر الدين الحسن بن محمد بن أيوب الحسيني الشافعي الشهير بالشريف النسابة، أجاز لها لطيفة بنت الأماسي، وعائشة بنت المراغي.

١٩ ـ أمة الخالق بنت عبداللطيف المُناوي العقبي، أجاز لها عائشة بنت عبدالهادي والأرموي.

٢٠ ـ أمة العزيز بنت محمد بن الشيخ يوسف بن الشيخ إسماعيل الإنبابي، أجاز لها من أجاز لأمة الخالق.

٢١ ـ أم هانئ بنت الشيخ نور الدين أبي الحسن عليِّ بن قاضي القضاة تقي الدين عبدالرَّحمٰن بن عبدالمؤمن الهوريني، والدة شيخنا العلامة سيف الدين الحنفي، وُلدت سنة (٧٧٨)، وسمعت علىٰ العفيف النشاوري، وابن الشيخة، والسويداوي، وعبدالرَّحمٰن بن رزين، والصلاح الزفتاوي، وابن

أبي زبا، وغيرهم، وأجاز لها العراقي، والهيثمي، وابن الملقن، وابن حاتم، وابن الكويك، والأبناسي، والغماري، والحلاوي، والصردي، والبلبيسي، وابن الميلق، وغيرهم، ماتت في صفر سنة (٨٧١)

٢٢ ـ أم هانئ بن أبي القاسم ابن العلامة شيخ النحاة أبي العباس الأنصاري المكي، أجاز لها عائشة بنت عبدالهادي، وأبو اليسر بن الصائغ، وخلق.

٢٣ ـ أم هانئ بنت شيخنا الحافظ تقي الدين أبي الفضل محمد بن فهم، ولدت سنة (٨١٧)، وسمعت علىٰ ابن سلامة، وأجاز لها خلق.

٢٤ ـ أبو بكر بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي المكي، فخر الدين، وُلد سنة (٨٠٣)، وسمع من المراغي وغيره، وأجاز له ابن صديق، والعراقي، والهيثمي، وصاحب «القاموس»، والجوهري، وخلق.

٢٥ ـ أبو بكر بن صدقة بن علي المُناوي، زكي الدين، سمع علىٰ أبي عليٍّ بن المطرز، والأبناسي، والعراقي، والهيثمي، وأجاز له ابن الملقن، مات في رجب سنة ثمانين وثمانمئة.

٢٦ ـ حنيفة بنت عبدالرَّحمٰن بن أحمد بن عمر بن عرفات القمَّني، أجاز لها ابن خير وغيره.

٢٧ ـ الخضر بن محمد بن الخضر بن داود بن يعقوب الحلبي، بهاء الدين أبو الحياة، ولد سنة (٧٨٥)، وسمع علىٰ ابن صديق، والشريف الإسحاقي، وابن الكويك، والجمال الحنبلي، وغيرهم، مات سنة (٨٧١).

٢٨ ـ خديجة بنت المحدث شهاب الدين أحمد بن علي بن خلف بن عبدالعزيز بن بدران الحسيني، أم سلمة، ولدت سنة (٧٩٨)، وحضرت علىٰ الجوهري والمنصفي.

٢٩ ـ خديجة بنت عبدالرَّحمٰن بن عليِّ بن أحمد الهاشمي العقيلي النويري المكي، ولدت سنة (٧٩٧)، وأجاز لها المراغي، والكمال الدميري، وخلق.

٣٠ ـ خديجة بنت نور الدين علي ابن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن الملقن، ولدت سنة (٧٨٨)، وحضرت علىٰ ابن الكويك، ماتت (٨٧٣).

٣١ ـ خديجة بنت فرج الزيلعي.

٣٢ ـ رجب بنت الشهاب أحمد بن محمد القيلجي، ولدت سنة (٨٠٠)، وحضرت علىٰ جدتها لأمها سارة بنت التقي السبكي، ماتت سنة (٨٦٩).

٣٣ ـ رضوان بن محمد بن يوسف العقبي المحدث، زين الدين أبو النعيم، لا أشك في أن لي منه إجازة؛ فإنه كان مُسمع الحديث بالشيخونية، وكان والدي يحضر مجلس الختم عنده، وكنت كثيرًا ما أحضر مع والدي الشيخونية، مات في رجب سنة (٨٥٢).

٣٤ ـ رقية بنت عبدالقوي بن محمد بن عبدالقوي البجائي المكي، أجاز لها ابن صديق، والعراقي، والهيثمي، والمراغي، وغيرهم.

٣٥ ـ زينب بنت إبراهيم الشنويهي، أم الخير، حضرت علىٰ العراقي، والهيثمي، وابن أبي المجد، والتنوخي.

٣٦ ـ زينب بنت أحمد بن محمد بن موسىٰ الشوبكي المكي، أم حبيبة، ولدت سنة (٧٩٩)، وحضرت علىٰ ابن صديق، وأجاز لها العراقي وغيره.

٣٧ ـ زينب بنت محيي الدين أبي نافع محمد بن عبداللّٰه السعدي الأزهري، ولدت سنة (٨١٧)، وأجاز لها ابن الكويك، ورقية بنت القاري، وغيرهما.

٣٨ ـ سالم بن محمد بن محمد بن سالم المكي القرشي، أمين الدين ابن الضياء، ولد قبل (٧٩٠)، وأجاز له المراغي وصاحب «القاموس».

٣٩ ـ سارة بنت محمد بن محمود بن محمد بن أبي الحسين بن محمود الربعي البالسي، سبطة شيخ الإسلام سراج الدين ابن الملقن، حضرت علىٰ جدها المذكور والقدوري، ماتت سنة (٨٦٩).

٤٠ ـ ست قريش بنت شيخنا الحافظ تقي الدين أبي الفضل بن فهد، ولدت سنة (٨١٤)، وحضرت علىٰ المراغي، وأبي حامد بن ظهيرة، وأجاز

لها خلق.

٤١ ـ شاكر بن عبدالغني بن الجيعان، علم الدين الكاتب، أجاز له ابن صديق، والمراغي، وعائشة بنت عبدالهادي، وصاحب «القاموس»، وخلق، مات سنة (٨٨٢).

٤٢ ـ صالح بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن شهاب الكناني، شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة علم الدين أبو التقي ابن شيخ الإسلام المجتهد سراج الدين أبي حفص البلقيني، ولد سنة (٧٩١)، وسمع علىٰ والده، وحضر إملاء الحافظ أبي الفضل العراقي، وأجاز له التنوخي، وعمر البالسي، والكمال ابن عبدالحق، وابن الصائغ، وخديجة بنت سلطان، وفاطمة بنت المنجَّا، وفاطمة وعائشة ابنتا عبدالهادي، وعبدالرَّحمٰن بن السلقوس، وعبدالقادر بن القمر، وابن قوام، والمراغي، وعبداللَّه بن خليل الحرستاني، وعبدالقادر الأرموي، وخلق نحو مئة وخمسين نفسًا، مات في رجب سنة (٨٦٨).

٤٣ ـ صالحة أم الهناء بنت نور الدين أبي الحسن علي ابن شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن الملقن، حضرت علىٰ جدها، ومولدها سنة (٧٩٥)، وماتت سنة (٨٧٦) في رمضان.

٤٤ ـ صفية بنت ياقوت بن عبداللَّه الحبشي المكية، ولدت سنة (٨٠٤)، وسمعت علىٰ ابن سلامة، وأجاز لها ابن صديق، والمراغي، وخلق.

٤٥ ـ عبداللَّه بن أحمد بن عمر الدميري، جمال الدين، ولد سنة (٧٩٥)، وسمع علىٰ محمد بن قاسم السيوطي.

٤٦ ـ عبداللَّه بن عبدالملك بن إبراهيم بن عيسىٰ الدميري، ولد سنة (٨١٢)، وأجاز له رقية بنت القاري، والفوي، وخلق.

٤٧ ـ عبدالخالق بن عمر بن رسلان، ضياء الدين ابن شيخ الإسلام المجتهد سراج الدين البلقيني، شقيق شيخنا قاضي القضاة علم الدين، ولد سنة

نيف وتسعين وسبعمئة، وسمع علىٰ والده، وأجاز له عائشة بنت عبدالهادي والمراغي، وخلق، مات سنة (٨٦٩).

٤٨ ـ عبدالرَّحمٰن بن أحمد بن عبدالرَّحمٰن القمَّصي، جلال الدين أبو الفضل وأبو المعالي، ولد سنة (٧٩٢)، وسمع علىٰ ابن أبي المجد، والتنوخي، وابن الشيخة، والبلقيني، والعراقي، والهيثمي، وابن الكويك، وغيرهم.

٤٩ ـ عبدالرَّحمٰن بن عبدالوارث بن محمد البكري المالكي، القاضي نجم الدين، ولد سنة (٧٨٣)، وسمع علىٰ النجم البالسي، مات في ذي القعدة سنة (٨٦٨).

٥٠ ـ عبدالرَّحمٰن بن عليٍّ بن عمر بن عليٍّ، جلال الدين أبو هريرة ابن نور الدين أبي الحسن ابن شيخ الإسلام سراج الدين ابن الملقن الأنصاري، ولد سنة (٧٩٠)، وسمع علىٰ جده، وابن أبي المجد، والتنوخي، والحلاوي، والسويداوي، مات في شوال سنة (٨٧٠).

٥١ ـ عبدالرَّحمٰن بن محمد بن إبراهيم بن أحمد المرشدي المكي، وجيه الدين أبو الجود، ولد سنة (٨٠٧)، وسمع من المراغي، وأجاز له عائشة بنت عبدالهادي، وابن الكويك، وخلق.

٥٢ ـ عبدالرَّحمٰن بن محمد بن عمر الدمياطي المعروف بابن الكعكي، سبط العارف باللّٰهِ تعالىٰ الشيخ يوسف العجمي، ولد سنة (٧٧٨)، وأجازت له فاطمة بنت المنجا، ومحمد البالسي، وابن صديق، وابن قوام، وابن منيع، وغيرهم.

٥٣ ـ عبدالصمد بن عبدالرَّحمٰن بن محمد بن أبي بكر الهرساني، سمع علىٰ جده، وابن أبي المجد، والتنوخي، وابن الشيخة، والأبناسي، والغماري، والهيثمي، والعراقي.

٥٤ ـ عبدالعزيز بن عبدالواحد، عز الدين التكروري الفقيه الشافعي، أجاز له الكمال الدميري.

٥٥ ـ عبدالغني بن محمد بن أحمد بن عثمان البساطي، القاضي زين الدين ابن قاضي القضاة العلامة صاحب التصانيف شمس الدين المالكي، سمع علىٰ الجمال الحنبلي، وابن الكويك، وأجازت له عائشة بنت عبدالهادي والأرموي، وخلق.

٥٦ ـ عبدالقادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبدالمعطي الأنصاري المكي المالكي، قاضي مكة محيي الدين، العلامة الفقيه النحوي، ولد سنة (٨١٤)، وسمع من ابن سلامة، وأجازت له عائشة بنت عبدالهادي، والأرموي، وابن الكويك.

٥٧ ـ عبدالكريم بن محمد بن عليٍّ بن محمد الهيثمي، ولد سنة (٧٩٢)، وأجاز له ابن الملقن.

٥٨ ـ عبداللطيف بن عبيد بن أحمد الطلخاوي، سمع علىٰ الفوي، والجمال الحنبلي، والمجد البرماوي.

٥٩ ـ عبدالوهاب بن أحمد بن الديري، تاج الدين بن قاضي القضاة سعد الدين ابن قاضي القضاة شمس الدين الحنفي، ولد سنة (٧٩٥)، وسمع علىٰ جده.

٦٠ ـ عبدالقادر بن محمد بن الشيخ أحمد بن محمد بن بشر بن محمد المطري، ولد سنة بضع عشرة وثمانمئة، وأجاز له ابن الكويك وجماعة.

٦١ ـ عطية بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد المكي، ولي الدين أبو الفتح أخو شيخنا الحافظ تقي الدين، ولد في شوال سنة (٨٠٤)، وحضر علىٰ ابن صديق، وسمع من أبي حامد بن ظُهيرة، والمراغي، وأجاز له صاحب «القاموس»، والعراقي، وخلق.

٦٢ ـ عليُّ بن أحمد السُّوَيفي المالكي، نور الدين أبو الحسن، ولد سنة (٧٨٤)، وسمع علىٰ ابن أبي المجد، والتنوخي، والحلاوي، والعراقي، والهيثمي.

٦٣ ـ عبدالقادر بن محمد بن محمد الطوخي، القاضي محب الدين أبو البقاء، سمع علىٰ رقية بنت القاري وجماعة، ولد سنة (٨١٢)، ومات سنة (٨٨٠) في رجب.

٦٤ ـ عبدالكريم بن إبراهيم بن محمد النبراوي، ولد سنة (٨٠٨)، وأجاز له ابن الكويك، وابن سلامة، ورقية بنت القاري، وخلق.

٦٥ ـ عليُّ بن عبدالرَّحيم بن محمد القلقشندي المقدسي، ولد سنة (٨٠٤)، وسمع عليَّ بن محمد بن سعيد بن محمد المقدسي من أصحاب الميدومي.

٦٦ ـ عليُّ بن محمد بن عبدالرَّحمٰن بن عمر البلقيني، علاء الدين ابن تاج الدين ابن قاضي القضاة جلال الدين ابن شيخ الإسلام سراج الدين، سمع علىٰ ابن الكويك، وأجاز له عائشة بنت عبدالهادي، والشهاب الحسباني، والجمال الشرائحي، والجمال الحنبلي، وابن طولوبغا، وعبدالقادر الأرموي، وخلق.

٦٧ ـ عليُّ بن محمد بن محمد بن الحسين المخزمي البرقي الحنفي، القاضي نور الدين، سمع علىٰ ابن الكويك، والجمال الحنبلي، مات في جُمادىٰ سنة (٨٧٥).

٦٨ ـ عليُّ بن محمد بن محمد بن عليِّ بن أحمد بن عبدالعزيز العقيلي النويري المالكي، قاضي المالكية بمكة، تلميذ والدي، نور الدين ابن قاضي الكمال أبي اليمن، ولد في شعبان سنة (٨١٥)، وسمع من ابن سلامة وغيره، وأجاز له ابن الكويك والجمال الحنبلي.

٦٩ ـ عليُّ بن تاج الدين محمد بن الشيخ العارف باللَّهِ سيدي يوسف العجمي الكوراني، أجاز له فاطمة بنت المنجا، وابن صديق، وابن قوام، وعمر البالسي، وابن منيع، وغيرهم.

٧٠ ـ عمر بن خليل بن حسن، ركن الدين أبو حفص، يعرف بابن المشطوب، سمع علىٰ الحافظ جمال الدين الشرائحي، مات سنة (٨٨٤).

٧١ ـ عمر بن محمد بن محمد بن محمد بن فهد، صديقنا الحافظ نجم الدين أبو القاسم ابن شيخنا الحافظ تقي الدين ابن فهد المكي، ولد سنة (٨١٢)، وسمع من المراغي، والجمال بن ظُهيرة، وابن سلامة، وابن طولوبغا، وغيرهم، وأجاز له عائشة بنت عبدالهادي، وعبدالقادر الأرموي، وصاحب «القاموس»، وغيرهم، مات سنة (٨٨٥).

٧٢ ـ عمر بن موسىٰ بن الحسن المخزومي الحمصي الشافعي، قاضي القضاة بدمشق، سراج الدين، ولد سنة (٧٧٧)، وأجاز له السراج البلقيني، والبدر بن أبي البقاء السبكي، ومات في سنة (٨٦١).

٧٣ ـ عمائم بنت الشريف النسابة الإمام حسام الدين الحسن بن محمد ابن أيوب الحسيني، أجاز لها من أجاز لأختها ألف.

٧٤ ـ فاطمة بنت أحمد بن عبداللّٰه ابن أخي كمال، زوج الشريف النسابة، أجاز لها من أجاز لابنتيها.

٧٥ ـ فاطمة بنت شهاب الدين أحمد بن محمد الشغري، أجاز لها رقية بنت القاري، والفوي، وخلق.

٧٦ ـ فاطمة بنت أبي القاسم علي اليسيري، أجاز لها أبو هريرة الذهبي.

٧٧ ـ فاطمة أم الحسن بنت تاج الدين محمد بن الشيخ يوسف العجمي، أجازها من أجاز لأخيها عليٍّ.

٧٨ ـ فاطمة بنت جمال الدين محمد ابن قاضي المدينة زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي الأموي، سمعت علىٰ جدها.

٧٩ ـ قاسم بن عبدالرَّحمٰن بن محمد بن الكويك القباني، زين الدين، ولد سنة (٧٨٦)، وسمع علىٰ التنوخي، وابن الكويك، مات في شعبان سنة (٨٧٢).

٨٠ ـ كمالية بنت أحمد بن محمد بن ناصر بن عليٍّ الكناني المكي، ولدت سنة (٨٠٥)، وأجاز لها ابن صديق، والمراغي، وخلق.

٨١ ـ كمالية بنت نجم الدين محمد بن أبي بكر بن عليٍّ بن يوسف الأنصاري الذروي المرجاني المكي، ولدت في محرم سنة (٧٩٤)، وأجازها التنوخي، والسويداوي، والحلاوي، وابن أبي المجد، وابن الشيخة، وابن العلائي، وابن الذهبي، والعراقي، ومحمد البالسي، وخلق.

٨٢ ـ محمد بن إبراهيم بن عليٍّ المراكشي الأصل، المصري الأديب الشاعر، أصيل الدين المعروف بابن الخضري، ولد في محرم سنة (٧٨٤)، وسمع علىٰ ابن عليٍّ بن المطرز، والغماري، والجوهري، وابن الكويك، وغيرهم.

٨٣ ـ محمد بن أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ناصر الدين أبو الفتح ابن الحافظ شهاب الدين، ولد في رجب سنة (٨١٥)، وأجاز له الجمال الحنبلي، والفوي، والجمال بن ظهيرة، وجماعة.

٨٤ ـ محمد بن أحمد بن صالح الشنطوفي، سمع علىٰ الجمال الحنبلي.

٨٥ ـ محمد بن أحمد بن عبداللَّه بن أحمد القزويني، القاضي جلال الدين، ولد سنة (٧٨٧)، وسمع علىٰ ابن الكويك.

٨٦ ـ محمد بن أحمد بن عبداللَّه بن أحمد بن عبداللَّه بن إسماعيل الغماري الفزاري القرقشندي، القاضي نجم الدين، ولد في ربيع الآخر سنة (٧٩٥)، وحضر علىٰ ابن أبي المجد، والتنوخي، والعراقي، والهيثمي.

٨٧ ـ محمد بن أحمد بن عبدالرَّحمٰن القمَّصي، شمس الدين، سمع علىٰ ابن الكويك، وغيره.

٨٨ ـ محمد بن أحمد بن عليٍّ بن محمد بن محمد بن عليٍّ بن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل، المصري الأصيل، بدر الدين أبو السعادات، وأبو المعالي ابن حافظ العصر قاضي القضاة شهاب الدين أبي الفضل، ولد سنة (٨٠٠)، وأجاز له المراغي، وعائشة بنت عبدالهادي، ولطيفة بنت الأماسي، وخلق، مات في جُمادىٰ سنة (٨٦٩).

٨٩ ـ محمد بن أحمد بن عماد بن يوسف الأقفهسي، شمس الدين ابن الإمام شهاب الدين ابن العماد الشافعي، ولد في رمضان سنة (٧٨٠)، وسمع من التنوخي، والسويداوي، والحلاوي، وأجاز له ابن الذهبي، وابن العلائي، وابن أبي المجد، وغيرهم، مات في ربيع الأول سنة (٨٦٧).

٩٠ ـ محمد بن أحمد بن محمد المخزومي الباني، الشيخ شمس الدين الفقيه الشافعي، ولد سنة (٨١٠)، وأجاز له ابن الكويك، والجمال الحنبلي، وغيرهما.

٩١ ـ محمد بن أبي بكر بن الحسين بن عمر المراغي العثماني، ناصر الدين أبو الفرج ابن قاضي المدينة العلامة زين الدين الشافعي، سمع من والده وغيره.

٩٢ ـ محمد بن أبي بكر بن محمد السنهوري، القاضي شمس الدين، ولد سنة (٧٩٩)، وسمع علىٰ ابن الكويك.

٩٣ ـ محمد بن حسن بن عبداللَّه بن سليمان بن محمد القَرَني الأُويسي، بدر الدين أبو المعالي، ولد سنة (٧٩٦)، وسمع علىٰ ابن أبي المجد، والتنوخي، والعراقي، والهيثمي، مات في رجب سنة (٨٧١).

٩٤ ـ محمد بن حسن بن عبدالوهاب الطرابلسي، شمس الدين، ولد سنة (٧٦٤)، وذكر أنه سمع علىٰ الشهاب بن الحبال، والشهاب بن البدر.

٩٥ ـ محمد بن حسن العلقمي، القاضي بهاء الدين، سمع علىٰ الكمال ابن خير.

٩٦ ـ محمد بن خالد بن جامع البساطي، أجازت له عائشة بنت عبدالهادي، وعبدالقادر الأرموي، والجمال الحنبلي، وخلق.

٩٧ ـ محمد بن عبداللَّه بن إبراهيم السعدي الأزهري، محيي الدين أبو نافع، ولد سنة (٧٨٦)، وسمع علىٰ ابن الكويك، والجمال الحنبلي، وأجاز له ابن الملقن، والبلقيني، والعراقي، والكمال الدميري، مات سنة (٨٧٠).

٩٨ ـ محمد بن عبداللَّه بن صدقة المتبولي، سمع علىٰ التنوخي، وابن أبي المجد، وابن الكويك.

٩٩ ـ محمد بن عبدالرَّحمٰن بن عليٍّ بن أحمد بن عبدالعزيز العقيلي النويري المكي المالكي، كمال الدين أبو الفضل، ولد في رجب سنة (٧٩٧)، وسمع من المراغي، وأجاز له التنوخي، وابن الشيخة، والسويداوي، والحلاوي، والعراقي، والبلقيني، وابن الملقن، والهيثمي، ومريم بنت الأذرعي، وأخوها محمد، وغيرهم.

١٠٠ ـ محمد بن عبدالرَّحمٰن بن منصور بن محمد العسلوني الفكيري السكندري، ثم الدمياطي، أجاز له المراغي، مات سنة (٨٧٢).

١٠١ ـ محمد بن عبدالرحيم بن عليٍّ بن منصور العقبي أبو الخير، ولد سنة (٨١٦)، وسمع الشمس الشامي، وأجاز له ابن الكويك، ورقية بنت القاري، وخلق، مات في صفر سنة (٨٩٨).

١٠٢ ـ محمد بن عبدالرحيم بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن صديق الطرابلسي الحنفي، القاضي معين الدين، ولد في ذي القعدة سنة (٨١٢)، وسمع علىٰ ابن الكويك.

١٠٣ ـ محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن مظفر البلقيني، القاضي بهاء الدين أبو البقاء ابن القاضي عز الدين، حضر علىٰ ابن أبي المجد، والتنوخي، والعراقي، والهيثمي، وأجاز له ابن العلائي، وابن الذهبي، وابن صديق، وسعد البهائي، وسارة بنت السبكي، وخلق.

١٠٤ ـ محمد بن عبدالواحد بن عبدالحميد بن مسعود السيواسي، ثم الإسكندري، العلامة المجتهد كمال الدين ابن الهمام، ولد في حدود سنة (٧٩٠)، وأجاز له المراغي، ورقية المدنية، وغيرهما، وبلغ رتبة الاجتهاد، وادَّعىٰ ذٰلك، واختار في شرحه «للهداية» أشياء تخالف مذهب أبي حنيفة، مات في رمضان سنة (٨٦١).

١٠٥ ـ محمد بن عليٍّ بن أحمد بن أبي بكر الشاذلي، شمس الدين أبو عبداللَّه ابن الشيخ نور الدين أبي الحسن البندقداري، سمع علىٰ ابن أبي المجد، مات سنة (٨٦٩).

١٠٦ ـ محمد بن عليٍّ بن عمر بن حسن التلواني، أبو حامد ابن الشيخ نور الدين الشافعي، أجازت له عائشة بنت عبدالهادي، والأرموي، وخلق.

١٠٧ ـ محمد بن عليٍّ بن محمد الحلبي، محب الدين ابن الألواحي، سمع علىٰ ابن أبي المجد، والتنوخي، والعراقي، والهيثمي، والحلاوي، وأجاز له خلق.

١٠٨ ـ محمد بن عمر بن عمر بن حصن الملتوتي الوفائي الأزهري، أبو الفضل، سمع علىٰ الزفتاوي، والتنوخي، والسويداوي، والحلاوي، وابن الشيخة، وابن الخياط، والجوهري، وغيرهم، مات في جُمادىٰ الأولىٰ سنة (٨٧٣).

١٠٩ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن محمد الأسيوطي، القاضي فخر الدين، ولد سنة (٧٩٣)، وسمع علىٰ التنوخي، وابن أبي المجد، والنجم البالسي، وابن الشيخة، مات سنة (٨٧٠).

١١٠ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن يوسف العقبي، شمس الدين أبو الخير، ولد سنة (٨١٧)، وسمع علىٰ ابن الكويك، ورقية بنت القاري، وخلق.

١١١ ـ محمد بن محمد بن أبي بكر بن عليٍّ بن يوسف الأنصاري الذروي المرجاني المكي، كمال الدين أبو الفضل ابن نجم الدين، ولد في ذي الحجة سنة (٧٩٦)، وسمع من ابن سكر، وابن صديق، والمراغي، وأجاز له التنوخي، وابن الذهبي، وابن العلائي، وابن أبي المجد، والحلاوي، وابن الشيخة، والسويداوي، وابن الملقن، وغيرهم.

١١٢ ـ محمد أبو الفتح ـ أخو الذي قبله ـ، ولد سنة (٨٠٩)، وسمع من

المراغي، وأجاز له ابن الكويك، وأبو حامد بن ظهيرة، والجمال الحنبلي، وغيرهم.

١١٣ ـ محمد بن محمد بن الخضر المصري، أبو البركات بدر الدين، سمع من الجمال الحنبلي وغيره، مات سنة (٨٦٨).

١١٤ ـ محمد بن محمد بن عبداللّه بن أحمد الزفتاوي، القاضي ناصر الدين أبو اليمن، سمع من ابن الفصيح، والمجد الحنفي، وأجاز له العراقي، وعائشة بنت عبدالهادي، وخلق، مات في جمادىٰ الأولىٰ سنة (٨٧٦).

١١٥ ـ محمد بن محمد بن عمر بن الزاهد، بدر الدين، سمع من ابن الكويك، مات سنة (٨٧١).

١١٦ ـ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الطبري المكي، إمام المقام بها، محب الدين أبو المعالي، ولد سنة (٨٠٧)، وسمع من المراغي، أجاز له ابن طولوبغا، وعائشة بنت عبدالهادي، وابن الكويك، وغيرهم.

١١٧ ـ محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن العز المصري، رضي الدين ابن العالِم محب الدين بن الأوجاقي، ولد سنة (٨٠٠)، وسمع علىٰ ابن الكويك، والصدر الإبشيطي، والجمال الحنبلي، وأجاز له المراغي وغيره، مات سنة (٨٨٩).

١١٨ ـ محمد بن محمد بن حسين بن عليٍّ بن أحمد بن عطية بن ظهيرة القرشي المخزومي المكي المالكي، رضي الدين أبو حامد، ولد سنة (٨٠٩)، وسمع من المراغي، وأجاز له ابن الكويك، وعائشة بنت عبدالهادي، وصاحب «القاموس»، وغيرهم.

١١٩ ـ محمد ولي الدين أبو عبداللّه، أخو الذي قبله، ولد سنة (٨١٢)، وشيوخه شيوخ أخيه.

١٢٠ ـ محمد بن محمد بن عبدالرَّحمٰن بن عبدالستار التنكزي الحريري،

ولد سنة (٧٧٢)، وسمع من ابن الكويك.

١٢١ ـ محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبداللَّه بن فهد الهاشمي العلوي المكي، الحافظ تقي الدين أبو الفضل، ولد في ربيع الآخر سنة (٧٨٩)، وسمع من البُرهان الأبناسي، وابن صديق، والمراغي، وأجاز له التنوخي، والعراقي، والهيثمي، وخلق، مات سنة (٨٧١).

١٢٢ ـ محمد بن محمد بن عليٍّ الغراقي، أبو السعود، سمع علىٰ ابن الكويك، وأجاز له المراغي، ورقية، وجماعة، مات سنة (٨٨٩).

١٢٣ ـ محمد بن محمد بن محمد السمهودي، ولي الدين، ولد سنة (٧٨٩)، وأجاز له ابن البلقيني، مات سنة (٨٧١).

١٢٤ ـ محمد بن مقبل بن عبداللَّه الحلبي، أبو عبداللَّه، مسند الدنيا علىٰ الإطلاق، ولد سنة (٧٧٩)، وسمع علىٰ أحمد بن عبدالعزيز بن المرحل، وأجاز له الصلاح ابن أبي عمر، وأبو طلحة الحراوي، والحافظ أبو بكر بن المحب، ومحمد بن سليمان بن غانم المقدسي، ومحمد بن عبدالقادر الجعفري، وأبو اليمن بن الكويك، والشهاب ابن الناصح، وأبو بكر بن الحبال، وإسماعيل بن بردس، وحسين بن عبدالرَّحمٰن التكريتي، ورسلان الذهبي، والجمال الباجي، وعبداللَّه بن أبي بكر الدماميني، والتقي الواسطي، وعبدالوهاب القروي، وعبدالوهاب بن السلار، وأبو الهول الجزري، وفرج الحافظي، وجويرية الهيكارية، وخلق آخرون، وتفرد بالرواية عن أكثر شيوخه، مات سنة (٨٧١)، وقلت لما بلغني موته:

في عـام سبعينَ بعدها سنةٌ	بعد ثمانِ المئين بالحصرِ
لم يبقَ في العصر مَن يقال له:	أخبركم واحدٌ عن الفخرِ

١٢٥ ـ محمد بن يوسف بن محمود الرازي، شمس الدين ابن العلامة شيخ الشيخونية عز الدين أبي المحاسن، سمع علىٰ ابن حاتم، والجمال ابن خير، مات في ربيع الآخر سنة (٨٧٠).

١٢٦ ـ محمد بن موسىٰ بن محمود الحنفي، الإمام بخانقاه شيخو، سمع علىٰ الفوي وغيره.

١٢٧ ـ مسلم بن عليّ بن محمد بن أبي بكر الأسيوطي، القاضي زكي الدين أبو المناقب ابن المسند نور الدين، ولد سنة (٨٠٤)، سمع من ابن الكويك، مات سنة (٨٧٣).

١٢٨ ـ موسىٰ بن أمير المؤمنين المتوكل علىٰ اللّٰه محمد بن المعتضد باللّٰهِ أبي بكر العباسي، ولد سنة نيف وتسعين وسبعمئة.

١٢٩ ـ نشوان بنت الجمال بن عبداللّٰه بن قاضي القضاة علاء الدين عليٍّ الكناني الحنبلي، أم عبداللّٰه، سمعت علىٰ والدها، وأجاز لها إبراهيم بن السلار، ورسلان الذهبي، وعمر البالسي، وغيرهم.

١٣٠ ـ هاجر بنت المحدث شرف الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز القدسي، أم الفضل، ولدت سنة (٧٩٠)، وسمعت الكثير علىٰ والدها، والتنوخي، وابن مغلطاي، وابن الشيخة، وابن المطرز، والبلقيني، والعراقي، والصدر المُناوي، والسراج الكومي، والصردي، والحلاوي، وابن أبي المجد، والزفتاوي، وأبي بكر بن جماعة، والسويداوي، ومريم بنت الأذرعي، وسارة بنت السبكي، والوحيد أبي حيان، وغيرهم، وأجاز لها أبو هريرة بن الذهبي، وابن العلائي، وأبو اليمن بن الكويك، وعمر البالسي، وخلق، ماتت في محرم سنة (٨٧٤).

١٣١ ـ يحيىٰ بن محمد بن محمد بن المُناوي، شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة مجتهد المذهب شرف الدين أبو زكريا، ولد سنة (٧٩٨)، وسمع علىٰ ابن الكويك، وابن خير، مات في ...[١] سنة (٨٧١).

١٣٢ ـ يحيىٰ بن محمد بن الأقصرائي، شيخ الحنفية، أمين الدين، ولد سنة (٧٩٥)، وأجاز له عائشة بنت عبدالهادي، وعبدالقادر الأرموي، والجمال

(١) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

الحنبلي، وخلق، مات في محرم سنة (٨٨٠).

١٣٣ ـ يوسف بن إينال باي بن قجماس بن عبداللَّه الظاهري، أجاز له من أجاز للشيخ أمين الدين بن الأقصرائي، مات سنة (٨٧٠).

١٣٤ ـ يوسف بن محمد بن عليٍّ الفلاحي السكندري، القاضي جمال الدين ولد سنة سبع وثمانمئة، وذكر أنه سمع علىٰ الكمال ابن خير، مات في سنة (٨٧٧).

فهٰؤلاء مئة وثلاثون، هم عوالي شيوخي في الرواية علىٰ اختلاف طبقاتِهم، وقد ألَّف الحافظ أبو الفرج بن الجوزي «مشيخته»، فلم يذكر فيها إلَّا دون مئة نفس.

وأما الطبقة الرابعة ممَّن سمعتُ عليه، أو أجاز لي من أصحاب أبي زرعة ابن العراقي وأبي الخير ابن الجزري المقرئ، والبُرهان الحلبي، وأبي ذر الزركشي، ونحوهم؛ فإنهم أكثر من مئتي نفس، وقد تركتُ ذكرهم هنا لعدم الحاجة إليهم؛ إذ لا أروي عنهم شيئًا، بل أنا في غالب الروايات مساوٍ لهم في الدرجة، وهم مذكورون بأسرهم في «المعجم».



فصل

[من مرويات المُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ]

وقد وقع لي ثلاثة أحاديث عشارية بيني وبين النبي ﷺ، فيها عشرة أنفس، وهٰذا في غاية العزة، وهاهي:

الحديث الأول: أخبرني مسندُ الدنيا أبو عبداللَّه محمد بن مقبل الحلبي كتابةً إليَّ من حلب في رجب سنة تسع وستين وثمانمئة، عن الصلاح محمد ابن أحمد بن أبي عمر المقدسي: أن أبا الحسن عليَّ بن أحمد بن البخاري، أخبره عن أبي القاسم عبدالواحد بن القاسم الصيدلاني، أخبرتنا فاطمة بنت عبداللَّه الجوزذانية، وأبو الفضل جعفر بن عبدالواحد الثقفي سماعًا عليهما، قالا: أخبرنا أبو بكر بن زيدة، أنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، حدثنا عبيداللَّه بن رماحس القيسي سنة أربع وسبعين ومئتين: حدثنا أبو عمر زياد بن طارق ـ وكان قد أتت عليه مئة وعشرون سنة ـ قال:

سمعت أبا جرول زُهير بن صرد الجُشمي يقول: لما أسرنا رسول اللَّه ﷺ يوم حُنين يوم هوازن، وذهب يفرِّق السبي والشاء، فأتيته فأنشاتُ أقول:

امنُنْ علينا رسولَ اللَّه في كرمٍ ... فإنك المرءُ نرجوه وننتظرُ

امنُنْ علىٰ بيضةٍ قد عاقها قدر ... مشتت شملها في دهرها غِيَرُ[1]

أبقت لنا الدهرَ هتافًا علىٰ حزن ... علىٰ قلوبهم الغماء والغمرُ[2]

إن لم تداركهم نعماءُ تنشرها ... يا أرجح الناس حلمًا حين يُختبرُ

---

(١) البيضة: الناحية. الغِيَر: تقلب الأحوال.

(٢) الغماء والغمر: الغموم والبلايا، واللَّهُ أعلم.

امنن علىٰ نسوةٍ قد كنت ترضعها إذ فوك تملؤه من محضها الدِّررُ[١]

لا تجعلنا كمن شالت نعامتُه فاستبقِ منَّا فإنا معشرٌ زُهرُ[٢]

إنا لنشكر للنعماء إذ كُفرت وعندنا بعد هٰذا اليوم مدَّخرُ

فألبس العفوَ من قد كنت ترضعُه من أمهاتك إن العفو مشتهرُ

يا خير من مرحت كُمتُ الجياد به عند الهياج إذا ما استوقد الشررُ[٣]

إنا نؤمل عفوًا منك تلبسُه هادي البرية إذ تعفو وتنتصرُ

فاعف عفا اللّٰهُ عما أنت راهبُه يوم القيامة إذ يهدىٰ لك الظفرُ[٤]

قال: فلما سمع النبي ﷺ هٰذا الشعر قال: «**ما كان لي ولبني عبدالمطلب فهو لكم**». وقالت قريش: ما كان لنا فهو للّٰهِ ولرسوله، وقالت الأنصار: ما كان لنا فهو للّٰهِ ولرسوله[٥].

هٰكذا أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير»، وأخرجه أبو سعيد بن الأعرابي، وأبو الحسين بن قانع في «معجميهما».

وله شاهدٌ من رواية ابن إسحاق في «المغازي»، قال: حدثني عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: «لما كان يوم حُنين يوم هوازن...»، فذكر القصة وسياقه أتم.

وأخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «المختارة» من حديث زهير بن

---

(١) **الدِّرر**: اللبن. واللّٰهُ تعالىٰ أعلم.

(٢) **شالت**: رفعت.

(٣) **كُمُت الجياد**: الخيول الحُمر. **الهياج**: القتال.

(٤) **راهبُه**: تخافه.

(٥) **حسن**: رواه الخطيب في «التاريخ» (٧/ ٦٠٠)، والشجري في «أماليه» (٢/ ٢٠)، والطبراني في «الكبير» (٥/ ٢٦٩)، وضعَّفه الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦)، فتعقبه الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٤/ ٩٩)، وجمع طرق الحديث، وخلص إلىٰ تحسينه؛ كما أفاده الشيخ بشار بن عواد في تحقيق «تاريخ بغداد»، فراجعه ـ لزامًا ـ، إذ ذكر له أوجهًا أخرىٰ، واللّٰهُ الموفق.

صرد، استشهد له بحديث عمرو بن شعيب، فهو عنده علىٰ شرط الحسن.

الحديث الثاني: وبِهٰذا الإسناد إلىٰ الطبراني: حدثنا محمد بن أحمد بن يزيد القصاص: حدثنا دينار بن عبداللَّه مولىٰ أنس: حدثني أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**طوبىٰ لمن رآني وآمن بي، ومَن رأىٰ من رآني، ومَن رأىٰ من رأىٰ من رآني**»[1].

الحديث الثالث: وبه إلىٰ الطبراني: حدثنا جعفرُ بن حُميد بن عبدالكريم ابن فروخ ...[2] بن بلال بن سعد الأنصاري الدمشقي، قال: حدثني جدي لأمي عمر بن أبان بن مفضل المدني قال: أراني أنس بن مالك الوضوء، أخذ رَكوةً[3]، فوضعها علىٰ يساره، وصبَّ علىٰ يده اليمنىٰ فغسلها ثلاثًا، ثم أدار الركوة علىٰ يده اليمنىٰ، فتوضأ ثلاثًا ثلاثًا، ومسح برأسه ثلاثًا ثلاثًا، وأخذ ماءً جديدًا لسماخه[4]، فمسح سماخه، فقلت له: قد مسحت أذنيك! فقال: يا غلام، إنهما من الرأس، ليس هما من الوجه. ثم قال: يا غلام، هل رأيت أو فهمتَ أو أُعيد عليك؟ فقلت: قد كفاني وفهمتُ، قال: هٰكذا رأيت رسول اللَّه ﷺ[5].

فصل: ووقع لنا من الأحاديث الصحيحة ما بيننا وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسًا، وذٰلك كثير جدًّا، ونسوق هنا منه عشرة أحاديث:

---

(١) حسن: رواه أحمد (٣/ ١٥٥)، وأبو يعلىٰ (٣٣٩١)، والطبراني في «الأوسط» (٦١٠٦)، وفي «الصغير» (٨٥٨)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١١٧٢)، وتمَّام في «الفوائد» (٩٩٤)، وأبو نُعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ٢٨٤)، **وحسَّن الإمام الهيثمي** في «المجمع» (١٠/ ٥٤) إسناد أبي يعلىٰ، **وحسَّنه الشيخ شعيب الأرنؤوط** في «المسند» (٢٠/ ٣٧). وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، وأبي أمامة، وغيرهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٢) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

(٣) **الرَّكوة**: إناء جلد صغير.

(٤) **السماخ**: الأذن.

(٥) ضعيف: رواه الطبراني في «الأوسط» (٣٣٦٢)، **وضعَّفه الحافظ العراقي** في «الأربعين العشارية» (٢٢٦).

الحديث الأول: أخبرني الجلال عبدالرَّحمٰن بن أحمد القمصي بقراءتي عليه: أنا الجمال عبداللَّه الكناني الحنبلي: أنا أبو الحرم محمد بن محمد القلانسي: أنا غازي بن أبي الفضل الحلاوي.

ح: وكتب إليَّ عاليًا بدرجة محمد بن مقبل الحلبي، عن الصلاح المقدسي، عن أبي الحسن بن البخاري، قالا: أبنا أبو حفص بن طبرزد: أنا أبو القاسم هبة اللَّه بن الحصين: أنا أبو طالب بن غيلان: أنا أبو بكر محمد بن عبداللَّه ابن إبراهيم الشافعي: ثنا عليُّ بن الحسن بن عبدويه: نا عبداللَّه بن بكر السهمي: نا حميد:

عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول اللَّه ﷺ في طريق ومعه أناس، فعرضت له امرأةٌ، فقالت: يا رسول اللَّه، لي إليك حاجة، قال: «**يا أم فلان، اجلسي في أيِّ[1] نواحي السِّكك حتىٰ أجلس إليك**». ففعلت، فجلس إليها حتىٰ قضت حاجتها. أخرجه مسلم وأبو داود[2].

الحديث الثاني: أخبرتني أم الفضل بنت الشرف محمد القدسي بقراءتي عليها: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد التنُوخي سماعًا: أنا الحافظ أبو الحجاج المِزِّي سماعًا: أنا أبو الحسن بن البخاري سماعًا:

ح: وأنبأني عاليًا محمد بن مقبل عن الصلاح المقدسي، عن أبي الحسن ابن البخاري: أنا أبو حفص بن طبرزد: أنا القاضي أبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري: أنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البرمكي: أنا أبو محمد عبداللَّه بن إبراهيم: ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبداللَّه بن مسلم الكجِّي: نا محمد بن عبداللَّه الأنصاري: نا سليمان التيمي:

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا هجرةَ بين المسلمين**

---

(١) في المطبوع: «أدنىٰ»، والتصحيح من «سنن أبي داود».

(٢) صحيح: رواه أحمد (٣/ ١١٩)، وأبو داود (٤٨١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٦٧٢)، والتِّرمذي في «الشمائل» (٣٢٤)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (١٩/ ٢٣٢).

فوق ثلاثة أيام»، أو قال: «**ثلاث ليالٍ**». هٰذا حديثٌ صحيح[(١)].

الحديث الثالث: وبِهٰذا الإسناد إلىٰ الأنصاري: حدثني التيمي:

عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: عطس عند النبيِّ ﷺ رجلان، فشمَّت ـ أو فسمَّت[(٢)] ـ أحدهما، ولم يشمِّتِ الآخر، فقيل: يا رسول اللَّه، عطس عندك رجلان، فشمَّت أحدهما، ولم تشمِّتِ الآخر! فقال: «**إن هٰذا حَمِدَ اللَّهَ** عَزَّ وَجَلَّ **فشمَّتُّه، وإن هٰذا لم يحمدِ اللَّهَ فلم أشمِّتْه**». أخرجه الأئمة الستة[(٣)].

الحديث الرابع: وبه إلىٰ الأنصاري: نا حميد:

عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا**»، قلت: يا رسول اللَّه، أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالمًا؟ قال: «**تمنعُه من الظلم؛ فذاك نصرك إياه**». أخرجه البخاري والتِّرمذي[(٤)].

الحديث الخامس: وبه إلىٰ الأنصاري: ثنا سليمان التيمي:

عن أنس قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من كَذَبَ عليَّ متعمِّدًا فليتبوَّأْ مقعدَه من النار**». أخرجه الشيخان والنسائي[(٥)].

الحديث السادس: وبه إلىٰ الأنصاري: ثنا حُميد:

عن أنس أن النبي ﷺ دخل علىٰ أم سُليم، فرأىٰ أبا عُمير حزينًا، فقال: «**يا أُمَّ سُليم، ما بالُ أبي عميرٍ حزينًا؟**»، قالت: يا رسول اللَّه، مات نُغَيْرُه. فقال رسول اللَّه ﷺ: «**أبا عُمير، ما فعل النُّغير؟**»[(٦)].

---

(١) صحيح: رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٥٠٣)، بإسنادٍ تالف ـ كما قال الشيخ بشار بن عواد في «تحقيقه» ـ، لٰكن الحديث ثابت: رواه البخاري (٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٥٩)، بلفظ مقارب.

(٢) سَمَّت ـ وشَمَّت ـ: قال له: يرحمك اللَّهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٢٢١)، ومسلم (٢٩٩١).

(٤) رواه البخاري (٢٤٤٣).

(٥) رواه البخاري (١٠٨)، ومسلم (٢).

(٦) رواه البخاري (٦١٢٩)، ومسلم (٢١٥٠).

الحديث السابع: وبه إلىٰ الأنصاري: نا حُميد:

عن أنس قال: كان يسوقُ رجلٌ ـ يقال له: أنجشة ـ بأمهات المؤمنين، فاشتدَّ بهم السيرُ، فقال ﷺ: «**يا أنجشةُ، رويدكَ، ارفقْ بالقوارير**»[(١)].

الحديث الثامن: وبه عن حُميد:

عن أنس أن الرُّبيع بنت النضر ـ عمَّته ـ لطمت جاريةً، فكسرت سنَّها، فعرضوا عليهم الأرش[(٢)]، فأبوا، فطلبوا العفو، فأبوا، فأتوا النبي ﷺ، فأمرهم بالقِصاص، فجاء أخوها أنسُ بن النضر، فقال: يا رسول اللَّه، أتُكسرُ سنُّ الرُّبيِّع؟ والذي بعثك بالحق لا تُكسرُ سنُّها، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**كتابُ اللَّهِ القِصاص**». فعفا القومُ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن من عبادِ اللَّه من لو أقسمَ علىٰ اللَّهِ لأبرَّه**»[(٣)].

الحديث التاسع: أخبرني أبو الفضل محمد بن عمر بن حصن الوفائي بقراءتي عليه: أنا أبو الفرج عبدالرَّحمٰن ابن الشيخة الغزي: أنا أبو الحسن عليُّ بن إسماعيل بن إبراهيم بن قريش: أنا النجيب عبداللطيف بن عبدالمُنعم الحرَّاني: أنا أبو الفرج عبدالمنعم بن كُليب: أنا أبو القاسم عليُّ بن أحمد بن محمد بن بيان: أنا محمد بن محمد بن مخلد: أنا إسماعيل بن محمد الصفَّار: أنا الحسن بن عرفة: ثنا القاسم بن مالك المزني، عن المختار بن فلفل:

عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: صلَّىٰ بنا رسول اللَّه ﷺ ذات يوم ـ إذ أقيمت الصلاة ـ، فقال: «**يا أيها الناس، إني إمامُكم، فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود، ولا ترفعوا رؤوسكم؛ فإني أراكم من ورائي ومن خلفي. والذي نفسُ محمدٍ بيده لو رأيتم ما رأيتُ لضحكتم قليلًا، ولبكيتم كثيرًا**». قالوا: يا رسول اللَّه، ما رأيت؟ قال: «**الجنةُ والنار**». أخرجه مسلم والنسائي[(٤)].

---

(١) رواه البخاري (٦١٦١)، ومسلم (٢٣٢٣).
(٢) **الأرش**: الدية.
(٣) رواه البخاري (٢٧٠٣)، ومسلم (١٦٧٥).
(٤) رواه مسلم (٤٢٦).

الحديث العاشر: وبه إلىٰ الحسن بن عرفة: ثنا القاسم بن مالك، عن المختار بن فلفل:

عن أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أنا أولُ شفيع يوم القيامة، وأنا أكثرُ الأنبياء تبعًا يوم القيامة. إن من الأنبياء من يأتي يوم القيامة ما معه مصدِّقٌ غير واحد**». أخرجه مسلم[(١)].

والأحاديث التي وقعت لنا بِهٰذه الشريطة كثيرة، واقتصرنا علىٰ هٰذا القدر لحصول الغرض به.



(١) رواه مسلم (١٦٩).

فصل

[رحلة المُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الحجاز]

وفي ربيع الآخر سنة (٨٦٩) توجهتُ إلىٰ الحجاز الشريف لأداء فريضة الحج، وقد جمعتُ فوائد هٰذه الرحلة، وما وقع لي بها وما ألَّفته أو طالعته أو نظمته، ومن أخذت عنه من شيوخ الرواية في تأليف سميتة: «النحلة الزكية في الرحلة المكية»، وكان سفرنا في بحر القُلْزُم[1] من جهة الطور. وكنت شرعتُ في اختصار «الألفية» نظمًا، فختمته بالقرب من تاران[2]، وقلت في آخره:

نظمتُها في نحو ثلثي أصلها ... ولن ترىٰ مختصرًا كمثلها
ختمتُها بظهر بحر القلزمِ ... مسافرًا للبلدِ المحرَّمِ
وفي ربيع لاح زهر نظمِها ... وفي جُمادىٰ فاح مسكُ ختمِها
من عام تسعةٍ وستين التي ... بعد ثمانِ مئةٍ للهجرةِ

ووصلتُ إلىٰ مكة المشرفة في نصف جُمادىٰ الآخرة، ومما وقع لي بها: أنني ألَّفت فيها كراسةً علىٰ نمط «عنوان الشرف» في يوم واحد، تحتوي علىٰ نحو ومعانٍ وبديع وعروض وتاريخ، وسميتها: «النفحة المسكية والتحفة المكية»، واجتمعتُ فيها بنحويِّ الحجاز قاضي المالكية محيي الدين عبدالقادر ابن أبي القاسم ابن العلامة النحوي أبي العباس أحمد بن محمد بن عبدالمعطي الأنصاري الخزرجي السعدي، صاحب المصنفات المفيدة، كـ«شرح

(١) **بحر القلزم**: وهو البحر الأحمر.
(٢) **تاران**: جزيرة بجوار البحر الأحمر.

التسهيل»، و«حاشية التوضيح»، وغير ذٰلك، وأوقفته علىٰ «شرح الألفية» ـ تأليفي ـ، فكتب لي عليه تقريظًا، وسيأتي بنصه.

واجتمعتُ فيها بتاج الأصحاب الحبيب في اللّٰه الحافظ نجم الدين عمر ابن شيخنا الحافظ تقي الدين أبي الفضل محمد بن فهد، وهو من طلبة والدي ومن شيوخنا في الرواية؛ فإنه أجاز في استدعائي، وعنده شيوخ عوالٍ كقاضي المدينة زينِ الدين أبي بكر بن الحسين المراغي، وعائشة بنت عبدالهادي، وخلق، فكتب عني من نظمي عدة مقاطيع، ورأىٰ «طبقات النحاة الكبرىٰ» ـ تأليفي ـ، فحثُّني علىٰ اختصارها.

واجتمعتُ فيها بتلميذ والدي قاضي الشافعية بمكة برهان الدين إبراهيم ابن نور الدين عليٍّ بن قاضي مكة كمال الدين أبي البركات محمد بن ظُهيرة المخزومي، فقام في الواقع بحقوق والدي، وأكرمني وأجلَّني، ثم مشت بيننا الأعداء، فوقعت بيننا وقعةٌ طالت مدَّتُها عشرين سنةً، ثم أرسل يطلب من مصنَّفاتي، فحصَّل منها جملةً، فأرسلتُ إليه في سنة (٨٨٨) كتابًا بالصلح، وهٰذه صورته:

بسم اللّٰه الرَّحمٰن الرحيم:

كلُّ نهرٍ فيه ماءٌ قد جرىٰ فإليه الماءُ يومًا سيعودُ

يبدي محبةً كانت في نهر العروق من قديم جارية، ومودةً كانت في الآباء ثابتة، وإن كان عطَّلها بعض الكدر، فهي الآن في الأبناء غير واهية، علىٰ أنه ـ واللّٰهِ شهيد ـ ليس كل ما نُقل إلىٰ المسامع الكريمة من تلك الأكدار بصحيح ـ وإن كان بعضه قد وقع ـ، فقد استُدرك بالمحو، ولم يقف عليه أعجمٌ ولا فصيح. ومن نقل ما نقل إنما اعتمد علىٰ التوهم، وقصد بذٰلك أغراضًا أدناها التوسُّم، ولست كواحدٍ من هٰؤلاء، فإن الواحد منهم عبد بطنه، إن أُعطي مدح وأثنىٰ، وإن مُنع ذم وهجا، وأما أنا فإني أصحب الإنسان في الحالين حق الصحبة، وأحفظ له في حضوره وغيبته رفيع الرتبة، لٰكن مع حفظ الأدب

والوقوف عند الحق المحض الخالص من شبه الريب.

وقد كان لكم في قلبي ـ من قبل أن أحج الحجة الأولىٰ، وقبل أن أراكم ـ من المحبة ما لا يُقدر قدرُها، ولا يستطاع حصرها، وكنت أضمرُ للمخدوم في قلبي أن أكون له من الناصرين، وعلىٰ أعدائه من الثائرين، فلما حصل الاجتماع بالمخدوم رأيتُه يراني بغير العين التي أراه، ويسوقني مساقَ الطغام الجُفاة، وربما قدَّم عليَّ في المجلس من لا أرضىٰ أباه خادمًا لنعلي، ولست ممَّن يرضىٰ بالذل لأبناء الدنيا، ولا يرضىٰ بذٰلك من كان مثلي.

ولا ألـينُ لغيـر الحـقِّ أسـألُهُ ... حتىٰ يلينَ لضرسِ الماضغِ الحجرُ

فهنالك وقع ما وقع، وحصل ما حصل، وفرح به من نقله إليكم، وزاد عليه لمَّا نَقل، وعلىٰ كل تقدير فقد زال الجفاء، وحصل الصفاء، ومُحي ذٰلك المكتوب من عدة سنين في طاعون سنة ثلاث وسبعين، وبُدِّلت تلك الإساءة بإحسان، وكتبت لكم التراجم الفائقة في كتاب «أعيان العصر»، فإنكم للأعيان أعيان، مع أن الأصول في تلك المدة ـ بحمد اللَّه ـ لم تزل محفوظة، والأحساب بعين التعظيم والتبجيل ملحوظة، وما زلتُ أعرف لكم حقكم، ومقامُكم بذٰلك حقيق، فمتىٰ يسمح الزمان برئيس يكون له في الرياسة أصل عريق، ويتمسك من العلم بحبل وثيق؟ إنما هي دنيا تَنقُصُ العلماء والأشراف، وتعلو الجهال والأطراف، وأنتم ـ بحمد اللَّه ـ في رؤساء عصركم كالشامة، لِما اجتمع لكم من الصفات العلية، فحسيبٌ ورئيسٌ وعالمٌ وعلَّامة، واللَّهُ تعالىٰ يمتِّع ببقائكم، ويزيد في علوِّكم وارتقائكم.



فصل

[رحلة المُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الإسكندرية ودِمياط]

ولما رجعتُ إلىٰ الوطن في أول سنة (٨٧٠)، أنشأتُ رحلةً أخرىٰ إلىٰ دمياط والإسكندرية وأعمالهما، وذٰلك في رجب من هٰذه السنة، وقد جمعتُ فوائد هٰذه الرحلة في تأليف يسمىٰ: «الاغتباط في الرحلة إلىٰ الإسكندرية ودمياط»، وتسمىٰ ـ أيضًا ـ : «قطف الزَّهْر في رحلة شَهْر».

وفي هٰذه الرحلة حدثت «بعشارياتي»، وبأشياء من نظمي، وكُتب الكثير من كلامي وتصنيفي، وطُلب مني الإجازة، فممن سمع مني وكتب عني واستجازني من أقراني في الاشتغال علىٰ الشيوخ، ولٰكنهم أسنُّ مني بكثير:

ـ الفاضل جلال الدين محمد بن أحمد السمنودي الشافعي، مدرس سمنود والمفتي بها، سمع من نظمي وكتب «شرح الألفية» ـ تأليفي ـ وغيره.

ـ الفاضل شهاب الدين أحمد بن أحمد الجديِّدي، مدرس دمياط ومفتيها، وشيخ الخانقاه المعينية بها؛ سمع مني «عشارياتي»، والجزء الأول من «نَور[1] الحديقة» من نظمي مع جماعة أُخر من دمياط، وكتب هو طبقة السماع بخطه علىٰ ظهر الجزأين.

ـ الفاضل شمس الدين محمد ابن شرف الدين محمد المنزلي، المشهور بالظريف، قرأ عليَّ الجزء الأول من «نَور الحديقة» بالمنزلة.

ـ الفاضل شمس الدين محمد بن عليٍّ العطائي، سمع «عشارياتي» وكتبها، والأول من «نَور الحديقة» بدمياط، وأنشدني لنفسه مدحًا فِيَّ، وكتب لي بخطه:

(١) النَّور ـ بفتح النون ـ : الزَّهر.

رأيـــتُ شـــابًّا مـــا أرىٰ مـــثلَهُ ... في العلـم والـدين معًـا والـصلاحِ
تبـــسَّم الثغـــرُ بـــه ضـــاحكًا ... وافتَـــرَّ عـــن درٍّ وشـــهدٍ وراحِ
شـــبهته لمـــا بـــدا مقـــبلًا ... بالشيخ محيي الـدين وابن الصلاحِ

- الفاضل شمس الدين محمد بـن محمد بن أيوب الفوي القارئ، سمع مني الأول من «نَور الحديقة» بفوه، وقال يخاطبني:

قدمـتم فأحييـتم مـواتَ قلوبِـنا ... وأذكـرتمونا سـالفًا بالأفاضـلِ
فـوا حـسرتا لا العلـمُ فـزنا بـه ولا ... ظفـرنا مـن التقـصير يـومًا بطائـلِ

- القاضي عز الدين بن عبدالسلام السكندري الشافعي في جماعةٍ كثيرة سمعوا مني بالإسكندرية «المسلسل بالأولية»، و«العشاريات»، والأول من «نَور الحديقة»،وكتبوهما، وكتبَ البخاري، وبعض «الشفاء»، وأجزتُهم وأولادهم.

وقال القاضي عز الدين يخاطبني:

أيـا مولًـىٰ زكـا أصـلًا وفـصلًا ... ويـا مـن قـد حـوىٰ علمًـا وفـضلا
قـدمتَ الثغـرَ أصـبح في ابتـسامٍ ... أفـدتَ بـه علـومًا عـنك تُتْلَـىٰ
رويـتَ لـنا الحـديث ومـنك فـزنا ... بإســنادٍ عــلا نــرويه نقــلا
ومِـن روضـات علمـك قـد شَـمِمنا ... عبيـــرًا فـــاق غالـــيةً وأعلـــىٰ[(١)]
جـــزاك اللَّـــهُ عـــنا كـــل خيـــرٍ ... فقـد أحـسنتَ قـولًا ثـم فعـلا
جـلال الـدين أعنـي بامتداحـي ... علـيه اللَّـــهُ أســبغ مــنه ظــلَّا

وقال - أيضًا - في لغز نظمته لهم محاجيًا:

لقـد أهـدىٰ لـنا المولـىٰ الجلالـي ... عقـودَ الـنظم كالـسحرِ الحـلالِ

(١) **الغالية**: نوعٌ من العطور الثمينة.

ونمَّقها ورصعها بلفظٍ بديعٍ كالجواهر واللآلي
ففاقت كل منظوم ونثرٍ وراح لها عبيرٌ كالغوالي

ـ القاضي الأديب الفاضل جمال الدين يوسف بن محمد الفلاحي، سمع من شعري، وقال يخاطبني:

أفدي جلالَ الدين من ماجدٍ محقِّقٍ في كل علمٍ سما
أفاد علم الحق عن سادةٍ لهم من الإسناد فضلُ سنا

وقصة اللغز الذي أشرتُ إليه آنفًا: أني لمَّا ركبتُ من دمنهور قاصدًا الإسكندرية ـ وكان ذٰلك في شهر شعبان ـ ، وقاضي الإسكندرية مسمىٰ «شعبان»، وهو مشهور بالنظم والأدب، فأردت أن أنظم لغزًا في «شعبان» وأحاجيه به، فقلت علىٰ الفور:

إمامَ النظم والنثر العليِّ ومقصدَ كل ذي علمٍ ونبلِ
أَبِنْ لي دمتَ قدرًا للأحاجي فمن حاجاك حاجىٰ خيرَ أهلِ
عن اسمٍ جاء خمسًا وهي سدسٌ لجملته بقولٍ غير هزلِ
وإن ألقيتَ خُمسيه فلفظ حوىٰ معنىٰ مقاطعةٍ ووصلِ
وإن طرفيه تلقىٰ فهو لبسٌ له في الدين تمييز بفضلِ
وصحِّفْ أوليه وبعده احذفِ أخيريه تجده عذابَ نُكلِ
وصحِّف أولًا واحذف ثلاثًا أخيرًا يتبع الباقي بفصلِ
وكم معنًىٰ حواه ولو أطوِّل معانيه أتت من هطلٍ وبلِّ
ذليلاتٍ مطيعاتٍ ولٰكن أريد القصد من قولٍ وفعلِ
أجب عنه فأنت القصدُ فيه وغيرُك لم يكن يقصد لحلِّ

فلم يهتدِ هو ولا أحد من أهل الإسكندرية إلىٰ الجواب، ولو تفطنوا

لقولي في آخره: «فأنت القصد فيه»، لعلموا من أول نظرة أنه في «شعبان»، فإنه اسم المخاطب به، فلما كان بعد عودي إلىٰ القاهرة بمدة، أرسل إليَّ الجواب، وهاهو ذا:

أيـا مولـىٰ يُحاجـي مـن يحاكـي	معـيديًّا سـماعًا شـبه مثلـي
لقـد أبـديت يـا ذا الفـضل نظمًـا	يفـوق الـنظم نجمًـا في المحـلِّ
فـشعبانٌ بـشعبانٍ مجـيبٌ	عـن اسـمٍ رُمْـتَهُ بفـصيح سـؤْلِ
وإن رمـت البـيان فخـذ حـروفًا	لـه خمـسًا وتنـسبُها بعـدلِ
لـشهر كامـلٍ سدسًـا تـراها	وبـان مـنه في قطـع ووصـلِ
ولـبس عـباءة وتقـر عينـي	إذا رخَّمـتها أحـسِنْ بـشكلي
وفي التصحيف الأول سغب عيشٍ	وإن الجـوع فـيه عـذابُ نُكـلِ
وفي الـثاني مـن التـصحيف سـنٌّ	مـع الإتـباع فـصلٌ أي فـصل
ومـنه بـان فـنٌّ في المعـاني	وشـاع بـيانُه عقـدًا بحـلِّ
فإغـضاءٌ بفـضلك عـن جـوابٍ	وعـن إمهالـه فـيه ورِسـلِ
وإن لـم ترتـضي فالعفـو زيـنٌ	فعلِّـي أن أفـوزَ بـه لعلِّـي



❁ فصل ❁

[رجوع الْمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الإسكندرية وانتصابه للتدريس]

ثم لما رجعتُ من هٰذه الرحلة، انتصبت للتدريس، وذٰلك من شوال سنة سبعين، فلم أردَّ طالبًا ـ لا مبتدئًا ولا فاضلًا ـ.

وفي سنة إحدىٰ وسبعين حضر دروسي الفضلاء ومن كان مدرِّسًا من سنين، وقرؤوا عليَّ في تصانيفي وغيرها، منهم الشيخ بدر الدين حسن بن عليٍّ القيمري، أحد العلماء البارعين في الفرائض والحساب والعروض والميقات، وأحد الفضلاء والمشاركين في الفقه والعربية، فلزمني عشر سنين، وقرأ عليَّ الكثير من كتبي وغيرها ـ كـ«منهاج» النووي، و«شرح الألفية» لابن عقيل ـ، ومنهم الشيخ سراج الدين عمر بن قاسم الأنصاري، شيخ القراء، فلزمني إلىٰ الآن عشرين سنةً، وكتب من مصنَّفاتي المطوَّلة وغيرها جملةً وافرةً، وقرأ عليَّ أكثر ما كتبه.

وفي يوم الجمعة ـ مستهل سنة اثنتين وسبعين ـ ابتدأت إملاء الحديث بالجامع الطولوني، وكان الإملاء من حين انقطع بموت حافظ العصر ابن حجر نحو عشرين سنةً، وأول من أملىٰ الحديث بالجامع الطولوني: الربيع ابن سليمان صاحب الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واخترتُ كون الإملاء يوم الجمعة بعد الصلاة علىٰ خلاف ما كان عليه الحفاظ الثلاثة الذين أملوا في هٰذا القرن العراقي، وولده، وابن حجر؛ فإنهم كانوا يملون بكرةً يوم الثلاثاء، اتباعًا مني للحفاظ المتقدمين كالخطيب البغدادي وابن السمعاني، وابن عساكر؛ فإنهم كانوا يملون يوم الجمعة بعد الصلاة، فأمليتُ أربعةَ عشر مجلسًا مطلقةً، ثم أمليتُ ستةً وستين مجلسًا علىٰ الفاتحة، ونصف حزب من سورة البقرة، ثم

وقع الطاعون بالديار المصرية، فاشتغل كلٌّ بنفسه، فقطعت الإملاء في شعبان سنة (٨٧٣) ـ بعد أن أمليت ثمانين مجلسًا سوًى ـ، ثم أعدته في سنة (٧٤)، فأمليت خمسةً وأربعين مجلسًا في تخريج أحاديث «الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخرة» للغزالي، ثم قطعت الإملاء مدةً مديدةً[(١)]، ثم سألني بعض تلامذتي، وهو المحدِّث البارع الفاضل الصالح شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن الأمير تاني بك الإلياسي في إعادته لشغفه بالحديث وبرعاته فيه، ولم ير قط بعينه مجلس إملاء، فأعدته في أول سنة (٨٨٨)، فأمليت ثلاثين مجلسًا مطلقةً، ثم قطعتُه.



(١) مديدة: طويلة.

فصل

[تصدِّي الْمُؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ للإفتاء]

وتصديت للإفتاء من سنة إحدىٰ وسبعين، فلا يعلم مقدار ما كتبت عليه من الفتاوىٰ إلَّا اللَّه، وقد جمعت غرائبَ الفتاوىٰ التي لي نثرًا ونظمًا في مجلد دون الواضحات والمشهورات، وفتاوىٰ خالفنا فيها أهل العصر، فانتصبنا لبيان الحق فيها بالتأليف، فألَّفنا في كل مسألةٍ منها مؤلَّفًا، وذٰلك أكثر من خمسين واحدةً، ففيها خمسون مؤلَّفًا، جعلناها في مجلدين علىٰ حدة، فمجموع الفتاوىٰ الآن ثلاث مجلدات.

ولما بلغتُ درجة الترجيح لم أخرج في الإفتاء عن ترجيح النووي ـ وإن كان الراجح عندي خلافه ـ، ولما بلغتُ رتبة الاجتهاد المطلق لم أخرج في الإفتاء عن مذهب الإمام الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، كما كان القفال، وقد بلغ رتبة الاجتهاد، يفتي بمذهب الشافعي ـ لا باختياره ـ، ويقول: «السائل إنما يسألني عن مذهب الشافعي؛ لا عن ما عندي».

مع أني لم أختر شيئًا خارجًا عن المذهب إلَّا يسيرًا جدًّا، وبقية ما اخترتُه هو من المذهب: إما قول آخر للشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ جديد أو قديم، أو وجه في المذهب لبعض أصحابه، وكل ذٰلك راجع إلىٰ المذهب وليس بخارج عنه.

فصل: وفي رجب سنة سبع وسبعين وثمانمئة وَلِيتُ تدريس الحديث بالشيخونية، وأول من وليه في حياة الواقف المحدث جمال الدين عبداللَّه الزولي، له تأليف في تراجم رجال «العمدة»، ثم وليه حافظ العصر ابن حجر من سنة ثمان وثمانمئة، ثم نزل عنه، فوليه الشيخ شمس الدين الشطنوفي النحوي، ثم وليه بعد وفاته ولده شهاب الدين أحمد، ثم مات، فقُرِّر فيه ولده

وهو صغير، وناب عنه الشيخ فخر الدين المقسي سنين عدة، ولم يتأهل صاحب الوظيفة بعد كبره، فدندن الناس بأن هٰذه الوظيفة لي بشرط الواقف، وبلغ ذٰلك النائب المذكور فتخيل مني[1]، وزاده تخيُّلًا تصدري لإملاء الحديث، فبادر واستنزل صاحب الوظيفة عنها بخمسين دينارًا، فأقام فيها أربع سنين ثم تُوفِّي، فوليتها بعده بشرط الواقف.



(١) لعل المقصود: حسدني، واللّٰهُ أعلم.

فصل

[تصدير ألقاه الْمُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ وهو شابٌّ]

وهٰذا تصدير ألقيته بحضرة شيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي وجماعة المدرسة، وذٰلك في رجب سنة سبع وسبعين وثمانمئة، وقد مضىٰ لي من العمر ثمانٍ وعشرون سنة:

بسم اللَّه الرَّحمٰن الرحيم، اللَّهُ أحمدُ، وله الفضائلُ التي لا يبلغ العدُّ حصرها، وإياه أشكر، وله الفواضل التي لا يطيق العبدُ شكرها، وعليه أعتمد في أمورٍ كما استعظم الفطنُ اللبيبُ أمرها فسَّهل أمرَها، ومنه أستمدُّ التوفيق والهداية، فكم منح نعمًا لا يقدر الحاسب الحفيظ قدرَها.

وأشهد ألا إلٰه إلا اللَّه وحده لا شريك له، شهادةً تخفِّف عن نفس قائلها يوم القيامة وِزرَها.

وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله ذو المعجزات التي بَهَر نورُها شمسَ الأفلاك وبدرَها، صلىٰ اللَّهُ وسلم عليه وعلىٰ آله وصحبه ومن قام بتوضيح سبيله من الأمة دهرها.

ورضي اللَّهُ عن الأئمة الأعلام أئمة الدين الذين قاموا بأعباء السنة النبوية وحازوا فخرها، وعن سيدنا ومولانا شيخ الشيوخ ركن الإسلام أدامه اللَّهُ يرفع أعلام الدين ويدفع شبهات الملحدين ويضع إصرها، ونصر اللَّهُ مولانا السلطان الملك الأشرف، وحمىٰ به ملة الإسلام وشد أزرها، ورحم واقف هٰذا المكان المبارك، وأثابه علىٰ مقاصده الجميلة، ولا حرمه أجرها.

أخبرني جماعةٌ من شيوخي، منهم شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة علم الدين البلقيني، وحافظ الحجاز تقي الدين أبو الفضل بن فهد الهاشمي،

والشيخ جلال الدين أبو هريرة بن أبي الحسن بن شيخ الإسلام سراج الدين ابن الملقن، قال الأول والأخير: أنا التنوخي، وقال الثاني: أنا ابن صديق، قالا: أنا أبو العباس الصالحي، قال: أنا عبداللَّه بن عمر بن اللتِّي، قال: أنا أبو الوقت السِّجزي، قال: أنا أبو الحسن الداودي، قال: أنا أبو محمد السرخسي، قال: أنا أبو إسحاق الشاشي، قال: أنا عبد بن حُميد، قال: نا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثني محمد بن عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر الجدعاني، عن المثنَّىٰ ابن الصباح، عن عطاء بن أبي رباح:

عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يا ابن عباس، احفظ اللَّهَ يحفظْكَ، واحفظِ اللَّهَ تجدْه أمامَك، وتعرَّف إلىٰ اللَّه في الرخاء يعرفْكَ في الشدة، واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئَك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبَك، وأن الخلائق لو اجتمعوا علىٰ أن يعطوك شيئًا لم يُرد اللَّهُ أن يعطيَكه، لم يقدروا علىٰ ذٰلك، أو أن يصرفوا عنك شيئًا أراد اللَّهُ أن يعطيكه لم يقدروا علىٰ ذٰلك، وأنْ قد جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامة، فإذا سألتَ فاسألِ اللَّهَ، وإذا استعنتَ فاستعِنْ باللَّهِ، فإن النصر مع الصبر، والفرج مع الكرب، وإن مع العسر يسرًا**»(١).

الكلام علىٰ هٰذا الحديث من وجوه:

الأول: في بيان ما يتعلق به من جهة صناعة الحديث:

هٰذا الحديث حسن صحيح مشهور، أخرجه التِّرمذي، والإمام أحمد في «مسنده»، من طرق عن الليث بن سعد، وابن لَهيعة، عن قيس بن الحجاج، عن حنش الصنعاني، عن ابن عباس: أنه ركب خلف رسول اللَّه ﷺ يومًا، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «**[يا غلام]، إني معلِّمُك كلماتٍ: احفظِ اللَّهَ يحفظك، احفظ اللَّه تجده تُجاهك، وإذا سألتَ فاسألِ اللَّه، وإذا استعنتَ فاستعِنْ باللَّه، واعلم أن الخلائق لو اجتمعوا علىٰ أن ينفعوك، لم ينفعوك إلا بشيءٍ قد كتبه اللَّه لك، ولو اجتمعوا علىٰ أن يضرُّوك، لم يضروك إلا بشيءٍ كتبه اللَّه عليك، رُفعت**

(١) انظر التخريج القادم.

الأقلام، وجفت الصحف». قال التِّرمذي: «حسن صحيح»[(١)].

ومعنىٰ قوله: «حسن صحيح» قد استشكله جمعٌ من المتأخرين، فإن الحسن قاصرٌ عن درجة الصحيح، فإن الصحيح ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله إلىٰ منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة، والحسن ما قلَّ ضبط راويهِ العدل[(٢)]، أو لم يسلم إسناده من مستور أو مدلِّس زالت تُهمتُه بمجيء نحوه من وجه آخر، فهو دون الصحيح ـ لا محالة ـ، وكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد؟.

وقد تكلم الناس في الجواب عن هٰذا الإشكال، ومحصَّلُ ما وقفتُ عليه ستةُ أجوبة:

الأول: ذكره ابن الصلاح، واقتصر عليه النووي في «التقريب»: أن وصفه بذٰلك باعتبار تعدد الإسناد، والمعنىٰ: أن له إسنادين: أحدهما يقتضي الصحة، والآخر يقتضي الحسن، فصح أن يقال: «حسن صحيح»، أي: حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار آخر.

وهٰذا الجواب رده الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد؛ بأن الترمذي وصف بذٰلك أحاديث فردةً ليس لها إلَّا طريق واحد، كالحديث الذي أخرجه من طريق العلاء بن عبدالرَّحمٰن عن أبيه، عن أبي هريرة، [عن النبي ﷺ]: «**إذا بقي نصفُ شعبان فلا تصوموا**»[(٣)]؛ فإنه قال فيه: «حسن صحيح غريب، لا

(١) **صحيح**: رواه أحمد (١/ ٣٠٧)، والتِّرمذي (٢٥١٦)، والبيهقي في «الشُّعَب» (١٠٧٤)، والطبراني في «الكبير» (١٢٩٨٩)، وقال الإمام التِّرمذي: «**حسن صحيح**»، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (٥/ ٢٠).

(٢) في المطبوع: «رواية العدل»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٢/ ٤٤٢)، وأبو داود (٢٣٣٧)، والترمذي (٧٣٨)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٢٩١١)، وابن ماجه (٦١٥١)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ٨٢)، وابن حبان (٣٥٨٩)، والبيهقي (٤/ ٢٠٩)، **وضعَّفه** الإمام أحمد حاكمًا عليه بالنكارة، وقال الإمام التِّرمذي: «**حسن صحيح**»، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (١٥/ ٤٤٢).

نعرفه إلَّا من هٰذا الوجه علىٰ هٰذا اللفظ».

الجواب الثاني: ذكره ابن الصلاح ـ أيضًا ـ : أن المراد بالحسن اللغوي دون الاصطلاحي.

ورده ابن دقيق العيد ـ أيضًا ـ بأنه يلزم عليه أن يطلق علىٰ الحديث الموضوع إذا كان حسن اللفظ أنه حسن، وذٰلك لا يقوله أحدٌ من المحدِّثين.

الجواب الثالث ـ وهو لابن دقيق العيد ـ : أن الحسن لا يُشترط فيه القصور عن الصحة، إلَّا من حيث انفرد الحسن، أما إذا ارتفع إلىٰ درجة الصحة، فالحسن حاصل ـ لا محالة ـ تبعًا للصحة، لأن وجود الدرجة العليا ـ وهي الحفظ والإتقان ـ ، لا ينافي وجود الدنيا ـ كالصدق ـ ، فيصح أن يقال: «حسن» باعتبار الصفة الدنيا، «صحيح» باعتبار العليا.

ويلزم ـ علىٰ هٰذا ـ أن كل صحيح حسن، ولا عكس، فبين الحسن والصحيح إذن عموم وخصوص مطلق، وشبه ذٰلك قولهم في الراوي: «صدوق» ـ فقط ـ ، و«صدوق ضابط»؛ فإن الأول قاصر عن درجة رجال الصحيح، والثاني منهم، فكما أن الجمع بينهما لا يشكل، فكذٰلك الجمع بين الصحة والحسن.

الجواب الرابع ـ وهو لابن كثير ـ : أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، قال: «فما قيل فيه: حسن صحيح، أعلىٰ رتبةً من الحسن، ودون الصحيح». قال العراقي: «وهٰذا تحكُّمٌ لا دليل عليه، وهو بعيد».

الجواب الخامس: لشيخ الإسلام أبي الفضل ابن حجر، وهو التوسط بين كلامي ابن الصلاح وابن دقيق العيد، فيُخص كلام ابن الصلاح بما له إسنادان فصاعدًا، وجواب ابن دقيق العيد بالفرد.

الجواب السادس له أيضًا ـ وهو الذي مشىٰ عليه في «النخبة» وشرحها ـ : أن الحديث إن تعدد إسناده، فالوصف راجع إليه باعتبار الإسنادين أو

الأسانيد، وعلىٰ هٰذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه: «صحيح» فقط؛ لأن كثرة الطرق تقوي، وإن لم ينفرد إسناده فبحسب اختلاف النقاد في راويه، فيرىٰ المجتهد منهم بعضَهم يقول فيه: صدوق، وبعضهم يقول: ثقة، ولا يترجح عنده قول واحد منهما، أو يترجح؛ ولٰكنه يريد أن يشير إلىٰ الخلاف، فيقول: «حسن صحيح»، وكأنه قال: «حسن» عند قوم، «صحيح» عند آخرين، فغاية ما فيه أنه حذف حرف العطف ـ وهو واو ـ ، وعلىٰ هٰذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» دون ما قيل فيه: «صحيح» لأن الجزم أقوىٰ من التردد.

وهٰذا الجواب مركب من جواب ابن الصلاح وابن كثير.

إذا عرفت ذٰلك، فالحديث الذي أوردناه ممَّا وصف به باعتبار تعدد الإسناد، فإن الطريق التي أخرجه منها التِّرمذي وأحمد تقتضي الصحة، وهي طريق الليث بن سعد، عن قيس بن الحجاج، عن حنش، عن ابن عباس، والليث إمامٌ جليل لا يحتاج للتنبيه علىٰ جلالته، وقيس بن الحجاج كلاعي حميري بصري، وثقه ابن حبان، وحنش هو ابن عبداللَّه ـ ويقال: ابن عليٍّ ـ الشيباني الصنعاني، أحد رجال مسلم، والطريق التي سقناها تقتضي الحسن.

أما إسماعيل بن أبي أويس بن عبداللَّه بن أويس المدني الأَصبحي، ابن أخت مالك بن أنس، فقد أخرج عنه الشيخان، وقال فيه أحمد: «لا بأس به»، وقال يحيىٰ: «صدوق ليس بذاك»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق، وكان مغفلًا»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، فضعفه راجع إلىٰ سوء الضبط، وقد زال محذوره بمجيئه في رواية غيره، وهٰذا شأن الحسن.

وأما محمد بن عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر الجدعاني، فإنه لين الحديث.

وأما المثنىٰ بن الصبَّاح اليماني ـ أبو عبداللَّه ـ ، فقال فيه أحمد: «مضطرب الحديث، ضعيف اختلط بأَخَرَةٍ». وقد تابعه عبدالواحد بن سليم، عن عطاء، أخرجه ابن أبي الدنيا في بعض مؤلفاته، وعبدالواحد ـ وإن ضعفه أحمد

والنسائي ويحيىٰ ـ، فقد وثقه ابن حبان، ومتابعته للمثنىٰ تقتضي حُسنَ حديثه.

وأما عطاء بن أبي رباح، فلا يسأل عنه لجلالته، وقد تابع حنشًا وعطاء علىٰ روايته عن ابن عباس عبدالملك بن عُمير.

...[١].

وقد روىٰ هٰذا الحديث عن النبي ﷺ ـ أيضًا ـ سهل بن سعد الساعدي، وعبداللّه بن جعفر بن أبي طالب، وهٰذا معنىٰ وصفنا له بأنه مشهور، فإن الحديث إن لم يكن له غير طريق واحدة سمي: «غريبًا»، وإن كان له طريقان سمي: «عزيزًا» لعزَّته، أي: قوته بمجيئه من وجه آخر، وإن كان له ثلاثة طرق فصاعدًا، ولم يبلغ حد التواتر يكن «مشهورًا».

فأما حديث سهل: فأخرجه الدَّارَقُطْني في «الأفراد»، وابن أبي الدنيا، والأصبهاني في «الترغيب»، من طريق زهرة بن عمرو، عن أبي حازم:

عنه: أن رسول اللّه ﷺ قال لعبداللّه بن عباس: «**يا غلام، ألا أعلِّمُك كلماتٍ تنتفعُ بهن؟**» قال: بلىٰ ـ يا رسول اللّه ـ، قال: «**احفظ اللّهَ يحفظك، احفظ اللّه تجده أمامَك، تعرَّفْ إلىٰ اللّه في الرخاء يعرفْك في الشدة، إذا سألت فاسأل اللّه، وإذا استعنتَ فاستعِنْ باللّه، جفَّ القلمُ بما هو كائن، فلو جَهِد العباد أن ينفعوك بشيءٍ ـ لم يكتبه اللّه لك ـ لم يقدروا عليه، ولو جهد العبادُ أن يضروك بشيءٍ ـ لم يكتبه اللّه عليك ـ لم يقدروا عليه، فإن استطعت أن تعمل للّهِ بالصدق في اليقين فافعل، فإن لم تستطع فإنَّ في الصبر علىٰ ما تكره خيرًا كثيرًا، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرجَ مع الكرب، وأن مع العسر يسرًا**».

قال الدارقطني: «تفرد به زهرة عن أبي حازم»[٢].

قلت: ...[٣].

---

(١) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

(٢) انظر: «الفرج بعد الشدة» لابن أبي الدنيا (٧).

(٣) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

وأما حديث أبي سعيد الخدري: فأخرجه أبو يعلىٰ في «مسنده»: نا إبراهيم بن عزرة الشامي: نا يحيىٰ بن ميمون، عن عليِّ بن زيد، عن أبي نضرة:

عن أبي سعيد قال: قال رسول اللَّه ﷺ لابن عباس: «**يا غليِّم، يا غلام ـ أو يا غلام يا غليم ـ، احفظ عني كلمات لعل اللَّهَ تعالىٰ أن ينفعك بهن: احفظ اللَّهَ يحفظك، احفظ اللَّهَ تجده أمامك، احفظ اللَّهَ في الرخاء يحفظْك في الشدة، إذا سألتَ فاسألِ اللَّهَ، وإذا استعنت فاستعنْ باللَّهِ، جفَّ القلمُ بما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامة، فلو جَهِدَ الخلائق أن يعطوك شيئًا ـ لم يقدره اللَّهُ لك ـ ما استطاعوا ذٰلك، أو يمنعوك شيئًا ـ قدَّره اللَّهُ لك ـ ما استطاعوا ذٰلك، اعمل باليقين مع الرضا، واعلم أن مع العسر يسرًا، واعلم أن مع العسر يسرًا**»[(١)].

قال الحافظ أبو الفضل العراقي: تفرد به يحيىٰ بن ميمون بن عطاء بن زيد البصري، وهو متفق علىٰ ضعفه.

وأما حديث عبداللَّه بن جعفر: فأخرجه الطبراني في «الكبير»، عنه أن النبي ﷺ أردفه وعلَّمه نحو ما علَّم ابن عباس.

وفي إسناده عليُّ بن أبي عليٍّ الهاشمي اللهبي ـ من ذرية أبي لهب ـ، ضعفه أحمد والشافعي، وأبو حاتم والنسائي.

فهٰذا ما تعلق بشواهد الحديث جملةً، ولبعض أجزائه شواهد تأتي ـ إن شاء اللَّه تعالىٰ ـ.

الوجه الثاني والثالث والرابع والخامس: فيما يتعلق به لغةً وإعرابًا ومعنًى واستنباطًا:

● قوله: «**يا ابن عباس**» في رواية الترمذي: «**يا غلام**»، ورواية أبي سعيد: «**يا غلام، يا غليِّم**»: والغلام ـ لغةً ـ اسم لمن هو دون البلوغ. فالحديث ممَّا

(١) انظر: «مسند أبي يعلىٰ» (٧٧٣)، والخطيب في «التاريخ» (١٤/ ١٢٤).

تحمَّله ابن عباس دون البلوغ، وأدَّاه بعده، فقُبل منه؛ خلافًا لمن منع ذٰلك، وفيه جواز نداء الشخص بغير اسمه، وبالتصغير لتأديب أو شفقة أو نحو ذٰلك.

● قوله: «**احفظ اللَّهَ يحفظك**»: أي: احفظ اللَّه بالطاعة، يحفظك بالرعاية.

● قوله: «**احفظ اللَّهَ تجده أمامك**»، في رواية التِّرمذي: «**تجاهَك**»، وهي بضم التاء المبدلة من الواو ـ، بمعنىٰ: أمامك، أي: يراعيك في أحوالك، وهٰذا بمعنىٰ الذي قبله وتأكيد له.

● قوله: «**تعرَّف إلىٰ اللَّه في الرخاء، يعرفْك في الشدة**»، أي: تحبب إليه بالطاعة حتىٰ يعرفك في الرخاء مطيعًا، فإذا وقعت في الشدة عرفك بالطاعة، فجعلك ناجيًا...[(١)].

والأفعال الثلاثة في قوله: «**يحفظك**»، «**تجده**»، «**يعرفك**»: مجزومة، لأنها جواب للأمر، والصحيح في عاملها: أنه أداة شرط مقدَّرة هي وفعلها، والمجزوم جوابُها.

واستدل بعضهم بقوله: «**يعرفك في الشدة**»، علىٰ جواز أن يقال في اللَّه: «عارف»؛ بناءً علىٰ الاكتفاء في الإطلاق بورود الفعل، والأكثر علىٰ منع وصفه تعالىٰ بـ«عارف»؛ لأن المعرفة تستدعي سبق الجهل. وأجابوا بأن الاكتفاء بورود الفعل في جواز الإطلاق قول خولف قائله.

وعلىٰ تقدير القول به، فذكره في الحديث من باب المقابلة والمشاكلة، كقوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، و﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورىٰ: ٤٠].

ففي الحديث هٰذا النوع من أنواع البديع، وهل هٰذا الإطلاق مجاز؟ الظاهر نعم، والعلاقة المصاحبة، خلافًا لمن زعم أن ذٰلك واسطةٌ بين الحقيقة والمجاز.

---

(١) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

وفيه من أنواع البديع ـ أيضًا ـ: الطباق بين الرخاء والشدة.

● قوله: «**واعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك**»، فيه إشارة إلىٰ الإيمان بالقدر.

وفي معنىٰ هٰذه الجملة: ما رواه التِّرمذي ـ بسندٍ ضعيف ـ عن جابر بن عبداللَّه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا يؤمن عبدٌ حتىٰ يؤمنَ بالقدر كلِّه، حتىٰ يعلمَ أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه**»(١).

● قوله: «**وأن قد جفَّ**»، «أنْ» ـ هنا ـ مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف.

● قوله: «**فإذا سألت**»، الفاء للسببية، أي: إذا كان الأمرُ قد مضىٰ والقدر قد وقع، فلا معنىٰ لسؤال الخلق؛ فإذا سألتَ فاسألِ اللَّهَ وحده، وإذا استعنت فاستعنْ باللَّهِ وحده.

● قوله: «**فإن النصر مع الصبر**»، في رواية سهل: «**فإن في الصبر علىٰ ما تكره خيرًا كثيرًا**». وروىٰ أحمد وغيره عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا: «**من يصبر يصبِّره اللَّهُ، ومن يستعِن يُعِنْه اللَّه**(٢)**، ومن يستعفَّ يُعِفَّه اللَّه، وما رُزق العبدُ رزقًا أوسعَ له من الصبر**»(٣).

(١) صحيح: رواه التِّرمذي (٢١٤٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٤/ ٧٥٠)، والطبري في «صريح السنة» (٢٠)، والمخلص في «جزء فيه سبعة مجالس» (٦٥)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٥٠٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢٠١)، وقال الإمام التِّرمذي: «**حديث غريب**»، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط عند التِّرمذي (٤/ ٢٢٣): «**ضعيف جدًّا**»، بينما **صحَّحه** الشيخ الألباني.

قلتُ: والمتن صحيح بشواهده بلا ريب، ففي الباب عند عدةٍ من الصحابة الكرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، فانظر تلك الشواهد في «تحقيق المسند» (١١/ ٣٠٦).

(٢) الرواية: «**ومن يستغنِ يُغنِهِ اللَّه**» كما في مصادر التخريج.

(٣) صحيح: رواه أحمد (٣/ ١٢)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١/ ٣٧٠)، وأبو يعلىٰ (١٠٣٨)، وابن حِبَّان (٣٣٩٩)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٣١٤)، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (١٨/ ٢٧). وأصله في «الصحيحين».

والصبر: حبس النفس علىٰ ما تكره...[(١)].

● قوله: «**وأن مع العسر يسرًا**»، كرر ذٰلك في حديث أبي سعيد، وكأنه اتباع للفظ الآية، وقد ورد في الحديث: «**لن يغلب عسرٌ يسرين**»[(٢)]؛ إشارةً إلىٰ أن العسر في المحلين واحد، واليُسر في الجملة الأولىٰ غير الذي في الثانية.

وهٰذه قاعدة ذكرها أهل البيان وغيرهم، إذا كررت النكرة، فالثاني غير الأول، أو المعرفة، فالثاني عين الأول.

واستدلوا لها بالحديث المذكور.

وقد أخرجه عبدالرزاق في «تفسيره»، والحاكم في «مستدركه» من طريقه عن معشر عن أيوب، عن الحسن قال: خرج النبي ﷺ يومًا مسرورًا فرحًا وهو يضحك، ويقول: «**لن يغلبَ عسرٌ يسرينِ، إنَّ مع العسر يسرًا، إن مع العسر يسرًا**»[(٣)].

وهٰذا مرسل صحيح الإسناد، لٰكن مراسيل الحسن مختلف فيها، فبعضهم صححها، وبعضهم قال: «هي شبه الريح» لأخذه عن كل أحد، ولٰكن لهٰذا الحديث شواهد من حديث أنس وابن مسعود مرفوعًا، وعن عمر وعليٍّ وابن مسعود موقوفًا، وقد أوضحتُها في «التفسير المسند»، وأشبعتُ الكلام علىٰ هٰذه القاعدة وفروعها في «شرح ألفية المعاني»، وفي «الأشباه والنظائر»، وللَّهِ الحمد والمِنَّة.



---

(١) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

(٢) انظر التخريج القادم.

(٣) **ضعيف**: رواه الحاكم (٢/ ٥٢٨)، وحكم عليه **بالإرسال** هو والذهبي، **وضعَّفه** الشيخ الألباني في «الضعيفة» (٣٢٧)، و«ضعيف الجامع» (٤٧٨٤).

[فصل]

ذكر أسماء الْمُصنَّفات التي صنَّفتُها

وهي سبعة أقسام:

القسم الأول: ما أدَّعي فيه التفرد، ومعناه أنه لم يؤلف له نظيرٌ في الدنيا ـ فيما علمت ـ ، وليس ذٰلك لعجز المتقدمين عنه ـ معاذ اللَّه ـ ، ولٰكن لم يتفق أنهم تصدَّوا لمثله. وأما أهل العصر فإنهم لا يستطيعون أن يأتوا بمثله، لما يحتاج إليه من سعة النظر وكثرة الاطلاع وملازمة التعب والجد[1]، والذي هو بِهٰذه الصفة من كتبي ثمانية عشر مؤلَّفًا:

١ ـ الإتقان في علوم القرآن.

٢ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور.

٣ ـ ترجمان القرآن.

٤ ـ أسرار التنزيل.

٥ ـ الإكليل في استنباط التنزيل.

٦ ـ تناسق الدرر في تناسب الآيات والسور.

٧ ـ النكت البديعات علىٰ «الموضوعات».

٨ ـ جمع الجوامع في العربية.

٩ ـ شرحه، يسمىٰ «همع الهوامع».

---

(١) هٰذا من الكلام المرفوض من المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فليس هنا أحدٌ يمكنه الإحاطة بعلم الشريعة ـ مهما بلغ من سعة الاطلاع ـ ، واللَّهُ تعالىٰ قادرٌ ـ في كل عصر ـ علىٰ أن يخرج من هو أوسع اطلاعًا وفقهًا وحفظًا ممَّن قد يظن في نفسه التفرد في مثل هٰذه الأمور، وقد أشرت إلىٰ هٰذا في المقدمة، فراجعها ـ أثابك اللَّه ـ .

١٠ ـ الأشباه والنظائر في العربية، تسمىٰ: «المصاعد العلية في القواعد العربية».

١١ ـ السلسلة في النحو.

١٢ ـ النكت علىٰ «الألفية»، و«الكافية»، و«الشافية»، و«الشذور»، و«النزهة» في مؤلف واحد.

١٣ ـ الفتح القريب علىٰ «مغني اللبيب».

١٤ ـ شرح شواهد «المغني».

١٥ ـ الاقتراح في أصول النحو وجدله.

١٦ ـ طبقات النحاة الكبرىٰ تسمىٰ: «بغية الوعاة».

١٧ ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام.

١٨ ـ الجامع في الفرائض، لم يتم.

القسم الثاني: ما ألِّف ما يناظره، ويمكن العلَّامة أن يأتي بمثله، وذٰلك ما تم أو كتب منه قطعةٌ صالحةٌ من الكتب المعتبرة التي تبلغ مجلدًا وفوقه ودونه؛ وذٰلك خمسون مصنفًا:

١ ـ المعجزات والخصائص النبوية، مجلد ضخم.

٢ ـ لباب النقول في أسباب النزول.

٣ ـ تكملة «تفسير» الشيخ جلال الدين المحلي، وهي من أول البقرة إلىٰ آخر الإسراء.

٤ ـ حاشية علىٰ «تفسير» البيضاوي، وصلت فيها إلىٰ آخر سورة الأنعام، مجلد وسط.

٥ ـ «التوشيح علىٰ الجامع الصحيح»، مجلد.

٦ ـ «الديباج علىٰ صحيح مسلم بن الحجاج».

٧ ـ «كشف المغطَّىٰ في شرح الموطا»، كتب منه قطعةً صالحةً، مجلد.

٨ ـ «لم الأطراف وضم الأتراف»، وهو مختصر «أطراف» المزي، مرتب علىٰ حروف المعجم في ألفاظ الأحاديث، لخصته من «الكشاف في معرفة الأطراف» للحسيني، مجلد.

٩ ـ «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»، مجلد.

١٠ ـ «شرح ألفية العراقي»، ممزوج، جزء لطيف.

١١ ـ «المرقاة العلية في شرح الأسماء النبوية».

١٢ ـ «الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة».

١٣ ـ «درر البحار في الأحاديث القصار»، مرتبة علىٰ حروف المعجم، مجلد.

١٤ ـ «اللآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعة»، وهو تلخيص «موضوعات» ابن الجوزي، مع زيادات وتعقبات، مجلد.

١٥ ـ «قطر الدرر علىٰ نظم الدرر»، وهو شرح ألفيتي في علم الحديث، كتبت منه قطعًا متفرقةً، نحو مجلد.

١٦ ـ «القول الحسن في الذب عن السنن»، وهو تعقبات علىٰ «موضوعات» ابن الجوزي.

١٧ ـ «منهاج السنة ومفتاح الجنة»، كتبت منه قطعةً صالحةً.

١٨ ـ «شرح الصدور بشرح حال الموتىٰ والقبور».

١٩ ـ مختصره، يسمىٰ: «الفوز العظيم في لقاء الكريم».

٢٠ ـ «البدور السافرة عن أمور الآخرة».

٢١ ـ «لب اللباب في تحرير الأنساب».

٢٢ ـ «طبقات الحفاظ».

٢٣ ـ «طبقات المفسرين»، كتب منها قطعة صالحة.

٢٤ ـ «عين الإصابة في معرفة الصحابة»، وهو تلخيص «الإصابة» لإمام

الحفاظ ابن حجر، كتب منه قطعةٌ صالحة.

٢٥ ـ «جامع المسانيد»، وهو مسند معلل، كتب منه مجلد لطيف.

٢٦ ـ مختصر «التنبيه»، يسمىٰ: «الوافي».

٢٧ ـ دقائقه.

٢٨ ـ مختصر «الروضة»، مع زيادات كثيرة، يسمىٰ: «الغنية»، كتب منه إلىٰ أثناء الصداق.

٢٩ ـ دقائقه.

٣٠ ـ التعليقة الكبرىٰ علىٰ الروضة، وتسمىٰ: «الأزهار الغضة في حواشي الروضة»، كتب منها إلىٰ الأذان في مجلد، وأودُّ لو تم تأليفها، ولا عليَّ من سائر المصنفات الناقصة، وللَّهِ عليَّ نذرٌ إن تمت علىٰ الوجه الذي في عزمي فإنها لا يحتاج معها إلىٰ غيرها أصلًا[1].

٣١ ـ الأشباه والنظائر، مجلد.

٣٢ ـ «شرح التنبيه» ممزوج، كتب منه الآن إلىٰ أثناء الحج.

٣٣ ـ «الينبوع في ما زاد علىٰ الروضة من الفروع»، كتب منه مجلد في المسودة.

٣٤ ـ «تلخيص الخادم»، وهو مختصر «الخادم» للزركشي، كتب منه من الزكاة إلىٰ آخر الحج.

٣٥ ـ «الخلاصة في نظم الروضة»، مع زيادات كثرة، وليس فيه كلمة حشو، كتب منه من أول الطهارة إلىٰ الصلاة في نحو ألف بيت، ومن الخراج إلىٰ السرقة في أكثر من ألف بيت.

٣٦ ـ «رفع الخصاصة في شرح الخلاصة»، وهي شرح النظم المذكور،

(١) دعوىٰ مرفوضة، إذ لا يوجد في كتب العلماء كتاب لا يُحتاج إلىٰ غيره، ولو كان لأغلق باب التأليف والتصنيف، واللَّهُ المستعان.

مجلدان، شرحتُ فيها القدر الذين نظم أولًا فأولًا.

٣٧ ـ «الكوكب الساطع في نظم جمع الجوامع» لابن السبكي، ألف وخمسمئة بيت.

٣٨ ـ شرحه، مجلد.

٣٩ ـ «شرح الشاطبية» ممزوج.

٤٠ ـ «شرح ألفية ابن مالك»، ممزوج.

٤١ ـ «الألفية في النحو والتصريف والخط»، تسمىٰ: «الفريدة».

٤٢ ـ شرحها، يسمىٰ: «المطالع المفيدة»، لم يتم.

٤٣ ـ «الألفية في المعاني والبيان»، تسمىٰ: «عقود الجمان».

٤٤ ـ شرحها، يسمىٰ: «حل العقود».

٤٥ ـ «التخصيص في شرح شواهد التلخيص».

٤٦ ـ «التذكرة»، خمس مجلدات.

٤٧ ـ «طبقات النحاة الصغرىٰ»، مجلد.

٤٨ ـ «تاريخ الخلفاء»، مجلد.

٤٩ ـ «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة»، مجلد.

٥٠ ـ مختصره، مجلد لطيف.

القسم الثالث: ما تم من الكتب المعتبرة الصغيرة الحجم التي هي من كراسين إلىٰ عشرة، وذٰلك سبعون مؤلَّفًا:

١ ـ «التحبير في علوم التفسير».

٢ ـ «معترك الأقران في مشترك القرآن».

٣ ـ «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن».

٤ ـ «المهذب فما وقع في القرآن من المعرَّب».

٥ ـ «خمائل الزهر في فضائل السور».

٦ ـ «شرح الاستعاذة والبسملة».

٧ ـ «إسعاف المبطأ برجال الموطأ».

٨ ـ «التذنيب في زوائد التقريب».

٩ ـ «الألفية في مصطلح الحديث»، وتسمىٰ: «نظم الدرر في علم الأثر».

١٠ ـ «مناهل الصفاء في تخريج أحاديث الشفاء».

١١ ـ «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

١٢ ـ «تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش».

١٣ ـ «مفتاح الجنة في الاعتصام بالسنة».

١٤ ـ «ما رواه الواعون في أخبار الطاعون».

١٥ ـ «خصائص يوم الجمعة»، وهي مئة خصوصة.

١٦ ـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة».

١٧ ـ «الآية الكبرىٰ في قصة الإسرا».

١٨ ـ «الكلم الطيب والقول المختار في المأثور من الدعوات والأذكار».

١٩ ـ «الطب النبوي».

٢٠ ـ «الهيئة السَّنية في الهيئة السُّنية».

٢١ ـ «كشف التلبيس عن قلب أهل التدليس»، وهو مختصر «إيضاح الإشكال» للحافظ عبدالغني، مع زوائد.

٢٢ ـ «تحفة النابه بتلخيص المتشابه»، وهو مختصر كتاب الخطيب.

٢٣ ـ «حسن التلخيص لتالي التلخيص»، وهو مختصر «تالي التلخيص» للخطيب.

٢٤ ـ «المدرج في المدرج».

٢٥ ـ «الروض الأنيق في مسند الصديق».

٢٦ ـ «العذب السلسل في تصحيح الخلاف المرسل في الروضة».

٢٧ ـ تخريج أحاديث «صحاح» الجوهري، يسمىٰ: «فلق الصباح».

٢٨ ـ حاشية علىٰ «شرح الشذور».

٢٩ ـ شرح «الرحبية» في الفرائض، ممزوج.

٣٠ ـ تشييد الأركان من «ليس في الإمكان أبدع ممَّا كان».

٣١ ـ «تأييد الحقيقة العلية، وتشييد الطريقة الشاذلية».

٣٢ ـ «در التاج في إعراب مشكل المنهاج».

٣٣ ـ «الوفية باختصار الألفية»، ستمئة بيت.

٣٤ ـ «شرح المُلحة» ممزوج.

٣٥ ـ شرح «القصيدة الكافية» في التصريف.

٣٦ ـ «البديعية»، تسمىٰ: «نظم البديع في مدح الشفيع»، كراسة مورًّىٰ فيها باسم النوع.

٣٧ ـ شرحها.

٣٨ ـ «النقاية» في أربعة عشر علمًا.

٣٩ ـ شرحها، يسمىٰ: «إتمام الدراية لقراء النقاية».

٤٠ ـ «الوسائل إلىٰ معرفة الأوائل».

٤١ ـ «شوارد الفرائد في الضوابط والقواعد» من أربعة فنون.

٤٢ ـ «قلائد الفوائد»، نُظم فيه فوائد علمية.

٤٣ ـ «رفع شأن الحُبشان».

٤٤ ـ «تاريخ الملائكة».

٤٥ ـ «وظائف اليوم والليلة».

٤٦ ـ «طبقات الكتَّاب».

٤٧ ـ «طبقات الشافعية» مختصرة جدًّا.

٤٨ ـ «در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة».

٤٩ ـ «آداب الملوك».

٥٠ ـ «داعي الفلاح في أذكار المساء والصباح».

٥١ ـ «رفع الباس عن بني العباس».

٥٢ ـ «تاريخ أسيوط».

٥٣ ـ «القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق».

٥٤ ـ منتهىٰ الآمال في شرح حديث: «**إنما الأعمال**».

٥٥ ـ «جهد القريحة في تجريد النصيحة»، وهو مختصر «نصيحة أهل الإيمان في الرد علىٰ منطق اليونان» لابن تيمية.

٥٦ ـ «تمام الإحسان في خلق الإنسان».

٥٧ ـ «الإفصاح بفوائد النكاح».

٥٨ ـ «ضوء الصباح في فوائد النكاح».

٥٩ ـ «تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد».

٦٠ ـ «الرد علىٰ من أخلد إلىٰ الأرض، وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض».

القسم الرابع: ما كان كراسًا ونحوه، سوىٰ مسائل الفتاوىٰ، وذٰلك مئة مؤلف:

١ ـ كبت الأقران في كَتْب القرآن.

٢ ـ مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع.

٣ ـ الذيل الممهد علىٰ «القول المسدد».

٤ ـ تخريج أحاديث «شرح العقائد».

٥ ـ أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب.

٦ ـ بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال.

٧ ـ جياد المسلسلات.

٨ ـ تذكرة المؤتسي بمن حدث ونسي.

٩ ـ جزء فيمن وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة.

١٠ ـ جزء في أسماء المدلسين.

١١ ـ اللمع في أسماء من وضع.

١٢ ـ ريح النسرين فيمن عاش من الصحابة مئة وعشرين.

١٣ ـ العشاريات.

١٤ ـ المقدمة في الفقه.

١٥ ـ شرح الكوكب الوقاد في أصول الاعتقاد، نظم العلم السخاوي.

١٦ ـ الشمعة المضيئة في العربية.

١٧ ـ موشحة في النحو.

١٨ ـ مختصر «المُلحة».

١٩ ـ قطر الندىٰ في ورود الهمزة للندا.

٢٠ ـ الجمع والتفريق بين الأنواع البديعية.

٢١ ـ النفحة المسكية والتحفة المكية علىٰ نمط «عنوان الشرف».

٢٢ ـ درر الكلم وغرر الحكم.

٢٣ ـ المقامات، أربع.

٢٤ ـ شرح الحيعلة والحوقلة.

٢٥ ـ مختصر «شفاء الغليل في ذم الصاحب والخليل»، يسمىٰ: «الشهاب الثاقب».

٢٦ ـ الشماريخ في علم التاريخ.

٢٧ ـ تحفة الظرفاء بأسماء الخلفاء، قصيدة رائية، مئة بيت.

٢٨ ـ فتح الجليل للعبد الذليل في قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٧]، استنبطت منها مئة وعشرين نوعًا من أنواع البديع.

٢٩ ـ الأزهار الفائحة علىٰ الفاتحة، وهو من أول ما صنفت.

٣٠ ـ الكلام علىٰ أول سورة الفتح، وهو تصدير.

٣١ ـ الكلام علىٰ حديث «**احفظ اللَّه يحفظك**»، وهو تصدير.

٣٢ ـ اليد البُسطىٰ في تعيين الصلاة الوُسطىٰ.

٣٣ ـ مطلع البدرين فيمن يؤتىٰ أجرين.

٣٤ ـ أبواب السعادة في أسباب الشهادة.

٣٥ ـ طي اللسان عن ذم الطيلسان.

٣٦ ـ جزء في شعب الإيمان.

٣٧ ـ جزء في ذم زيارة الأمراء.

٣٨ ـ جزء في ذم القضاء.

٣٩ ـ جزء في موت الأولاد.

٤٠ ـ آخر يسمىٰ التسلي والإطفا لنار لا تُطفا.

٤١ ـ سهام الإصابة في الدعوات المجابة.

٤٢ ـ الثغور الباسمة في مناقب فاطمة.

٤٣ ـ جزء في فضل الشتاء.

٤٤ ـ مختصر «أذكار» النووي، يسمىٰ: «أذكار الأذكار».

٤٥ ـ أربعون حديثًا في الجهاد.

٤٦ ـ أربعون حديثًا في ورقة.

٤٧ ـ شرحها، كتب منه كراس.

٤٨ ـ الأساس في فضل بني العباس.

٤٩ ـ حصول الفوائد بأصول العوائد.

٥٠ ـ القول المجمل في الرد علىٰ المهمل.

٥١ ـ المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة.

٥٢ ـ جزء في الصلاة علىٰ النبي ﷺ.

٥٣ ـ كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة.

٥٤ ـ جزء في ذم المكس.

٥٥ ـ الرفد في فضل الحفد.

٥٦ ـ جزء في أدب الفتيا.

٥٧ ـ الروض الأريض في طهر المحيض.

٥٨ ـ ميزان المعدلة في شأن البسملة.

٥٩ ـ الظفر بقلم الظفر.

٦٠ ـ المستظرفة في أحكام دخول الحشفة.

٦١ ـ الحجج المبينة في التفضيل بين مكة والمدينة.

٦٢ ـ بلغة المحتاج في مناسك الحاج.

٦٣ ـ ترجمة الشيخ محيي الدين النووي.

٦٤ ـ ترجمة شيخنا قاضي القضاة البلقيني.

٦٥ ـ الزهر الباسم فيما يزوج فيه الحاكم.

٦٦ ـ إلقام الحجر لمن زكىٰ ساب أبي بكر وعمر، وهو جزء في رد شهادة الرافضة.

٦٧ ـ أرجوزة تسمىٰ: فضل الكلام في حكم السلام.

٦٨ ـ أرجوزة تسمىٰ: السلاف في التفضيل بين الصلاة والطواف.

٦٩ ـ السلالة في تحقيق المقر والاستحالة.

٧٠ ـ الاقتناص في مسألة التنماص.

٧١ ـ فصل الخطاب في قتل الكلاب.

٧٢ ـ فصل الكلام في ذم الكلام.

٧٣ ـ درج المعالي في نصرة الغزالي علىٰ المنكر المتغالي.

٧٤ ـ الأخبار المروية في سبب وضع العربية.

٧٥ ـ العرف في معنىٰ الحرف.

٧٦ ـ رد علىٰ البهاء بن النحاس.

٧٧ ـ شذا العرف في إثبات المعنىٰ للحرف.

٧٨ ـ رد علىٰ الشريف الجُرجاني.

٧٩ ـ رسالة في ضربي زيدًا قائمًا.

٨٠ ـ المنىٰ في الكُنىٰ.

٨١ ـ اللآلئ المكللة في تفضيل المعملة علىٰ المشغلة.

٨٢ ـ أحاسن الاقتباس في محاسن الاقتباس.

٨٣ ـ التعريف بآداب التأليف.

٨٤ ـ الجُمانة في اللغة.

٨٥ ـ رسالة في تفسير ألفاظ متداولة.

٨٦ ـ مقاطع الحجاز من نظمي.

٨٧ ـ نَور الحديقة من نظمي.

٨٨ ـ الكلام علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟﴾ الآية [فاطر: ٤٥].

٨٩ ـ تذكرة النفس في التصوف.

٩٠ ـ شرحها.

٩١ ـ تعريف الأعجم بحروف المعجم.

٩٢ ـ الشهد في النحو، وهي قصيدة من بحر الهزج.

٩٣ ـ العَرف الشذي في أحكام ذي.

٩٤ ـ الجواب الأسد في تنكير «أحد»، وتعريف «الصمد».

٩٥ ـ عمدة المتعقب في الرد علىٰ المتعصب، في واقعة وقعت مع القاضي شمس الدين الأمشاطي قاضي الحنفية.

٩٦ ـ العبرات المسكوبة في أن استتابة تارك الصلاة مندوبة.

٩٧ ـ كشف اللبس عن قضاء الصبح بعد طلوع الشمس.

٩٨ ـ درج العلىٰ في قراءة أبي عمرو بن العلا.

٩٩ ـ الدر النثير في قراءة ابن كثير.

١٠٠ ـ إرشاد المهتدين إلىٰ نصرة المجتهدين.

١٠١ ـ حسن النية وبلوغ الأمنية في الخانقاه الركنية.

١٠٢ ـ الطلعة الشمسية في تبيين الجنسية من شرط البيبرسية.

القسم الخامس: ما ألف في واقعات الفتاوىٰ من كراس وفوقه ودونه، وذٰلك الآن ثمانون مؤلَّفًا:

١ ـ القول الفصيح في تعيين الذبيح.

٢ ـ المصابيح في صلاة التراويح.

٣ ـ بسط الكف في إتمام الصف.

٤ ـ القول المضي في الحنث في المضي.

٥ ـ وصول الأماني بأصول التهاني.

٦ ـ الدر المنظم في الاسم الأعظم.

٧ ـ نتيجة الفكر في الجهر بالذكر.

٨ ـ إعمال الكفر في فضل الذكر.

٩ ـ الخبر الدال علىٰ وجود القطب والأوتاد والنجباء والأبدال.

١٠ ـ جزء في السبحة.

١١ ـ جزء في رفع اليدين في الدعاء.

١٢ ـ تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك.

١٣ ـ اللمعة من أجوبة الأسئلة السبعة.

١٤ ـ القول الجلي في حديث الولي.

١٥ ـ رفع الصوت بذبح الموت.

١٦ ـ نصرة الصديق علىٰ الجاهل الزنديق.

١٧ ـ رفع التعسف في إخوة يوسف.

١٨ ـ القول الأشبه في حديث: «**من عرف نفسه فقد عرف ربَّه**».

١٩ ـ اللمعة في تحقيق الركعة لإدراك الجمعة.

٢٠ ـ جزء في صلاة الضحىٰ.

٢١ ـ بذل العسجد لسؤال المسجد.

٢٢ ـ قطع المجادلة عند تغيير المعاملة.

٢٣ ـ رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين.

٢٤ ـ جزء في الغنج.

٢٥ ـ إزالة الوهن عن مسألة الرهن.

٢٦ ـ الجواب الحاتم عن سؤال الخاتم.

٢٧ ـ الجواب الحزم عن حديث التكبير جزم.

٢٨ ـ بذل الهمة في طلب براءة الذمة.
٢٩ ـ الإنصاف في تمييز الأوقاف.
٣٠ ـ فتح المغالق من: أنت تالق.
٣١ ـ شد الأثواب في سد الأبواب.
٣٢ ـ الفوائد المغترفة من بيت طرفة.
٣٣ ـ رفع السنة في نصب الزنة.
٣٤ ـ الأجوبة الزكية عن الألغاز السبكية.
٣٥ ـ تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء.
٣٦ ـ جزيل المواهب في اختلاف المذاهب.
٣٧ ـ الفوائد الكامنة في إيمان السيدة آمنة، وتسمىٰ ـ أيضًا ـ: التعظيم والمنة في أن والدي المصطفىٰ في الجنة.
٣٨ ـ سيف النظار في الفرق بين الثبوت والتكرار.
٣٩ ـ الزند الوري في الجواب عن السؤال السكندري.
٤٠ ـ فجر الثمد في إعراب أكمل الحمد.
٤١ ـ حسن التصريف في عدم التحليف.
٤٢ ـ الزند في السلم في القند.
٤٣ ـ تنبيه الواقف علىٰ شرط الواقف.
٤٤ ـ تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي.
٤٥ ـ المباحث الزكية في المسألة الدوركية.
٤٦ ـ إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء.
٤٧ ـ الحظ الوافر من المغنم في استدارك الكافر إذا أسلم.
٤٨ ـ الإعلام بحكم عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

٤٩ ـ القذاذة في تحقيق مخل الاستعاذة.
٥٠ ـ نفح الطيب من أسئلة الخطيب.
٥١ ـ الجواب المصيب عن اعتراضات الخطيب.
٥٢ ـ السهم المصيب في نحر الخطيب.
٥٣ ـ إتمام النعمة في اختصاص الإسلام بِهٰذه الأمة.
٥٤ ـ شد الأبطال علىٰ أهل الإبطال.
٥٥ ـ جزء في فضل التاريخ وشرفه والحاجة إليه.
٥٦ ـ تزيين الأرائك في إرسال النبي ﷺ إلىٰ الملائك.
٥٧ ـ إتحاف الوفد بنبأ سورة الحفد.
٥٨ ـ إسبال الكُسَىٰ علىٰ النسا.
٥٩ ـ رفع الأسىٰ عن النسا.
٦٠ ـ اللفظ الجوهري في رد خباط الجوجري.
٦١ ـ الأخبار المأثورة في الاطلاء بالنورة.
٦٢ ـ المعتلي في تعدد صور الولي.
٦٣ ـ الفوائد البارزة والكامنة في النعم الظاهرة والباطنة.
٦٤ ـ الكر علىٰ عبدالبر.
٦٥ ـ رفع الشر ودفع الهَر الصادرين من عبدالبر.
٦٦ ـ وقع الأسل فيمن جهل ضرب المثل.
٦٧ ـ تحفة الأنجاب بمسألة السنجاب.
٦٨ ـ تعريف الفئة بأجوبة الأسئلة المئة.
٦٩ ـ ضوء الشمعة في عدد الجمعة.
٧٠ ـ كشف الضبابة في مسألة الاستنابة.

٧١ ـ النقول المشرقة في مسألة النفقة.

٧٢ ـ الفوائد الممتازة في صلاة الجنازة.

٧٣ ـ الإعراض والتولي عن من لا يحسن أن يصلي، ويسمىٰ ـ أيضًا ـ : الصحة والثبوت في ضبط دعاء القنوت.

٧٤ ـ البدر الذي انجلىٰ في مسألة الولا.

٧٥ ـ حسن المقصد في عمل المولد.

٧٦ ـ حصول الرفق بأصول الرزق.

٧٧ ـ دفع التشنيع في مسألة التسميع.

٧٨ ـ هدم الحاني علىٰ الباني.

٧٩ ـ المحرر في قوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢].

٨٠ ـ القول المشيَّد في وقف المؤيَّد.

القسم السادس: مؤلفات لا أعتدُّ بها، لأنها علىٰ طريق البطالين الذين ليس لهم اعتناء إلَّا بالرواية المحضة، ألفتها في زمن السماع وطلب الإجازات، مع أنها مشتملة علىٰ فوائد بالنسبة علىٰ ما يكتبه الغير.

١ ـ المسلسلات الكبرىٰ، مجلد.

٢ ـ أربعون حديثًا متباينة.

٣ ـ أربعون حديثًا توافق فيها اسم الشيخ والصحابي.

٤ ـ الملتقط من الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر، مجلد.

٥ ـ المعجم الكبير لشيوخي، يسمىٰ: حاطب ليل وجارف سيل.

٦ ـ المعجم الصغير، يسمىٰ: المنتقىٰ.

٧ ـ المعجم الأوسط، وهو العمدة.

٨ ـ الرحلة المكية والمدنية.

٩ ـ قطف الزهر في رحلة شهر.

١٠ ـ الرحلة الفيومية.

١١ ـ فهرست المرويات.

١٢ ـ المنتقىٰ من تفسير ابن أبي حاتم.

١٣ ـ المنتقىٰ من سنن سعيد بن منصور.

١٤ ـ أربعون حديثًا من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر.

١٥ ـ المنتقىٰ من تفسير الفريابي.

١٦ ـ المنتقىٰ من سيرة ابن سيد الناس.

١٧ ـ المنتقىٰ من مسند مسدد.

١٨ ـ المنتقىٰ من معجم الطبراني.

١٩ ـ المنتقىٰ من سنن البيهقي.

٢٠ ـ تلخيص معجم الحافظ ابن حجر.

٢١ ـ المنتقىٰ من فضائل القرآن لأبي عبيد.

٢٢ ـ المنتقىٰ من تفسير عبدالرزاق.

٢٣ ـ المنتقىٰ من مسند ابن أبي شيبة.

٢٤ ـ المنتقىٰ من مسند أبي علي.

٢٥ ـ البراعة في تراجم بني جماعة.

٢٦ ـ الفتح المسكي في تراجم البيت السبكي.

٢٧ ـ فهرست خرجته لشيخنا الإمام الشمنِّي.

٢٨ ـ جزء خرجته له فيه المسلسل بالنحاة وغيره.

٢٩ ـ مشيخة خرجتها للشيخ شمس الدين الباني.

٣٠ ـ مشيخة خرجتُها لمولانا أمير المؤمنين المتوكل علىٰ اللّٰه خليفة العصر.

٣١ ـ جزء خرجته للشهاب الحجازي فيه المسلسل بالشعراء والكتَّاب.

٣٢ ـ المنتقىٰ من أسنىٰ المطالب لابن الجزري.

٣٣ ـ المنتقىٰ من معجم الدمياطي.

٣٤ ـ المنتقىٰ من تاريخ الخطيب.

٣٥ ـ المنتقىٰ من مشيخة ابن البخاري.

٣٦ ـ المنتقىٰ من معجم ابن قانع.

٣٧ ـ المنتقىٰ من الوعد والإنجاز.

٣٨ ـ المنتقىٰ من أحاسن المنن في الخلق الحسن.

٣٩ ـ المنتقىٰ من مصنف عبدالرزاق.

٤٠ ـ مقاليد التقاليد.

القسم السابع: ما شرعتُ فيه وفتر العزم عنه، وكتب منه القليل:

١ ـ مجمع البحرين، ومطلع البدرين في التفسير، جامع بين المنقول والمعقول والرواية والدراية، كتب منه إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ [الفاتحة]، في كراريس، وكتب منه سورة الكوثر.

٢ ـ مفاتيح الغيب، تفسير مسند كبير جدًّا، كتب منه من ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ [الأعلىٰ]، إلىٰ آخر القرآن في مجلد.

٣ ـ شرح سنن ابن ماجه، مطول، كتب منه كراريس من أوله.

٤ ـ شرح مسند الإمام الشافعي، كتب منه مجالس علىٰ درسي الشيخونية.

٥ ـ مرقاة الصعود إلىٰ سنن أبي داود، كتب منه كراسان، وفي عزمي إكماله، فإن يسر اللَّه به نقلته إلىٰ القسم الثاني.

٦ ـ التعليقة السَّنية علىٰ السنن النسائية، كتب منه دون كراس.

٧ ـ ميدان الفرسان في شواهد القرآن، كتب منه دون كراس.

٨ ـ مجاز الفرسان إلىٰ مجاز القرآن، وهو مختصر مجاز القرآن للشيخ

عز الدين بن عبدالسلام، كتب منه دون كراس.

٩ ـ تنوير الحوالك في موطأ مالك، كتب منه أوراق.

١٠ ـ الروض المكلل والورد المعلل في مصطلح الحديث.

١١ ـ أزهار الآكام في أخبار الأحكام، كتب منه دون كراس.

١٢ ـ الفوائد المتكاثرة في الأحاديث المتواترة، كتب منه كراريس، والعمدة علىٰ مختصره المتقدم.

١٣ ـ كشف النقاب عن الألقاب، كتبت منه ورقة.

١٤ ـ مختصر النهاية لابن الأثير، يسمىٰ: «تقريب الغريب»، كتب منه كراسان.

١٥ ـ بغية الرائد في الذيل علىٰ «مجمع الزوائد»، كتب منه كراس.

١٦ ـ الحصر والإشاعة لأشراط الساعة.

١٧ ـ زوائد الرجال علىٰ «تهذيب الكمال».

١٨ ـ زوائد «شعب الإيمان» للبيهقي علىٰ الكتب الستة، كتب منه الثلث في خمس كراريس.

١٩ ـ زوائد «نوادر الأصول» للحكيم، كتب منه أوراق.

٢٠ ـ تجريد العناية إلىٰ تخريج أحاديث «الكفاية» لابن الرفعة، كتب منه كراس.

٢١ ـ تجريد أحاديث «الموطأ»، كتب منه دون كراس.

٢٢ ـ زوائد سنن سعيد بن منصور، يسمىٰ: «لطائف المنن»، كتب منه أوراق.

٢٣ ـ منتقىٰ من تاريخ ابن عساكر.

٢٤ ـ نشر العبير في تخريج أحاديث «الشرح الكبير»، كتب منه كراس.

٢٥ ـ المقتصر في تخريج أحاديث «المختصر» لابن الحاجب، كتب منه أوراق.

٢٦ ـ توضيح المدرك في تصحيح «المستدرك»، كتب منه كراس.

٢٧ ـ الحواشي الصغرىٰ علىٰ «الروضة»، تسمىٰ: قطف الأزهار، كتب منه نحو عشرة كراريس.

٢٨ ـ اللوامع والبوارق في الجوامع والفوارق، كتب منه دون كراس.

٢٩ ـ شرح «الروض» لابن المقرئ، كتب منه كراس.

٣٠ ـ مختصر المطلب، كتب منه أوراق.

٣١ ـ مختصر «الأحكام السلطانية» للماوردي، كتب منه كراسان.

٣٢ ـ الورقات في الفقه، كتب منه ربع العبادات.

٣٣ ـ شرح «التدريب» للبلقيني، كتب منه كراريس.

٣٤ ـ حاشية علىٰ قطعة الإسنوي، كتب منها كراسان.

٣٥ ـ تشنيف الأسماع بمسائل الإجماع، كتبت منه ورق.

٦ ـ شرح تنقيح اللباب، للشيخ ولي الدين، كتب منه ورقة.

٣٧ ـ الكافي في زوائد «المهذب» علىٰ «الوافي»، كتب منه دون كراس.

٣٨ ـ مختصر الإحياء، يسمىٰ: إرشاد العابدين، كتبت منه كراسان.

٣٩ ـ الدرر المنتثرات علىٰ جامع المختصرات، كتب منه ورقة.

٤٠ ـ جمع الجوامع في الفقه، كتب منه ورقة.

٤١ ـ شرح لمعة الإشراق في الاشتقاق، للسبكي، كتب منه أوراق.

٤٢ ـ ألفية في القراءات العشر، كتبت منها أوراق.

٤٣ ـ التوشيح علىٰ التوضيح، لابن هشام.

٤٤ ـ السيف الصقيل في حواشي شرح ابن عقيل.

٤٥ ـ شرح ضروري التصريف، لابن مالك، كتب منه نصف كراس.

٤٦ ـ شرح تصريف العزىٰ.

٤٧ ـ المعونة في شرح اللؤلؤة المكنونة.

٤٨ ـ نكت على تلخيص المفتاح.

٤٩ ـ الخصيص في شرح شواهد التلخيص، مطول، والعمدة على مختصره المتقدم.

٥٠ ـ حاشية على شرح الشواهد للعيني، كتب منها كراس.

٥١ ـ شرح بانت سعاد، ممزوج، كتب منه أوراق.

٥٢ ـ شرح البُردة، كتب منه أوراق.

٥٣ ـ طبقات الأصوليين.

٥٤ ـ طبقات شعراء العرب.

٥٥ ـ طبقات الأولياء تسمى: حلية الأولياء، كتب منه كلٍّ كراريس.

٥٦ ـ المشرق والمغرب في بلدان المشرق والمغرب، وهو مختصر معجم البلدان لياقوت، كتب منه كراريس.

٥٧ ـ الملتقط من الخطط للمقريزي.

٥٨ ـ شرح «الوسيط» للغزالي، ممزوج، كتب منه كراس.

٥٩ ـ مختصر «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، كتب منه كراريس عدة، يسمى بـ«التذهيب».

٦٠ ـ نظم «رسالة ربع المقنطرات» لشيخنا عز الدين الميقاتي.

٦١ ـ رفع الحواجب عن الكواكب، وهٰذا تم في كراسة.

٦٢ ـ بيان الإصابة في آلتي الكتابة، كتب منه كراريس.

٦٣ ـ الدرر الثمينة في أحكام البحر والسفينة، كتب منه كراريس.

٦٤ ـ تاريخ العصر.

٦٥ ـ شرح على جمع الجوامع، تأليفي في العربية، ممزوج، كتب منه كراريس من أوله.

٦٦ ـ استذكار الألباء في شعر العرب العرباء، كتب منه كراريس.

٦٧ ـ مختصر التهذيب للبغوي، كتبت منه ورقة.

٦٨ ـ الابتهاج في نظم المنهاج، كتب منه أوراق.

٦٩ ـ شرح التسهيل، ممزوج، كتب منه أوراق.

٧٠ ـ شرح نظم الاقتراح للعراقي، ممزوج، كتب منه أوراق.

٧١ ـ طبقات الشافعية، منظومة، كتب منه أوراق.

٧٢ ـ مختصر الغريبين للهروي، كتب منه كراسان.

٧٣ ـ شرح الوفية، كتب منه أوراق.

٧٤ ـ شرح «عمدة الأحكام» ممزوج، كتب منه أوراق.

٧٥ ـ تلخيص دقائق مختصر الروضة، للأصفوني، كتب منه كراس.

٧٦ ـ شرح علىٰ منظومتي الخلاصة في الفقه، ممزوج، كتب منه كراس.

٧٧ ـ شرح ألفية ابن معط، ممزوج، كتب منه أوراق.

٧٨ ـ حاشية علىٰ شرح «المنهاج» للدميري، تسمىٰ: «هادي المحتاج»، كتب منه أوراق.

٧٩ ـ شرح «البهجة»، ممزوج، كتب منه أوراق، وكان الشروع فيه في سنة سبع وستين، فلما سمعت أن الشيخ زكريا شرع في مثل ذٰلك فتر العزم عنه.

٨٠ ـ شرح «التحفة الوردية» في النحو، ممزوج، كتب منه أوراق.

٨١ ـ المولدات في الفقه، كتب منه أوراق.

٨٢ ـ الدر الثمين في المصدق بيمين وبلا يمين، كتب منه أوراق.

٨٣ ـ تطريز «العزيز».



[فصل]

ذكر بعض ما كُتب على مؤلفاتي تقريظًا أو قيل فيها مدحًا

كتب شيخنا شيخ الإسلام قاضي القضاة علم الدين البلقيني علىٰ تأليفيَّ «شرح الاستعاذة والبسملة»، و«شرح الحيعلة والحوقلة». وهما أول ما ألفته في زمن الطلب، وذٰلك في سنة خمس وستين، ما نصه: «الحمد للَّه، وسلام علىٰ عباده الذين اصطفىٰ، وقفتُ علىٰ هٰذين التصنيفين اللطيفين المباركين المشتملين علىٰ الفوائد الكثيرة والفرائد الغزيرة، فوجدتُهما مشتملين علىٰ أشياء حسنة وألفاظ مستحسنة، فحقٌّ أن يُنوَّه بفضل مصنِّفِهما، ويُذكر ما حواه من الفضائل وما حرره من المسائل، شكر اللَّهُ سعيه علىٰ ذٰلك، وسلك بنا وإياه أحسن المسالك، وجعلنا وإياه مع الذين أنعم اللَّهُ عليهم، وحسُن أولٰئك[1]».

وكتب شاعر العصر شمس الدين القادري علىٰ مقدمتي المسماة بـ«الشمعة» ـ وهي من أوائل ما صنفت في هٰذه السَّنة أيضًا ـ ما نصه: «وقفتُ علىٰ هٰذه الشمعة التي يَستضيء بها عند فقد الجلَّاس كل جليس، ويراها الفريد عند استيحاشه من المذاكرة نعم الأنيس، ولقد فاق في الآفاق ضياؤها كل قبس، وكيف لا تكون كذٰلك ونورها من ذُكاء قبس الذَّكاء مقتبس، ولقد حَلَت إذ حلَّت قالب الحسن، فلا ترىٰ فيها أمتًا ولا عوجًا، ولِمَ لا تحلو ولم يزل الشهد من الشمعة مستخرجًا؟.

لقد جلَّىٰ جلال الدين معنًىٰ	كنور الشمس إشراقًا وطلعةْ
ووضح مشكلات النحو حلًّا	فنور ما دجا منه بشمعةْ

(١) يقصد: «وحسُن أولٰئك رفيقًا»، لٰكنه حذف الكلمة الأخيرة مراعاةً للسجع المنتهي بالكاف.

ما زال بها وجه القبول مدىٰ الأيام مبتهجًا، وجواد الذكاء ومصباح الإفادة مسرجًا».

قال المصنف: ومهرتُ في النحو، بحيث طالعت فيه كتبًا جمةً، وعلَّقتُ فيه تعليقاتٍ كثيرة، وأظن أن كتب العربية التي وقفت عليها لم يقف عليها غالب أهل العصر، ولا كثير ممَّن قبلهم، ومن طالع كتابي «جمع الجوامع» ـ علىٰ صغره ـ، و«تذكرتي» و«الطبقات الكبرىٰ» تيقن ذٰلك، ولم يكن عنده شبهة فيما ذكرتُ.

ثم انتقلت تلك الهمة إلىٰ الفقه ـ ولِلَّهِ الحمد ـ، فهما الآن أحسن معارفي، وتليهما المعاني والإنشاء واصطلاح الحديث، وأما الفرائض فما لي فيها إلَّا مشاركة، وأما الحساب والعروض فمعرفتي بهما نزرة، وأما المنطق وعلوم الفلسفة، فلم أشتغل بها لأنها حرام ـ كما ذكره النووي وغيره ـ، ولو كانت مباحةً لم أوثرها علىٰ علوم الدين.

واختصرت «الألفية» في ستِّمئة بيت وثلاثين، ودقائقها. و«جمع الجوامع في العربية» كتاب لم يؤلف مثله في صغر الحجم والوجازة وكثرة الجمع ـ نحو ثلثي «التسهيل» ـ، وفيه ضِعفا ما فيه من المسائل والخلاف في النحو والتصريف والخط، ورتبته علىٰ مقدمات وسبع كتب ترتيبًا لم أُسبق إليه، وتم ولِلَّهِ الحمد، ولم أتعب في شيء من مصنفاتي كتعبي فيه، ووقَّفت عليه شيخنا الشمنِّي، فأعجب به وكتب عليه: «وقفت علىٰ هٰذا الجمع المفرد والتأليف الذي هو جوهر منضد».

وأما شرح «الألفية» لابن مالك ـ ممزوج مختصر ـ، فأقمت في تأليفه سنتين، وحررته مدةً طويلة، وقد قرَّظ عليه جماعة من العلماء والأدباء، وكتب نحويُّ مكة قاضي القضاة محيي الدين المالكي الأنصاري علىٰ شرح «ألفية ابن مالك» ما نصه: «وقفت علىٰ هٰذا المؤلف والروض المفوَّف[1]،

(١) **المفوَّف**: المزيَّن.

فألفيته غرةً في جبهة الشروح، ومركزًا عليه يدور التبيين والوضوح، أدَّىٰ به مؤلفه من شرح هٰذا النظم الحقَّ المفترض، وغاص بحار شروحه فاستخرج منها الجوهر، وترك ما سواه من العرض، فلو رآه الإمام ابن مالك لقال: هٰذا أوضح المسالك، أو الحبر أبو حيان لقال: هٰذا وارتشافُ الضرب سيان، أو ابن المصنف لقال: هٰذه ضالتي التي أنشدها وأتطلب من لها يعرِّف، أو ابن هشام لقال: هٰذا تحصيل المرام، أو أبو الحسن المرادي لقال: هٰذا بغيتي ومرادي، أو البُرهان الأبناسي لبهره وهاله، وقال: هٰذه الدرة المضيئة وما سواها هالة، أو ابن عقيل لقال: هٰذا المساعد علىٰ التسهيل، فاللَّهُ تعالىٰ يبقي مؤلفه جامعًا لأشتات العلوم، حاويًا لتحقيق المنثور منها والمنظوم».

وكتب عليه شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشمنِّي: «وقفت علىٰ هٰذا الشرح اللطيف والروض المفوَّف أي تفويف، ودعوت لمؤلفه بأن تطول حياته، وتعلو في العلوم درجاته، وأن يجعلنا اللَّهُ وإياه من صالحي أمة سيد المرسلين صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وصحبه أجمعين».

وكتب عليه أديب عصره الشيخ شهاب الدين الحجازي: «وقفت علىٰ هٰذا التأليف الذي لم يألف ناظريَّ سواه، الدال بكثرة فوائده علىٰ تفرد من سَوَّاه، والشرح الذي لم يطُل ـ مع ما حواه من العلم ـ ، فأربىٰ علىٰ المطول والمختصر، وطالت يدا مؤلفه فيه بطريقة وسطىٰ، فلم يسهب وما قصَّر، فقد ملك بِهٰذا الشرح قياد أرجوزة ابن مالك، وتصرف في تصريفها تصرُّفَ المالك، هو شرح الخلاصة، بل خلاصة الشروح، وتوضيح الدلالة، بل دليل الوضوح، بنىٰ فيه وأعرب، وأتىٰ بالعجائب وأغرب، ولما تكلم عن الموصول أطرب، فلو رآه الأخفش لكان كالخفاش لا يظهر لأحد في النهار، أو ابن عصفور لقضىٰ في وقته أو طار، ولو أدركه الحريري لم يظهر له معه من المُلَح مُلحة، ولو لمحه أبو حيان بنظره حصلت له العناية في اللمحة، ولو عاصره ابن هشام لقضىٰ منه العجب، وعلم أنه «مغني اللبيب» المعدم عن «شذور الذهب»، أو سمعه ابن عقيل اعتقل لسانه ولم يظهر له مساعد، أو

البدر العيني لم يتعرض للشواهد، ولو أبصره الخليل لخالَلَه، ولو نظر هٰذا الشرح أعجب منه، ولم يجد ما عادله وعاد له، ولو اطلع عليه سيبويه لم يصنف كتابه، ورأىٰ أن تركه عين الإصابة، فللَّه در هٰذا الشارح فكم شرح بِهٰذا الشرح صدرًا، ورفع لمطالعيه به قدرًا، فاللَّهُ تعالىٰ يعلي له بذٰلك وبغيره بين الأنام ذكرًا، ويثيبه علىٰ ذٰلك وينفعه به في الدنيا والأخرىٰ».

وكتب عليه حامل لواء الشعر في زمانه شهاب الدين المنصوري ـ ويعرف بالهائم ـ: «الحمد للَّهِ الذي أبت أسماؤه وأفعاله إلَّا أن تكون منزَّهة، وجلَّت صفته عن أن تكون مشبَّهة[1]، الذي فتح أبواب المعارف ومنح أسباب العوارف. وأشهد ألا إلٰه إلَّا اللَّه وحده لا شريك له، الذي قصرت أفعال القلوب عن معرفة قدره، ووقف التعجُّبُ عن إدراك أمره. وأشهد ألَّا إلٰه إلَّا اللَّه وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله المخصوص بجوامع الكلم، المرصوص دُرُّ لفظه المنتظم، صلىٰ اللَّهُ عليه وعلىٰ آله وصحبه الذين رفعوا منار الإسلام، ونَصَبوا في محاريبهم الأقدام، وجرُّوا في الحروب رماحهم للإقدام، ما قصر الضمير عن الإعراب، وتطاولت الأعلام.

وبعد، فقد وقفتُ علىٰ هٰذا الشرح صدورًا وأعجازًا، والمجموع الذي وقف كل عَلَم مفرد عن مضاهاته قصورًا وإعجازًا، فوجدته قد انتهت إليه الإشارة بالكف عن محاكاته، وتشبب الشعراء بموصوله في كل مقطوع من أبياته، وقد تعرَّفت نكراته، واتضحت إشاراته، وتركب تركيب مزج فقبله كل مزاج، استطبَّ[2] منه سقيم الفهوم بأسهل علاج، حتىٰ تعدَّت أفعال بيانه علىٰ القاصر من الفهم، وتنقَّلت بالوضوح من الخصوص إلىٰ العموم، فسبحان من منَّ علىٰ هٰذا الجلال بملابس الإجلال، وحلَّىٰ نجل الكمال بتاج الإكمال،

---

(١) الصواب هو نفي «التمثيل» بين صفات رب العالمين وصفات المخلوقين، أما نفي «التشبيه» فلم يأتِ به كتابٌ ولا سنة، وللإمام ابن تيمية تحرير دقيق عن الفرق بينهما، تراه في تعليقي علىٰ «موعظة المؤمنين» للإمام القاسمي ص(٤٣ ـ ط: دار ابن الجوزي بالدمام).

(٢) **استطب**: استشفىٰ.

فللَّه دَرُّ ينبوعه، ودُرُّ مجموعه، فلقد جمعه جمع تصحيح، وبالغ في استنباط اللباب والتوضيح، فلو رآه الكسائي لخلع عليه وشاحيه، أو ابن عصفور لطار إليه بجناحيه، ولو رآه المبرد لسخنت من حسدٍ عيناه، أو جاراه ثعلب لاستعجم فصيحه وظل يعدو في الفلاة، ولو عاصره الرماني لأخرجه من قشره وعصره، أو أبو حيان لأنضب بحره ونَهره، هٰذا وهو أول ما ترعرع في زهرة العمر ونشا، وشرب من كؤوس الآداب فانتشىٰ، ذٰلك فضل اللَّهُ يؤتيه من يشا.

للَّـــهِ درُّ الجـــلالِ نجـــلا	في درجـاتِ الكمـال حَـلَا
كـم مـشكلٍ عاطـلٍ كـساه	مـن لفظه عـسجدًا وحَـلّا».

ولما وقف شيخنا الإمام تقي الدين الشمني علىٰ هٰذا التقريظ الذي للمنصوري، أعجبه وكتبه بخطه في «تذكرته»، وناهيك بِهٰذا من الشيخ.

وكتب الفاضل الأديب نور الدين الذيبي علىٰ كتابي «النفحة المسكية»:

أبـدعت يـا حـاوي الكمـال مـصنفًا	بهــر النهــىٰ مــنه عظــيم جلالــهِ
هٰـذا هـو الـسحرُ الحـلال وحـبذا	ســحر البـيان وســكرتي بحلالــهِ

وكتب المذكور ـ أيضًا ـ علىٰ مسودة «شرح شواهد تلخيص المفتاح»:

أعقـدٌ علـىٰ جِـيد المجـرَّة قـد طفا	مـن الزهـر أم زهـر الـرياض تفـوقا؟
أم الـشادن الـشادي بألحـان معـبدٍ	يكـــرر أوصـــاف الجـــلال فـــشنفا
هـو البحـر إلّا أنـه العـذبُ في اللها	سـوىٰ أن فـيه الـدر يـوجد أحـرفا
كـأن الـدراري كــن طـوع بـنانه	يــصرِّفُها أنَّــىٰ يــشا أن يــصنفا
فــيفديه منــي نــورُ عينــي وإنــه	أجـلُّ وأبهـىٰ مـن مـناها وأشـرفا
وأســـأله تخـــريج باقـــي شـــواهد	شـواهد عـند الحبـر للبحـر بالـوفا
فدم ماجدًا مولـىٰ يـؤمَّل في الحجا	ويقـصد مـن أقـصىٰ الـبلاد ويعـرفا

وكتب الفاضل خليل الذهبي من أهل دمشق علىٰ كتابي «بزوغ الهلال في الخصال الموجبة للظلال»:

لجلال دين اللَّه فضلٌ زائد ... ما مثله واللَّهِ في أمثالِهِ
جمع الخصال الموجبات لظله ... أكرم بها وخلالِهِ وظلالِهِ

وقال شاعر العصر شمس الدين القادري علىٰ كتابي «تاريخ مصر»:

جلال الدين يا لك من جلال ... تنكب عن علاه الفرقدانِ
وأهداك الذكاء ذكاء ذكاءٍ ... وبدرُ علاك مسعود القرانِ
دنا لمقامك الناس ادِّعاءً ... وأبعد ما يرىٰ منه التداني
وأنت بحلبةِ العلماء طِرف ... يفوت الطرف مع شد العنانِ
وقد أحرزت سبقًا كالمجلىٰ ... إلىٰ أقصىٰ المدىٰ يوم الرهانِ
وكم أتعبت في مضمارِ علمٍ ... يراعًا صامتًا ذلق اللسانِ
يجيبك إذ تجوبُ به جيوبًا ... عن السحر الحلالِ من البيانِ
ومن مدد الإلٰه وطول مدٍّ ... جنىٰ زهر البديع من المعاني
وللباري تعالىٰ عن شريك ... لدىٰ الظلماء مصحوب البنانِ
بمحراب الطروس له سجود ... بخمس ركَّعٍ قبل الأذانِ
وكم أطلعتَ بالتاريخ وجهًا ... يزين سناه مرآة الزمانِ
وكتبك بالنهىٰ في كل فنٍّ ... كجنَّاتٍ مَشِيدات المباني
بها ما تشتهي وتلذُّ نفس ... وعين بالأمالي والأماني
وأحكمت الفروع علىٰ أصول ... أحب إلىٰ الفهوم من الجنانِ
فروع للنهىٰ دانٍ جناها ... إذا ما مسن بالورق الحسانِ

وإن القادري لمدح ما قد ... بلغتَ لعاجزٍ في كل آنِ
وإن حاولت جمع عيون مصرٍ ... بعصرك جمع فضل وامتنانِ
فجمعهم لذكرك جمع شملٍ ... لأنك عين أعيان الزمانِ

وكتب القادري ـ أيضًا ـ علىٰ كتابي «فتح الجليل للعبد الذليل»، وهو الذي استنبطتُ فيه من قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾ الآية: مئة وعشرين نوعًا من أنواع البديع: «الحمد للَّهِ الذي جلَّىٰ بجلال الدين مرآة البديع والبيان، فأظهر بها وجه الصواب لإنسان كل عين، وأقرَّ بها عينَ كل إنسان، وصلواتُه علىٰ سيدنا محمد الممدوح في كتابه المسطور، الذي نوَّر بهدايته ظلمات الضلال، وأخرج به المؤمنين من الظلمات إلىٰ النور، فهو أنصح من أزال بنصيحته الغينَ عن القلوب، ومدح بنون وصاد، وأزين زين لبس اللام للجهاد، وباء بالنصر، وهو أفصح من نطق بالضاد، صلىٰ اللَّه عليه وعلىٰ آله وأصحابه، ما تبسم بارق لبكاء سحابه.

وبعد، فقد وقف العبدُ علىٰ ما أجراه اللَّهُ علىٰ لسان سيدي من فيض مننه المنيفة، لبيان ما خفي عن كثير من الناس من دُرر البلاغة المنتظمة في سلك الفصاحة من عقود الآية الشريفة من البديع الذي لم يأتِ بمثله بديعُ الزمان، ولم ينسج أحدٌ علىٰ منواله ممَّن حاك حُلل المُلح من أهل علمي المعاني والبيان، فكنتَ المجلِّي في حلبة السبق الذي لم يدركه في مضمار البلاغة التالي، والسهم الذي فوَّقته يد العناية فأصاب من مرام العلم غرض المعالي، فيما رقمه في مصنفه الذي سماه لجلالته: «فتح الجليل»، أقر اللَّهُ به وبمصنفه عين كل محب وخليل، فلم يبتغ ناظري عن سكن محاسنه ارتحالًا، واستخفَّني الطربُ حتىٰ اطَّرحتُ الأدب وأنشدت بعد تأمله ارتجالًا:

لقد أبقىٰ كمال الدين خيرًا ... وبحرًا لا يكدِّره الورودُ
جلا كأسًا به للرُّوح راح ... كأن حُبابها الدر النضيدُ

ضياء بديعها كالشمس دانٍ ... وفي الإدراكِ مدركه بعيدُ

جلال الدين يا لك من جلالٍ ... جلا للناس معنًىٰ لا يبيدُ

من التأويلِ عن سيال ذهنٍ ... بقدح الفكر ليس به جمودُ

وفقتم بالذكاء ذا ذُكاءٍ ... فنار حجاك ليس لها خمودُ

كأن فهومكم روضٌ حَمَتْه ... عن الناس الأساودُ والأسودُ

ودُرٌّ دونه القاموس أعيا ... علىٰ الغواص جوهرُه الفريدُ

وكم ورق سبكت به نُضارًا ... يراه من له نظرٌ حديدُ

حديثًا في القديم يدومُ منه ... علىٰ مر الجديدين الجديدُ

ولو طالت يدا شخص بعلمٍ ... إلىٰ الجوزا وساعده السعودُ

لصافحت الذراع بصدق عزمٍ ... طويلِ الباعِ وافره مديدُ

وعين مثل طرف النجم أمسىٰ ... يجافيها بهمتك الهجودُ

وأنت مقلَّد في كلِّ علمٍ ... بجيِّده يقلد منك جيدُ

وكم حليت جيد الذكر عقدًا ... بحلٍّ دون حلواه العقيدُ

فرائد بحر علمك يزدهيه ... بحلٍّ من فوائدك العقودُ

ولا طرف من الآثار إلَّا ... وطارفها لحفظك والتليدُ

سقىٰ عهدًا لجدك من سيوط ... عهاد بالوفاء لها عهودُ

وما برحت يراعك في ركوع ... بمحراب الطروس لها سجودُ

بجامع فضلكم يَقرا ويرقىٰ ... بفضل صلاتهن المستفيدُ

بجاه محمدٍ صلىٰ عليه ... إلٰه الخلق ذو العرش المجيدُ[1]

---

(١) لا يشرع التوسل بجاه الحبيب ﷺ، ولم يثبت دليل بمثل هٰذا، وخيرُ من فصَّله وقعَّده شيخ =

وقال القادري ـ أيضًا ـ مشيرًا إلىٰ هٰذا الكتاب، وإلىٰ قصة الاجتهاد، وأنشده في الإملاء:

شجاك بربع العامرية معهد ... به أنكرت عيناك ماكنت تعهدُ
ترحَّل عنه أهله بأهلة ... بأحداجها غيدٌ من العِين خرَّدُ
كواعبُ أترابٌ حسانٌ كأنها ... بدورٌ بأغصانِ النقا تتأودُ
ومما شجاني فوق عودٍ حمامةٌ ... ترجِّع ألحانًا لها وتغرِّدُ
كأن بدمعي الكف منها مخضبٌ ... وبالحزن مني الجيدُ منه مقلَّدُ
وبي غادةٌ كالشمس في أفق حسنها ... نأت وبقلبي حرها يتوقدُ
ولو هددت رضوىٰ بتبريح هجرها ... لأمسىٰ من التهديد وهو مهددُ
خفيفة أعطاف نشاوىٰ من الصبىٰ ... ثقيلة أرداف تقيم وتقعدُ
من النافثات السحر في عقد النهىٰ ... بنجلاء عنها سحر هاروت يسندُ
وعيني تروِّي عن معين دموعها ... وسمعي عن عذل العذور مسددُ
وأعجبُ من جسم حكىٰ الماء رقةً ... يُقِلُّ بلطفٍ قلبها وهو جلمدُ
وجناتِ وجْناتٍ بماء نعيمها ... علىٰ النور نار أصبحت تتوقدُ
مهاة إذا استنت بعود أراكة ... علىٰ متن سمطي لؤلؤ يترددُ
تريك ثنيات العقيق ببارقٍ ... جلاليِّ النقا منه العذيب المبردُ
كأن بفيها من سنا العلم جوهرًا ... جلاه جلالُ الدين فهو منضدُ
إمامُ اجتهادٍ عالمُ العصر عاملٌ ... بجامع فضل ناسكٌ متهجدُ
ويحسُدُ طرفُ النجم بالعلم طرفه ... إذا بات ليلًا فيه وهو مسهَّدُ
ويقدح زندَ العزم زند ذكائهِ ... فيصبح منه فكره يتوقدُ

= الإسلام تقي الدين ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتابه العظيم: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة».

ومن مدد المولىٰ وعين عنايةٍ وتوفيقه يحيا ويحمىٰ ويحمدُ
ومجتهد قد طال في العلم مدركًا وباعًا ففي كل العلومِ له يدُ
ومستنبط من آيةٍ بعد آيةٍ تُلي آية الكرسي معنىٰ يُخلَّدُ
فوائد أشتات البديع التي بها تفرد فيها جمعه فهو مفردُ
وأنواعها عشرون مع مئة وقد توحد فيها بالذكا فهو أوحدُ
ولم يكن للماضين في الجمع مثلها فسحقًا لمن للفضل في الناس يجحدُ
فحُقَّ له دعوىٰ اجتهادٍ لأنه هو البحر علمًا زاخر اللج مزبدُ
عليمٌ بآلات اجتهادِ أولي النهىٰ أئمة دين اللَّه من حيث يقصدُ
فمن ذاك علم بالكتاب وسنةٍ تبين ما في بحره فهو موردُ
وما فيهما من مجملٍ ومفصلٍ ومن مطلق ينفكُّ عنه المقيَّدُ
وفحوىٰ خطاب ثم مفهوم ما به يدلُّ علىٰ مفهومه حيث يوجدُ
ومعرفة الإجماع فهي لدينا ثلاث عليها بالخناصر يعقدُ
وباللغة الفصحىٰ من العرب التي بها نزل الذكر العزيز الممجدُ
ومعرفة الأخبار ثم رواتُها عدولًا ومن بالطعن فيها ترددُ
وبالعلم بالفرق الذي بين واجبٍ وندبٍ وما فيه الإباحةُ تقصدُ
وما بين حظرٍ موبقٍ وكراهةٍ وتقييدها والعلم نعم المقيدُ
وفي النحو والتصريف للمرء عصمةٌ من اللحن فاللحانُ باللحن مكمدُ
ومعرفة الإعراب أرفع مرتقًىٰ فطوبىٰ لمن يرقىٰ إليه ويصعدُ
وعلم المعاني والبيان كلاهما مراقٍ إلىٰ علم البديع ومصعدُ
وسلطان منقول الفقيه متىٰ تجد وزيرًا من المعقول فهو مؤيَّدُ
وإن الجلالي السيوطي للهدىٰ لكوكبٌ علم بالضيا يتوقدُ

وقد جاد بيت العلم روضة أصله … فطاب له بالعلم فرع ومَحتِدُ
وذي حسدٍ مغرًىٰ بتعداد فضله … علىٰ نفسه يبكي أسًىٰ ويعدِّدُ
فلو أبصر الكفارُ في العلم درسه … وقد شاهدوا تقريره لتشهدوا
فخذها جلالَ الدين في المدح كاعبًا … لها جِيدُ حسنٍ بالنجوم مقلدُ
ولا تبتئس من قولِ واشٍ وحاسدٍ … فما برحت أهل الفضائل تُحسَدُ
ومن لحظت مسعاه عينُ عنايةٍ … فطرف أعاديه مدىٰ الدهر أرمدُ
وبالعلمِ من يؤمن بوعدِ إلٰههِ … فإن بوعد الفوز موعده غدُ
وحيث وَهَىٰ ثوبُ اجتهادٍ فذو العُلىٰ … يقيض في الدنيا له من يجددُ
بمن أخبر المختارُ عنهم وإنهم … لطائفةٍ بالحق للدين تعضدُ
بإخلاصهم لا الهجو يومًا يسوؤهم … ولا سرهم مدحُ الذي راح يحمدُ
وهٰذا اعتقاد المؤمنين أولي النهىٰ … فلا يكُ في هٰذا لديك ترددُ
وإن جلال الدين منهم فإنه … بيمنىٰ علومِ الدين سيفٌ مجردُ
وإن القوافي ضِقنَ ذرعًا عن الذي … له من تصانيف فليست تعددُ
وإن الفقير القادريَّ لعاجزٌ … عن المدح في علياه إذ يتقصدُ
وقاه إلٰهُ العرشِ من كل محنةٍ … وما أضمرتْ يومًا عداهُ وحُسَّدُ
بجاه رسول اللّٰه أحمد مرسلٍ … بأمداحه جاء الكتاب الممجدُ[1]
عليه مع الآل الكرام وصحبه … صلاة علىٰ طول المدىٰ تتجدد

❁ ❁ ❁

(١) أشرنا ـ قريبًا ـ إلىٰ عدم مشروعية التوسل بجاه الحبيب ﷺ.

فصل

[بَدءُ اشتهارِ مصنفاتِ الْمُؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ]

ومن سنة خمس وسبعين أخذت مصنفاتي تسير في الآفاق، حدثني بعض أصحابي أنه رأىٰ منامًا يتعلق بي، فقصَّه علىٰ الشيخ الصالح محب الدين الفيومي ـ الذي كان يعظ الناس بجامع عمرو ـ ، فقال له في تأويله: «ما يموت حتىٰ ينتشر علمه بالمشرق والمغرب».

ففي هٰذه السنة قدم من المغرب الشيخ الفاضل الصوفي يحيىٰ بن أبي بكر المشهور بـ«ابن المجحود المصراتي»، فاشتَرىٰ من تصنيفي: «تكملة تفسير الشيخ جلال الدين المحلي»، و«شرح ألفية المعاني»، و«شرح النقاية»، و«الكلم الطيب»، وسافر بها إلىٰ بلاده.

ثم قدم هٰذا الرجل سنة اثنين وثمانين بإخوته، فسمع هو وإخوته مني الحديث وكتبوه عني، وأخبرني أن مؤلفاتي التي أخذها تداولها الناس في بلده واشتغلوا بها، وأخذ معه في هٰذه الكرة من تأليفي: «الإتقان في علوم القرآن»، و«التوشيح علىٰ الجامع الصحيح»، و«تاريخ الخلفاء»، و«البديعية».

وفي سنة أربع وسبعين سافر بعض أصحاب والدي إلىٰ البلاد الشامية والحلبية وبلاد الروم، [و]بصرىٰ وإسطنبول، صحبة قاصد السلطان ـ وهو الأمير يشبك الجمالي ـ ، فأدخل معه إلىٰ تلك البلاد جملةً من مصنفاتي كـ«الإتقان»، و«جمع الجوامع في العربية»، و«شرحه»، و«نظم جمع الجوامع في الأصول»، و«شرحه»، و«ألفية المعاني»، و«شرحها»، و«النقاية»، و«شرحها»، و«شرح التقريب»، و«أصول النحو»، و«أسباب النزول»، و«شرح ألفية العراقي»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«ألفية الحديث»، و«ألفية النحو»، و«الأشباه

والنظائر»، وجملةً كثيرةً من المؤلفات المختصرة، فلعل الكتب التي دخلت إلىٰ هٰذا الوجه من مؤلفاتي تزيد علىٰ المئة، فإنه كثر تردده من سنة أربع وسبعين إلىٰ وقتنا هٰذا ـ وهو سنة تسعين ـ من مصر إلىٰ الشام، ومن الشام إلىٰ مصر، يأتي كل مرة فيأخذ جملة العشرين مؤلَّفًا وأكثر، ويذهب بها، ويأتي فيأخذ جملةً أخرىٰ... وهٰكذا.

وقدم من الشام طالبٌ حسن الخط من أجل ذٰلك ـ يقال له نور الدين بن البيطار ـ ، فأنزلته بخلوتي في الشيخونية، وأقام أكثر من سنة يكتب من مؤلفاتي، إلىٰ أن حصَّل منها أكثر من ثلاثين كتابًا، وذهب بها إلىٰ الشام، ثم قدم مرةً أخرىٰ وكتب أكثر من عشرين وذهب بها.

وفي سنة تسع وسبعين سافر بعض تلامذتي إلىٰ الحجاز، ومعه «الأشباه والنظائر»، فكتبها منه طالب من اليمانيين، وذهب بها إلىٰ بلاد اليمن، ورآها معه قاضي الحجاز ابن ظُهيرة، فاستكتب منها نسخة، ثم أرسل إلىٰ صديقه الشيخ عبدالقادر بن شعبان ليكتب له: «تكملة تفسير الجلال المحلي»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«ألفية الحديث»، فكتبها له، ثم سافر رجل من تلامذتي إليهم في سنة سبع وثمانين، ومعه جملة كثيرة من مؤلفاتي كـ«الإتقان»، و«شرح البخاري»، و«شرح ألفية المعاني»... وغير ذٰلك، فاشتَروها منه.

وقبل هٰذا بسنتين قدم ابن عمه ...[1] ابن أبي القاسم ابن قاضي القضاة أبي السعادت بن ظهيرة، فكتب «ألفية الحديث» ـ نظمي ـ ، وقرأها عليَّ قراءة بحث، وسافر بها، و«بالخصائص الصغرىٰ».

وفي سنة ثمان وثمانين سافر رجل آخر من طلبتي إلىٰ الحجاز، ومعه جملة من كتبي، منها مجلد من «التفسير المأثور»، فاشتروها منه.

وسافر ـ أيضًا ـ في هٰذه السنة سيدي عبدالرَّحمٰن ولد شيخنا الشمني،

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ .

ومعه جملة من كتبي، ومن ذٰلك قطعة من كتاب «المعجزات»، فاشتروها منه، فامتلأت البلاد الحجازية والشامية من مصنفاتي.

ثم قدم قاصد ملك الهند، فطلب التقليد من الخليفة أمير المؤمنين المتوكل علىٰ اللَّه، فأشار أمير المؤمنين بأن أؤلف كتابًا يجمع ما ورد في فضل بني العباس، وكتب بالذهب واللازورد[1]، وسُيِّر إلىٰ سلطان الهند، ولا أتحقق أنه دخل في الهند من مؤلفاتي إلَّا هٰذا الكتاب.

وفي سنة اثنين وثمانين سافر رجل إلىٰ بلاد التكرور، فصحب معه من مؤلفاتي: «النقاية»، و«كتاب البرزخ»، و«نظم جمع الجوامع»، و«ظل العرش»، فوصلت إلىٰ هناك، وفُرقت علىٰ الطلبة، فتداولوها كتابةً وقراءةً.

قم قدم منهم شيخ وقد كتب «النقاية» من هناك، فقرأها عليَّ، وأخذ معه «الإتقان»، و«الخصائص الصغرىٰ»، و«شرح النقاية»، وقطعةً من «أسرار التنزيل»، وغير ذٰلك، وسافر بها.

ثم في سنة تسع وثمانين قدم ركب التكرور، وفيه السلطان والقاضي وطائفة من الطلبة، فجاؤوني بأسرهم، وأخذوا عني العلم والحديث، وقرؤوا عليَّ طائفةً من مصنفاتي، وأخذوا جملةً أخرىٰ من مصنفاتي ـ فوق العشرين ـ كـ«شرح البخاري»، و«شرح التقريب»، و«المعجزات»، و«البدور السافرة عن أمور الآخرة»، و«تاريخ الخلفاء»، و«الإكليل في استنباط التنزيل»، و«ألفية الحديث»، و«ألفية النحو»، و«شرح ألفية ابن مالك»، و«شرح ألفية المعاني»، و«شرح نظم جمع الجوامع»، و«تناسق الدرر في تناسب السور»، و«البديعية»، و«الحبل الوثيق»، وغير ذٰلك، وقدم صحبة القاضي من ابن عمه خادمٌ خصي هديةً لي، وسأل سلطان التكرور أن أكلم له أمير المؤمنين في أن يفوِّض إليه أمر بلاده؛ لتكون ولايته صحيحةً بالشرع، وأرسلت إلىٰ أمير المؤمنين في ذٰلك، ففعل، وأنشأت له أنا التقليد، وسيأتي بنصه.

(١) **اللازورد**: حجرٌ يُكتب به لونه كلون السماء.

وفي ذي القعدة من هٰذه السنة قدم وزير سلطان الهند العالِم الفاضل محب الدين نعمة اللَّه اليزدي، فأرسل يطلب من بعض تلامذتي شيئًا من مصنفاتي، فأرسل إليه صحبة منها، ثم جاءني الوزير المذكور إلىٰ الروضة، وبحث معي في عدة مواضع من كتاب «همع الهوامع»، فوجدته رجلًا عالمًا يفهم العلم ويذوقه، فتكلمت معه إلىٰ أن سلَّم.

ثم سألني أن أحدثه بشيءٍ من لفظي، فحدثته بـ«عشارياتي»، وكتبت له إجازةً، ثم طلب أشياء يشتريها من مؤلفاتي، يصحبُها معه إلىٰ بلاد الهند، وسألني عن لبس فرو السنجاب المخنوق، وأن أكتب له الجواب علىٰ طريقة الاجتهاد، فكتبت له الجواب علىٰ حد ما سأل، وسميته: «تحفة الأنجاب بمسألة السنجاب».



❁ [فصل] ❁

ذكر نعمة اللَّه عليَّ في أن أقام لي عدوًّا يؤذيني، وابتلاني بأبي جهل يغمصني كما كان للسلف مثل ذلك[(١)]

قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ...﴾ الآية [الأنعام: ١١٢].

وأخرج الحاكم في «مستدركه» عن أبي سعيد الخُدْري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**أشدُّ الناس بلاءً الأنبياء، ثم العلماء، ثم الصالحون**»[(٢)].

● ورأيتُ في كراسة لأبي حيان قال: «أوحىٰ اللَّهُ في الإنجيل إلىٰ عيسىٰ ابن مريم: لا يَفقد النبيُّ حرمته إلَّا في بلده».

● وأخرج البيهقي في «المدخل» من طريق الحسن بن صالح قال: «قال كعبٌ لأبي مسلم الخَوْلاني: كيف تجد قومك؟ قال: مُكرِمين مطيعين. قال: ما صدقتْني التوراةُ إذن! ما كان رجلٌ حكيمٌ في قومه قط إلَّا بغَوا عليه وحسدوه».

● وأخرج ابن عساكر في «تاريخه» من طريق محمد بن سُوقة، عن عبدالواحد الدمشقي، قال: «قيل لأبي الدرداء: ما بالُ الناس يرغبون فيما عندك من العلم، وأهل بيتك جلوسًا[(٣)] لاهين؟ فقال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**أزهدُ الناس في الأنبياء وأشدُّهم عليهم الأقربون، وذٰلك فيما أنزل اللَّهُ**:

---

(١) راجع ـ لزامًا ـ ما ذكرتُه عن هٰذا الباب في المقدمة.

(٢) صحيح: رواه الحاكم (١/ ٩٩)، وأبو يعلىٰ (١٠٤٥)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٩٧٧٤)، وفي «الكبرىٰ» (٣/ ٣٧٢)، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسَّنه الشيخ حسين الداراني عند أبي يعلىٰ.

(٣) في المطبوع: «جلوس»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

﴿وَأَنذِرۡ عَشِيرَتَكَ ٱلۡأَقۡرَبِينَ ٢١٤﴾ [الشعراء]»، ثم قال: «**إن أزهد الناس في العالِم أهله حتىٰ يفارقهم**»[(١)].

وأخرج أبو نُعيم في «الحلية» عن أبي الدرداء قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: «**أزهدُ الناس في العالم أهلُه وجيرانه**»[(٢)].

وأخرج ابن عديٍّ في «الكامل» عن جابر قال: قال رسول اللّٰه ﷺ: «**أزهد الناس في العالم أهلُه وجيرانُه**»[(٣)].

● وأخرج ابن عساكر عن محمد بن جَحَادة: «أن كعبًا لقي أبا مسلم الخَولاني، فقال: كيف كرامتُك علىٰ قومك؟ قال: إني عليهم لكريم. قال: إني أجد في التوراة غيرَ ما تقول! قال: وما هو؟ قال: وجدتُ في التوراة أنه لم يكن حكيمٌ في قوم إلَّا كان أزهدُهم فيه قومه، ثم الأقرب فالأقرب، فإن كان في حسبه شيءٌ عيَّروه به، وإن كان عمل برهةً من دهره ذنبًا عيَّروه به».

...[(٤)].

● وقال: «ما كان كبيرٌ في عصره قط؛ إلَّا كان له عدوٌّ من السِّفلة، فكان لآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إبليس ـ لعنه اللّٰه ـ، وكان لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ نمرود ـ لعنة اللّٰه ـ، وكان لموسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فرعون ـ لعنه اللّٰه ـ، وكان لنبينا محمد ﷺ أبو جهل ـ لعنه اللّٰه ـ». هٰذا كلامه.

قلتُ: وكان للحسن مروان بن الحكم...[(٥)].

وكان لابن عمر عدوٌّ يعبث به إذا مر.

---

(١) موضوع: رواه ابن عساكر (٣٧/ ٢٩١)، وحكم عليه الشيخ الألباني **بالوضع** في «ضعيف الجامع» (٧٩٥)، و«الضعيفة» (٢٧٥٠).

(٢) موضوع: انظر السابق. ولم أقف عليه في «الحلية»، واللّٰهُ أعلم.

(٣) موضوع: رواه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٢٨)، وحكم عليه الشيخ الألباني بالوضع في الموضع السابق من «الضعيفة».

وخلاصة الأمر: أن هٰذا الكلام لا يثبت عن نبينا ﷺ، وإنما قاله عِدَّةٌ من السلف الصالح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

(٤) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

(٥) بياض في الأصل ـ كما في المطبوع ـ.

● فروىٰ ابن عساكر في «تاريخه» أنه مر عليه يومًا، فعبث به، فالتفت إليه ابن عمر وقال: «إن للَّهِ يومًا يخسرُ فيه المبطلون».

ومن المعلوم في كتب الحديث والتاريخ ما قاساه ابن عباس من نافع بن الأزرق، وما أسمعه من الأذىٰ، وما تعنَّته به من الأسئلة، وأسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس مشهورة مروية لنا بالإسناد المتصل، مدوَّنةً في ثلاث كراريس، وقد سقت غالبها في «الإتقان».

● وقول نافع لرفيقه: «قم بنا إلىٰ هٰذا الذي نصَّب نفسه لتفسير القرآن بغير علم حتىٰ نسأله، ورد ابن عباس عليه بأبلغ ردٍّ».

ومن المعروف في «صحيح البخاري» وغيره ما قاساه سعد بن أبي وقاص ـ أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ـ من جهال أهل الكوفة، وشكواهم إياه لعمر بن الخطاب، حتىٰ قال له عمر: «شكوكَ في كل شيء حتىٰ قالوا: إنك لا تُحسن أن تصلي!».

فانظروا باللَّهِ إلىٰ الذين أسلموا البارحة، يزعمون في صاحب رسول اللَّه ﷺ الذي كان يسمىٰ «ثُلثَ الإسلام أو رُبعَه» أنه لا يُحسن الصلاة!!.

وكذٰلك من المعلوم ما قاساه الإمام مالكٌ من أهل عصره لما برز عليهم، وما قاساه الإمام الشافعي من أهل مصر لما ألف الرد علىٰ مالك، واضطرب البلد حتىٰ كاد البلد يفتتن.

وأما ما قاساه البخاري من أنداده، والغزَّالي من أعدائه، وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين، فشيء كثير، وقد اجتمعوا كلهم عند اللَّه، وظهر لهم المُحقُّ من المبطل، والأرفع رتبةً عند اللَّه من غيره، وظهر لنا مصداق ذٰلك في هٰذه الدار ببقاء كلام هٰذه الأئمة وانتشاره وظهوره، واضمحلال من رد عليهم وطمس ذٰلك ودثوره[1].

وفي ذي القَعدة سنة تسع وسبعين، أثار بعض الجهال عليَّ ثائرةً بسبب

(١) **الطمس والدثور**: المحو والإزالة.

مسألة الحلف بالطلاق علىٰ غلبة الظن، وهٰذا الرجل كان اشتغل بشيءٍ من العلم علىٰ بعض الشيوخ الموجودين ـ كالجلال البكري، والشيخ شمس الدين الباني، وهو بالنون نسبةً علىٰ «بانة» قرية بالجيزية، لٰكنه اشتهر علىٰ ألسنة الناس: البامي بالميم ـ، ولم يرُق هٰذا الجاهل عن درجة المبتدئ فضلًا عما سوىٰ ذٰلك، حتىٰ حدثني سيدي يحيىٰ الكِرماني أنه سمعه يذكر واو الثمانية، وأنها في القرآن.

قال سيدي يحيىٰ: فقلت له: هٰذا كلام مردود، قال: فأنكر ذٰلك عليَّ، وقال: هي في القرآن. قال: فقلت له: رده ابن هشام في «المغني».

فانظر إلىٰ من وصلت رتبته أنه لا يعرف كلام الناس في هٰذه المسألة، وهٰذا أبدًا حاله، كلما سمع عني شيئًا من التدقيقات البديعة والتحقيقات المنيعة، تعجب منه، وبالغ في إنكاره لفرط جهله.

ومما وقع منه: أني قررتُ في الدرس أقوال الناس في الصلاة الوسطىٰ، ووصَّلتُها إلىٰ عشرين قولًا، ثم أخذت أرجح القول بأنها الظهر، وأقيم عليه الأدلة الساطعة، فدار علىٰ الناس، وشنَّع عليَّ بكوني رجحتُ أنها الظهر، وإنما هي العصر[1]! فانظروا ـ باللّٰهِ ـ يا أولي الألباب، من وصل في قلة العقل إلىٰ هٰذا الحد!.

وهٰذه المسألة ـ أعني مسألة الحلف بالطلاق علىٰ غلبة الظن ـ أول أمرها أني كنت في مجلس شيخنا البلقيني، وفي المجلس علامة الشام الشيخ نجم الدين ابن قاضي عَجَلون، فقال له شخص من الطلبة الحاضرين: يا شيخ نجم الدين، سمعت أنكم تقولون في مسألة الحلف علىٰ غلبة الظن شيئًا غريبًا! فغمزه الشيخ نجم الدين، وأشار إليه بإصبعه علىٰ فيه أن اسكت، فلما خرجنا من المجلس أعاد عليه القولَ ونحن ماشون، فقال الشيخ نجم الدين: الذي نشأنا عليه في بلادنا، ورأينا أشياخنا يُفتون به هو الحِنث، فلما قدمنا إلىٰ

(١) هٰذا هو الصواب؛ إذ قد ثبت الحديث الصحيح به عن المعصوم ﷺ.

مصر وجدنا الأمر فيها علىٰ خلاف ذٰلك فسكتنا، فقال له: ما توضحون لنا ما عندكم؟ فقال: نخشىٰ أن تقوموا علينا كما قاموا في مسألة السنجاب. قال: إنما قصدي الفائدة، ولا يقف عليه أحد(١). فقال: أما كتاب مفرد فلم أفعل، لٰكني ذكرتُ شيئًا في كتابي «التحرير»، فتعالَ إلىٰ البيت فانظره. وافترقنا، وما أدري هل ذهب إليه أو لا.

وتعلقت هٰذه المسألة بقلبي، وما وقع لي شيء قط وأعجلتُ النظر فيه، ولا سمعت ـ أو رأيت ـ شيئًا قط ونسيتُه، فصرتُ أتطلب النظر في هٰذه المسألة، فاتفق أن استعرت مجموعًا من خزانة محمود بخط العلامة شمس الدين ابن القماح ـ أحد مشايخ التاج ابن السبكي ـ ، فوجدته ذكر فيه فصلًا طويلًا في هٰذه المسألة من كلام قاضي القضاة تقي الدين ابن رزيِّن ـ تلميذ ابن الصلاح ـ ، وقرر فيه الحنث فيما إذا كان النسيان في اليمين بأن حلف علىٰ الماضي، وعدم الحنث فيما إذا كان النسيان في الفعل بأن حلف علىٰ المستقبل، وخالف شيخه ابن الصلاح، حيث قال بالحنث في الأمرين معًا، وقرر بين الحالين فرقًا حسنًا، فأعجبني ذٰلك جدًّا، فلما صنفت كتاب «الأشباه والنظائر»، ذكرتُ فيه المسألة، ولخصت فيها كلام ابن رزين، وذكرت ما يعضده من كلام النووي.

فاتفق أني أقرأت «المنهاج» تقسيمًا بالجامع الطولوني، وكان أحد القراء عندي رجلًا يجتمع بالجاهل المُبدَإِ بذكره، فلما وصلت في التدريس إلىٰ هٰذه المسألة قررتُها غايةَ التقرير، وقرأت لهم كلام ابن رزين، وأوضحت لهم الفرق بين الحالين، وقلت لهم: إن أهل الشام يُفتون في هٰذه المسألة بالحنث، وأهل مصر بعدمه، وأنا مع أهل الشام في ذٰلك، وانقضىٰ المجلس، فذهب أحد القراء إلىٰ الجاهل المذكور، فذكر له ذٰلك، فقال: هٰذا ضعيف، راجعوه؛ لعله غلطان، عسىٰ يرجع.

(١) أي: لن يعرفه أحد.

فانظروا ـ باللَّهِ ـ ما أكثرَ جهلَ هٰذا وقلةَ عقله! ما لقي في ذٰلك المجلس من يأخذ له نعلًا فيصفعه به، ويقول له: تكلم في شُغلك! انظر باب اللوق، ورَبْع فسوق، أو دكان سوق! ولٰكن ما زالت الكلاب تنبح إذا رأت الأسد، والهرُّ ينتفخ ويظن أنه يحاكي السبع، والناموسة تظن أنها بخرطومها تضاهي الفيل! وله عشراء وأعوان بعضهم يشاركه فيما هو مشهور عنه، وبعضهم يخالطه في لعب الشطرنج. وأشدهم معاونةً له جناحان: جناح أبيض يغلب عليه الحمق وسوء التدبير، حتىٰ الوليد ليمكنه أن يسجنه بشعرة، وهو مع ذٰلك يدعي المعقول التام والمعرفة، ويزعم أنه يقدر يدبِّر المملكة فضلًا عما دونَها، وجناح أسود يغلب عليه المكر والخبث وسواد الباطن، وهو مع ذٰلك دجالٌ كذاب عامي محض، لو سئل عن مسألة الاستنجاء لم يحسن جوابَها، ويتشدق في الأسواق بأنه مفيد الطالبين، لو استفتيتُ عن كذا لأفتيت، وهو عبارة عن سوقيٍّ لا يدري قبيلًا من دَبير.

ومما اشتد ضحكي منه: ما بلغني عنه أنه قال في مجلس أقضىٰ القضاة وعين الحنفية الشيخ خير الدين الشنشي لخصمه، وقد قال له كلمات: أتقول لي هٰذا وأنا يجلس في حلقتي ستون طالبًا؟! وهو لو أراد أن يجتمع عنده ستون قطًّا لم يقدر علىٰ ذٰلك! فانظروا ـ يا رجال ـ إلىٰ هٰذا القليل الحياء، ما كفاه أن يقول مثل ذٰلك علىٰ الدكاكين بين الدلالين حتىٰ يقوله في مجالس قضاة المسلمين!.

فلما رجع إليَّ ذٰلك القارئ واستثبتني فيما قلتُه، صممت علىٰ مقالتي، فرجع إليه وأخبره، فذهب واستفتىٰ أهل البلد فأفتوه بعدم الحنث، فلما بلغني قلت: لا بأس أن أصنف كراسةً أتتبع فيها نقول الأئمة في ذٰلك ليستفيدها من له غرض في الفائدة، فألفت كراسةً سميتُها: «القول المضي في الحنث في المضي»، وكانت أولًا ورقاتٍ يسيرةً، فوصلت إليه فزعم أنه كتب في معارضتها شيئًا، وذهب به إلىٰ أهل البلد، وكتبوا له عليه تقريظًا، وأن عدم الحنث هو الصواب، منهم الشيخ شمس الدين الجوجري.

وكان ممَّن ذهب إليه الشيخ شمس الدين الباني، وبينه وبين والدي رَحِمَهُ اللهُ عداوة مشهورة، وعداوة في الآباء صلة في الأبناء، وأعرف منه البغض الشديد لي، ومن جملة ما وقع منه أنه لما استُفتيت عن مسألة «الصف»، وأفتيت فيها استنباطًا، قلت لصحابنا الجمال الكِرماني ـ وهو من تلاميذه ـ: اسأله عن رأيه في المسألة، فأعاد عليَّ الجواب أنه أجاب فيها بمثل ما قلت، فلما ذهبوا إليه وأعلموه أني أفتيت بذٰلك رجع عن قوله، وأجاب بخلافه، وأفتىٰ بتعزير من قال بالأول[1]!! فانظروا إلىٰ هٰذا العالِم الذي حمله حظ نفسه علىٰ نقض قوله والإفتاء بتعزير نفسه!!.

فلما ذهب إليه في هٰذه الواقعة، كتب له التقريظ، وزاد أن من قال بالحنث يلزمه التعزير، فما رأيت له مثلًا إلَّا ما قاله الشيخ عز الدين ابن عبدالسلام في واقعة وقعت له؛ وذٰلك أنه نَهَىٰ عن صلاة الرغائب[2]، وأفتىٰ بإنكارها، فشنع عليه رجلٌ في عصره، وضرب له المثل بقوله تعالىٰ: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠﴾ [العلق]، فلما بلغ ذٰلك الشيخ عز الدين، صنف كتابًا في الرد عليه وتقرير أنها بدعة، وقال: «وأما ضربه لي المثل بقوله: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ۝١٠﴾، فأنا إنما نَهيتُ عن شيءٍ نَهَىٰ عنه رسول اللَّه ﷺ»، قال: «فرسول اللَّه ﷺ بمقتضىٰ قوله ينهىٰ عبدًا إذا صلَّىٰ!!» هٰذه عبارة الشيخ عز الدين في الرد علىٰ المشنِّع عليه[3].

وكذٰلك أقول: أنا إنما ذكرتُ شيئًا نصَّ عليه الشافعيُّ في موضعين من «الأم»، وقال به جماعةٌ من أئمة أصحابه المتقدمين، وقال به من المتأخرين ابن الصلاح، وابن رزيِّن، والقمولي، والأذرَعي، والزركشي، والكمال الدميري، والشيخ ولي الدين العراقي، فترىٰ هٰؤلاء الجماعة ـ بمقتضىٰ قوله ـ يلزمهم التعزير؟!.

---

(١) **التعزير**: عقوبة ليست لها حدٌّ معين في الشريعة، وإنما ترجع لاجتهاد الحكام والقضاة.

(٢) وهي صلاةٌ مبتدعةٌ منكرة لها كيفيات عجيبة وطرق غريبة.

(٣) وكم لأهل البدع من تحريف وتلاعب وإخراج لمعاني النصوص الشرعية عن حقيقتها!.

فإن قال: إنما أفتيتُ بتعزير من نسبه لمذهب الشافعي.

قلنا له: إنما قاله[1] هٰؤلاء ناسبين إياه لمذهب الشافعي، ولم يقولوه اجتهادًا لنفسهم خارجًا عن المذهب؛ بل هو منصوصه في «الأم».

ثم نعود ونقول: بل أنت الذي يلزمك التعزير لوجوه:

الأول: أنك أفتيتَ بحظ نفسك وعلىٰ عدوِّك، وحق المفتي أن يفتي بحكم اللّه لوجه اللّه؛ فإن المفتي موقِّعٌ عن اللّه ومخبرٌ عنه، لا عن نفسه.

الثاني: أنك زعمت: أن من نقل خِلاف المذهب يلزمه التعزير، ونحن قامت عندنا الأدلة والنقول علىٰ أن المذهب الحنث، وأن عدم الحنث خلاف المذهب؛ فإن كان من نَقل خلاف المذهب ـ علىٰ مقتضىٰ قولك ـ يلزمه التعزير؛ فأنت عندنا نقلت خلاف المذهب، فيلزمك التعزير، مع أنَّا لا نقول بذٰلك، لٰكنه جوابٌ جدلي.

فإن قال: عدم الحنث تقرر أنه المذهب.

قلنا: إنما تقرر بفتوىٰ أهل البلد، وذٰلك وحده لا يثبت المذهب، وهم معارَضون بفتوىٰ أهل الشام.

فإن قال: أخذوه من أشياخهم.

قلنا: لم يقله غير الإسنوي والبلقيني، والمذهب لا يثبت بِهٰذين وحدهما مع معارضتهما بالأئمة الذين سميناهم، ومع فروع منقولة في «الروضة» تساعدهم وتشهد لهم.

الثالث: أن إفتاءك بتعزير من قال ذٰلك حكمٌ نسبتَه إلىٰ اللّه، وأنت كاذب علىٰ اللّه فيه، فإن أكثر ما عندك أن تزعم أن قائل ذٰلك مخطئ، ولم يحكم اللّهُ ولا رسوله علىٰ مخطئٍ بتعزير ولا إثم، بل وعداه بالأجر ووعدا المصيب بأجرين، فمن أين جاء لزوم التعزير؟ ما جاء إلَّا من قبل نفسك والشيطان.

---

(١) في المطبوع «قال»، ولعل الأدق ما أثبتُّه.

ثم لما بلغني ذٰلك؛ زدت في الكراسة التي ألفتها نقولًا وأبحاثًا، وكتبها الطلبة وتداولوها بأيديهم، وأخبرني بعض الفضلاء أنه وجدت فتوىٰ بخط الشيخ ولي الدين العراقي في هٰذه المسألة، وأنه قال فيها: «كنا نفتي فيها بعدم الحنث، ثم استخرنا اللَّهَ وأفتينا بالحنث» ـ أو ما هٰذا معناه ـ.

وذكر لي أن هٰذه الفتوىٰ في «مجموع» عند سيدي جمال الدين يوسف سبط شيخ الإسلام قاضي القضاة شهاب الدين ابن حجر.

ثم في ذي الحجة أرسل سيدي يحيىٰ بن الجيعان يطلب مني المؤلف المذكور، فأرسلت له منه نسخة.

ثم في سنة ثلاث وثمانين أرسل إليَّ من الشام الشيخ برهان الدين البقاعي مطالعة يطلب فيها الكتاب المذكور، وقد بلغ أهل الشام خبرُه، فأرسلت له نسخةً، وقدم القاضي شهاب الدين بن الطباخ، فذكر لي أن أهل الشام يلهجون بذكره، واستكتب منه نسخةً ملكًا له ليعيرها لمن يريد كتابته منهم.

ثم في سنة خمس وثمانين جاءني صاحبنا الفاضل عز الدين الفارسكوري، فذكر لي أن الشيخ زكريا طلب منه نسخةً، فأعطيته نسختي، فكتب منها نسخة لنفسه، وذهب بنسخته إلىٰ الشيخ زكريا، فأقامت عنده أيامًا وردَّها إليه، وأخبرني أنه قال: كانوا قاموا عليه قومةً ومعه الحق، وهو مظلوم معهم.

وأما ذاك الجاهل، فإنه استمر كل ساعة يدندن بذٰلك في الأسواق وعلىٰ الدكاكين، وكل من رآه من سوقي أو دلَّال أو غلام أو سائس أو شربدار[(١)] أو صبي أمرد يريه الذي كتبه له أهل البلد، ويفتخر بذٰلك، ويأكل عليه الأكل في أسمطة الناس[(٢)]، ويأخذ عليه الزكاة.

ولما بلغه ما وقع بيني وبين أزدمر حاجب الحجاب من إنكاري عليه ما صدر منه في حق السُّنة والصحابة، ذهب إليه ليعينه عليَّ، وملأ مسامعه من

(١) لعل الشربدار هٰذا هو ساقي المياه.

(٢) **الأسمطة**: محالُّ الطعام التي تشوىٰ فيها رؤوس الأنعام.

ذمي، فردَّ اللَّهُ كيده في نحره، وصُرف عنه، وتردد إلىٰ سيدي علي باي بن المقر الكافلي برقوق ـ كافل الممالك الشامية، وبيدي مشيخة تربتهم ـ ، فصار يأكل رزقه، ويملأ مسامعه من ذمي، ثم إن اللَّهَ صرفه عنه.

وكنت لما ساعده الباني في سنة تسع وسبعين قلت بيتين، وهما:

قولوا لهٰذا الذي يسعىٰ ليهدم ما بناه ذو العرش من تشييدِ أركاني

اللَّهُ أسَّس لي بيت العُلىٰ قدمًا فما رجاؤك أن يبني لك الباني

وقلت نثرًا: شاهت الوجوه، وخرس اللكع، وفُضَّ فوه، ولُعن إبليس وجنوده وذووه، لقد جئتُ وأجبت، وما بؤتُ بل أصبت، وغصت اللجة، فأوضحتُ البهجة وأقمت الحجة، وحررت النقل والدليل، وميَّزت الصحيح من العليل، فعمدت سُوقةٌ مُوقة[1] إلىٰ العناد مشوقة، جهلت العلم وأضلت الحلم، لا مقدارها عرفت، ولا أهل العلم أنصفت، فلم يُفهم الخطاب ولم يُفهم الصواب، فرامت توهين المعتمد بلا سند، واستعانت بزيد وعمرو، لما حوت من الغُمُر[2] وخلت من الغَمَر[3]، وقطعنا بسيف الحق راسهم، وأزهقنا بروح العلم أنفاسهم، ومزقنا كل معتدٍ مجرم، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾ [الحج: ١٨].

ثم رتبت أسئلة تتعلق بحروف المعجم، وأخرجتها لمن أبرز قوته في هٰذه المسألة من الرؤوس، فلم يُحر أحدٌ منهم عنها جوابًا من ذٰلك الحين وإلىٰ الآن، وهو هٰذا:

الحمد للَّهِ، يقول الفقير العاجز عبدالرَّحمٰن بن أبي بكر السيوطي مناديًا بالملأ علىٰ رؤوس الأشهاد: من ادعىٰ أنه في العلم والفهم مقدم؛ فلْيُجب عما استبهم من الأسئلة المتعلقة بحروف المعجم، ومن عجز عن تحرير ألف

(١) سوقةٌ موقة: سفلةٌ حَمقىٰ.
(٢) الغُمر: الجُهَّال.
(٣) الغَمَر: الدسم. ويقصد: العلم والفهم. وهٰذا هو الذي تبدىٰ لي، والعلمُ عند اللَّه تعالىٰ.

باء تاء ثاء، فليستصغر نفسه عن أن يقرر أبحاثًا[1]، وهي هٰذه الأسئلة:

السؤال الأول: ما هٰذه الأسماء: ألف باء تاء ثاء جيم... إلىٰ آخرها؟ وما مسماها، وهل هي أسماء أجناس أو أسماء أعلام؟ فإن كان الأول، من أي أنواع الأجناس هي؟ وإن كان الثاني، فهل هي شخصيةٌ أو جنسية؟ فإن كان الأول فهل هي منقولة أم مرتجلة؟ فإن كان الأول فمم نقلت؟ أمن حروف، أم أفعال، أم أسماء، أعيان، أم مصادر، أم صفات؟ وإن كانت جنسية فهل هي من أعلام الأعيان أو المعاني؟.

السؤال الثاني: من وضع هٰذه الحروف؟ وفي أي زمن وُضعت؟ وما مستندُ واضعها؟ هل هو العقل أو النقل؟.

السؤال الثالث: هل هٰذه الحروف مختصةٌ باللغة العربية؟ أو عامة في جميع اللغات؟.

السؤال الرابع: الألف والهمزة: هل هما مترادفان، أو مفترقان؟ وعلىٰ الثاني: فما الفرق، وأيهما الأصل؟.

السؤال الخامس: لِمَ أجمع علماء اللغة والعدد وغيرهم من المتكلمين علىٰ المفردات علىٰ الابتداء بحرف الهمزة، وهل هو أمرٌ اتفاقي أو لحكمة؟.

السؤال السادس: كلمات «أبجد هوز...»[2] إلىٰ آخرها، هل هي مهملة أو مستعملة، وما عُني بها؟ وما أصلها؟ وكيف نقلت إلىٰ المراد بها؟ وما ضبط ألفاظها؟.

---

(١) في كلام المؤلف ـ عفا اللَّهُ عنه ـ نظر بيِّن، فليس من عجز عن فنٍّ ما يكون عجزُه هٰذا دليلًا علىٰ فشله في جميع الفنون، فقد يكونُ الإنسان معه من العربية ـ مثلًا ـ الأصول الكلية والمهمات الجزئية، ولا يكون متبحرًا في مسائلَ هي في ميزان الشريعة من مُلَح العلم ـ لا من أصوله ومهماته ـ ، ثم بعد ذٰلك تراه من الفقهاء الأفذاذ أو المحدثين الأفراد، وإذا كان الاجتهاد يتجزأ ـ علىٰ الراجح ـ ، فلا وجه هنا لتشنيع المصنف علىٰ مخالفه؛ بإيراده بعض المسائل الفرعية في لسان العرب، والتي من تأملها علم أنها ـ في ميزان الشريعة ـ لا تُنقص من أقدار المجتهدين الراسخين في الفقه وغيره من علوم الشريعة شيئًا، والعلمُ عند اللَّه ﷻ.

(٢) يقصد حروف الهجاء: «أ، ب، ت، ث، ....».

السؤال السابع: ما حكمُها في الابتداء؟ والوقف، والمنع، والصرف، والتذكير، والتأنيث، والإعراب، والبناء، واللفظ، والرسم، وعند التسمية بها؟ وما حكمها شرعًا عند نقشها علىٰ ثوب أو بساط أو حائط أو سقف؟ وهل للحروف المجتمعة أو المتفرقة حُرمة؟.

فهٰذه سبعة أسئلة من أجاب عنها فهو من الرجال، وإلَّا فلا مزية له علىٰ الأطفال[١].

وفي رمضان سنة ست وثمانين: أثار عليَّ الجاهل المذكور ثائرةً أخرىٰ بسبب مسألة «الهدم»، وقصة ذٰلك: أن بخطِّنا رَبْعًا[٢] لشخص يسمىٰ «قاسم الحباك»، وبجواره مسجد، وله خادم يسمىٰ «حسن المسيري»، فكان حسن المذكور لا يزال يأتي إليَّ، ويشكو من سكان الرَّبع المذكور، وأنهم يجتمعون فيه علىٰ أنواع من الفساد من زنًا ولواطٍ وشُرب خمر وضرب آلات وغير ذٰلك، وأن ذٰلك كثُر فيه وشاع، بحيث يؤتىٰ إليه من أمكنةٍ بعيدة، ويجتمع هناك خلقٌ كثير، فيدخل جماعة يباشرون الزنا واللواط، ويتأخر علىٰ الباب جماعةٌ ينتظرون انتهاءَ النوبة لهم، فمنهم من يقف بالطريق، ومنهم من يجلس علىٰ باب المسجد، حتىٰ قيل: إنه رُئي رجل في ذٰلك المسجد ومعه صبيٌّ يلوط به، وصار ذٰلك مشاعًا في تلك الخِطة، وصار المكان معروفًا بذٰلك؛ بحيث يُقصد من أمكنةٍ بعيدة لذٰلك، وصار حسنٌ المذكور يقول لي: ما ترىٰ؟ أشكوهم بأوجاقية؟ أشكوهم بنقباء[٣]؟ أكبسُ عليهم[٤]؟ فأقول له: تلطف في الإنكار أرفق، اقتصر علىٰ التهديد بالقول دون الفعل.

والجاهل المذكور من جملة السكان في هٰذا الرَّبع، وواللَّهِ لم أكن شعرتُ بذٰلك إلَّا بعد وقوع الواقعة التي ستُذكر.

---

(١) لعلك أدركت ـ أيها القارئ الكريم ـ أنها أسئلة لا تنقص من قدر الرجال شيئًا.

(٢) الرَّبع: الناحية.

(٣) الظاهر أن الأوجاقية والنقباء: هم الشرطة وأعوان السلطان.

(٤) أكبس: أهجم.

واستمر الحال علىٰ ذٰلك سنين؛ إلىٰ أن ذكر لي حسن المذكور في أول هٰذه السنة أن المكان خلا من ذٰلك، فحمدت اللَّهَ كثيرًا.

فلما كان في رمضان جاءني وهو في أمر عظيم[1]، وقال لي: جاءت المصيبة علىٰ ما كانت، فقلت: كيف؟ فذكر أن أميرًا يسمىٰ قانصوه الشرفي ممَّن كان يتردد إلىٰ المكان، وكان مسافرًا في التجريدة ـ صُحبةَ الأمير الكبير ـ، وقد جاءت الأخبار بقدوم التجريدة، فجاءت فئة ممَّن كانوا يخالطونه علىٰ ما هو عليه، واستأجروا المكان من «قاسم»، وأخذوا في إصلاحه وتَهيئته ليجتمعوا فيه بعد قدومه علىٰ ما كانوا عليه أولًا، فقلت: اذهب إلىٰ قاسم، وقل له عني: لا يؤجر هٰؤلاء، ومتىٰ أجرهم أفتيتُ بهدمه، وقصدت بذٰلك التهويلَ عليه ليصرفهم من أول وهلةٍ؛ فإنه أسهل من نقلهم بعد سكناهم.

فذهب صاحبُ المكان إلىٰ الجاهل المذكور، وقص عليه ذٰلك، فقال: هٰذا ما هو الشرع، وما مستندُه في ذٰلك؟ فجاءني شخص، وسألني عن مستندي في ذٰلك، فقلت له: أمور كثيرة، سوف أذكرها في تأليف مستقل، فقال لي: اذكر شيئًا منها، فقلت: قصة مسجد الضِّرار، فذهب إلىٰ الجاهل وذكر له ذٰلك، فقال: وأيش في هٰذا؟ ذاك مسجد بناه منافقون، فرجع إليَّ، فقلت: وقوله ﷺ: «**لقد هممتُ أن آمر بالصلاة فتُقام، ثم آمر رجلًا فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حُزَمٌ من حطب إلىٰ قوم لا يشهدون الصلاة، فأحرِّق عليهم بيوتهم بالنار**»[2]. فرجع إليه فأخبره، فقال: هٰذا تأباه القضية، إن الناس اختلفوا في صلاة الجماعة، فمنهم من قال: إنها فرضُ كفاية، ومنهم من قال: إنها فرضُ عين، والذين قالوا بذٰلك استدلوا بِهٰذا الحديث، وما استدلوا به علىٰ الهدم لبيوت الفساد، فلما نقل لي ذٰلك علمت أن هٰذا كلام جاهل، والكلام مع الجاهل ضائع، فلم أرد عليه جوابًا.

(١) أي: وهو خائف مضطرب.
(٢) رواه البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثم إن الجاهل المذكور ذهب ليستفتي أهل البلد، فأفتوه بعدم الهدم، وزاد الباني: إن من قال بالهدم يلزمه التعزير ـ كما جرت به عادته ـ.

فنقول لهٰذا المفتي: يا شيخ، قد صح القول بالهدم عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وابن مسعود، وعبداللّٰه بن الزبير، وعبداللّٰه بن عباس، وعمر بن عبدالعزيز، ونصَّ عليه أئمة المذاهب الثلاثة: الحنفية، والمالكية، والحنابلة بأسرهم، وأشار إليه من الشافعية الغزَّالي والكواشي، فمن هو الذي في هٰؤلاء الأئمة يلزمه التعزير؟! ولو استحييت من ربك لتثبتَّ فيما تقول، ولو استحضرت أن فتواك تُعرض عليك يوم القيامة، وتسأل عنها حرفًا حرفًا لتحرزت فيما تكتبه، كأنك ما سمعتَ قول القائل:

فلا تكتب بخطك غير شيءٍ يـسرُّك في القيامة أن تـراهُ

وأنا لا أنكر علمك ومشيختك، لٰكن مَثلي ومثلك كما قال الشيخ عبداللّٰه المنوفي لبعض شيوخه ـ وقد وقع منه في حق بعض الطلبة كلام غليظ ـ، فقال الشيخ عبداللّٰه لشيخه المذكور: «أنت ـ يا شيخ ـ رجل عالم، ولٰكن ما أدَّبك العلمُ».

ورجع الجاهل المذكور بفتوىٰ الباني ـ وهو طائر فرحًا ـ، وجلس علىٰ دكانه بالسوق، ونادىٰ بأعلىٰ صوته: فلان خرق الإجماع بما أفتىٰ به، هٰذا مجازفٌ في دين اللّٰه، هٰذا كذا، هٰذا كذا... وشرع يسب ويشتم، وذهب إلىٰ سكان الرَّبع المذكور وقال: لا روع عليكم، قد أفتوا بتعزيره، وما بقي يقدر يتعرض لكم، فشال[1] أهل الربع رؤوسهم، ونفخوا أشداقهم، وذل المنكِرون وانكسروا، واستعد أولٰئك للفساد في صحيفة الشيخ شمس الدين الباني.

فجاءني «حسن» ـ الذي يتصدر للإنكار عليهم ـ، وهو في غاية الذل والخزي، لا يكاد ينطق، فقلت: اثبت فأنا علىٰ الحق، قال اللّٰهُ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٣٩]، أقسم باللّٰهِ متىٰ عادوا إلىٰ ما كانوا عليه

(١) شال: رفع.

من الفساد لأسعينَّ في إعلام الإمام الأعظم به، وأُوقفه علىٰ نقول أئمة المسلمين في هدمه، ولو أفتىٰ له ألف باني!.

فقدر اللَّهُ من ألطافه أن قانصوه الذي كانوا يترقبون مجيئه سيَّره السلطان إلىٰ طرابلس، وتفرقت الجماعة، ولم تقم لهم بعدُ قائمة، وخلا المكان ممَّا كان فيه من الفساد، وصار خاليًا مغلقًا ـ ولِلَّهِ الحمد ـ . وألفت في المسألة تأليفًا سميته: «رفع منار الدين، وهدم بناء المفسدين»، ويسمىٰ ـ أيضًا ـ : «هدم الحاني علىٰ الباني»، وأما الجاهل المذكور فإنه طار بجناحيه واتشح بوشاحيه، وأخذ السنان بعضديه:

يريدون كيما أن يُقيموا اعوجاجه ... وهل قوَّم الأقوامُ ما عوَّجَ اللَّـهُ؟!

وقلت في هٰذه الواقعة:

ألا فاعجبْ لباني رَبع فسقٍ ... وأنواعُ الفاسد لديه حِرفةْ
نُهينا عن لواط أو حشيشٍ ... فجهَّل فيه فتوانا وسفَّهْ

وقلت ـ أيضًا ـ :

يقول ربعُ الفسق: ما مسلمٌ ... ممَّا له أُرصدتُ يرضاني
ولا ترىٰ في الناس ذا مُسكةٍ ... إلَّا يرىٰ في الوزن نقصاني[1]
وإن يزني أحد راجحًا ... فالأعرج اللائطُ وزَّاني
وقلت: إن لم يُخلَ ممَّا به ... فالشرعُ فيه هدم ذا الحاني
واستُفتي الباني فأفتىٰ بأن ... من قال هٰذا آثمٌ جاني
يا أيها الناس ألا فاسمعوا ... مقال حقٍّ ليس بالواني
من ذا الذي أولىٰ بتأثيمه ... عند محبٍّ كان أو شاني:
أهادمٌ ربعًا بنوه لكي ... يعصىٰ به اللَّهُ أم الباني؟!

---

(١) مُسكة: بقية من عقل.

وفي هٰذه السنة ـ قبل هٰذه الواقعة بقليل ـ جاءني رجل من عشراء هٰذا الجاهل يسمىٰ ابن خطاب، فذكر أنه طلق زوجته ثلاثًا، ولها في صحبته عدة سنين، واستولدها عدة أولاد، وذكر أنه يريد أن يعيدها من غير محلل[1]، بحجة أن أباها الذي زوجه إليها كان لا يصلي، فهو فاسق، والفاسق لا يصح إنكاحه، والنكاح فاسد فلا يقع الطلاق الثلاث، وطلب مني أن أفتي بذٰلك بحضرة الملأ، فقلت: لا أفتي في هٰذه القضية إلا بالرجم؛ فإنه زانٍ في أحد الحالين.

فذهب الجاهل المذكور، فدلَّس صورة استفتاء: ما تقولون في وقوع الطلاق في النكاح الفاسد؟ ولم يذكر صورة الواقعة علىٰ ما هي عليه، فأفتاه أهل البلد بأن الطلاق لا يقع في النكاح الفاسد، فاستمسكوا بذٰلك في عودها من غير محلل، وما كفاهم ذٰلك حتىٰ أخذوا يشنِّعون عليَّ أني أفتيت بوقوع الطلاق في النكاح الفاسد.

فانظروا باللَّهِ إلىٰ هٰؤلاء الدجالين وجُرأتِهم علىٰ اللَّه، وما وصلوا إليه من رقة الديانة! والمسألة منقولة عندنا علىٰ أن اتفاق الزوجين علىٰ أمر يفسد النكاح بعد وقوع الطلاق الثلاث لتعود بلا محلل لا يُسمع، وممن نقلها الشيخ ولي الدين العراقي في «نكته»، وقال: إن الخوارزمي صرح بها في «الكافي».

وقد قلت في هٰذه الواقعة:

بتدليس علىٰ المفتين أضحىٰ ابـ	ـن خطاب لشرعتنا معطِّلْ
تطلق زوجةٌ بتًّا ثلاثًا	وترجع للنكاح بلا محلْ

وفي مستهل ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وقع السؤال عن حديث القنوت:

---

(١) يقصد المحلِّل الشرعي، وهو الزوج الذي يتزوجها زواجًا صحيحًا، فإن حصل مستقبلًا وطلقها، فيحل للأول أن يُرجع المرأة.

«وإليك نسعىٰ ونحفد»[1]، هل هو بالدال المهملة أو المعجمة؟ فكتبت أنه بالدال المهملة، فذهبوا إلىٰ الجاهل المذكور؛ فقال: إنما هي بالمعجمة، وأعانه دجالون لا يُعتبر بهم.

فانظروا باللّٰهِ إلىٰ هٰؤلاء الذين عاشوا في بلاد المسلمين ستين سنة، وهم يلحنون في قنوتهم وصلاتهم، ولا يحسنون التلفظ فيها، ومع ذٰلك يعتمُّون بعمائم الفقهاء، ويمدون ألسنتهم للإنكار علىٰ أساطين العلماء.

وقد قلت في هٰذه الواقعة:

من كان يسعىٰ إلىٰ الرَّحمٰن يعبده ... فذاك يحفدُ ـ بالإهمال ـ أي خدما
ومن سعىٰ نحو باب اللوق ذا عرج ... فذاك يحفز ـ أي بالزاي ـ قد عجما
معناه يقفز قفزًا حال مشيته ... مستوفزًا عجلًا يا بئس ما اجترما
وليس في لغة العرباء «يحفذ» أي ... بالذال معجمةً فيما روىٰ العُلما
ومن يقل: إنها بالذال معجمةً ... فذا مسيلمة الدجال إذ زعما

ثم ألفت في هٰذه المسألة كتاب: «إتحاف الوفد بنبأ سورة الحفد»، وقد وقف عليه الأديب البارع سيدي علي باي بن المقر الكافلي برقوق نائب الشام، فكتب عليه:

مولاي لا زلت بالإتحاف ترشدنا ... إلىٰ طريقٍ بها كلُّ الأنام نجَوا
فقابل الناقص المعروف من عجمت ... عنه الحقائق بالإهمال إن لهجوا
وارقَ بعلمك لا تعبأ بحاسدك الـ ... ـمزري فليس عليه في الورىٰ حرجُ

فكتبت إليه:

وافىٰ قريضك درًّا زانه البلجُ ... وفاح منه لدىٰ أحبابك أرجُ

---

(١) صحيح: من دعاء عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. انظر: «إرواء الغليل» (٢/ ١٦٥).

تاللّٰه ما زال قلبي كلما سمعت ... أذني بأبياته الغراء يبتهجُ
وطابق الرأي مني رأيكم رشدًا ... فصار للقلب من إهماله ثلج
ولم أكن جَرِجًا كلا ولا حرجًا ... من جاهل ما عليه في الورىٰ حرجُ
من نحو عشرين عامًا وهو ينعق في ... أرجاء مصر له في غيِّه أججُ

وفي هٰذه السنة كان مبدأ ثائرة الجوجري، ولْنَقصَّ خبره فنقول:

هو الشيخ شمس الدين محمد بن عبدالمنعم بن محمد، ولد سنة إحدىٰ وعشرين وثمانمئة، نشأ تاجرًا في دكان بسوق الشرب، واشتغل بالعلم، فأخذ الفقه عن شيخنا شيخ الإسلام شرف الدين المُناوي، واختص به، وعن شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، وشدا طرفًا من العربية والمعقول عن شيخنا الإمام التقي الشمنِّي، وشيخنا العلامة محيي الدين الكافيجي، وأيضًا عن شيخ الإسلام جلال الدين المحلِّي، وكان في زمن شيوخنا يعد من أذكياء الطلبة وفضلائهم، وكان هو والشيخ فخر الدين عثمان المقسي أعيان طلبة شيخ الإسلام المُناوي، علىٰ بون عظيم بينهما: الشيخ فخر الدين أقعد وأجل وأثبت، وليس عند الجوجري إلَّا حركة زائدة، وكثرة كلام، ومسارعة إلىٰ القول من غير تثبت ولا تأمل، ولم يبرع في شيء من الفنون سوىٰ الفقه، ولم يبلغ في الفقه مبلغ الإمامة؛ بل الحد الذي كان عليه في زمن كونه من أفاضل الطلبة لم يزد عليه.

ولقد جاورت أنا وإياه بمكة المشرفة في سنة تسع وستين ـ وسني إذ ذاك عشرون سنة ـ ، فكنت أجلس أنا وإياه في حاشية المطاف من قبل المغرب بساعة إلىٰ بعد العشاء، نتجارىٰ[1] في أنواع العلوم، فما جاراني في شيء منها ـ فضلًا عن أن يسبقني ـ ، ولا رأيته يبلغ في شيء منها مقام عالِم، وكنت أستحضر له غرائب المنقولات ودقائق الفنون الخفية معزوةً إلىٰ قائلها من

(١) في المطبوع: «نتجاور»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

الكتب المشهورة والغريبة، حتىٰ يقضي هو والحاضرون العجب من ذٰلك، حتىٰ انتقلنا إلىٰ نظم الشعر، حتىٰ انتقلنا إلىٰ الحكايات الهزلية، فقلت له: لا تحكي إلَّا حكيت لك من نمطها حكايتين أحسن من حكايتك. قال: ولِمَ تكون أحسن؟ قلت: لأنك تحكي عن زعيط ومعيط[1]، وأنا إذا حكيت حكايةً أذكر من خرجها من أئمة الحديث بإسناده، أو أوردها من المؤلفين في كتابه. وطلبت منه في تلك السنة شرحه الذي ألفه علىٰ «الشذور»، فامتنع خشية أن أكتب عليه حاشية أو أعترض عليه، فقلت له: أنت آمنٌ من ذٰلك، فأرانيه، فأحطت به خبرةً ورددته إليه، ووفيت له بما أمَّنته.

ومات شيخه شيخ الإسلام المُناوي، وهو علىٰ حاله في حياته، وكانت الأعين والإشارة بعد المُناوي إلىٰ الشيخ فخر الدين المقسي، بحيث يضرب به المثل في الفقه وحسن تقريره، وتصرفه وإفتائه، فلما مات المقسي وشغرت[2] القاهرة ممَّن له جلد وصبر علىٰ غوغاء جماعة الطلبة والجفاة، عكف عليه جماعةُ الجامع الأزهر، فكان يحضر درسه منهم سبعون نفسًا ـ أو يزيدون ـ ، وطار في القاهرة صيتُ الجوجري، وانهالت[3] عليه الطلبة والمستفتون، فأطلق قلمه بالإفتاء بالصواب وبغيره، ولا أدفع الرجل عن معرفة، ولا أنسبه إلىٰ جهل، ولٰكن الرجل ليس من المتمكنين الذين بلغوا مبلغَ الإمامة، وأكثر ما يُسأل عن الوقائع المشهورات والمسائل الواضحات، فيجيب فيها بالصواب، ويُسأل عن أشياء غير منقولة ـ أو النقل فيها عزيز ـ ، فلا يستحضره، ويجيب من تلقاء نفسه فيخطئ، ثم يسفه علىٰ من خالفه ممَّن أتقن المسألة وعرفها، وينسبه إلىٰ الخطأ والمجازفة، وهو المخطئ والمجازف.

وها أنا أسوق ما وقع فيه الخلاف بين وبينه من المسائل:

(١) يقصد عن أي أحد دون تمييز.

(٢) **شغرت**: خَلَت.

(٣) في المطبوع: «وانْهلت»، ولعل الأصح ما أثبته.

فأول مسألة غمصني فيها: مسألة الحنث في المضي ـ السابق ذكرها ـ ، فإنه كتب تقريظًا للدجال المذكور علىٰ ما كتبه بزعمه في الرد عليَّ، افتتحه بقوله: «الحمد للّٰهِ الذي رقىٰ شمس الدين رتب الكمال، وجعل بدايته نهاية الجلال»! وقد تقدم شرح بنائها.

المسألة الثانية: مسألة الأتقىٰ، وذٰلك أنه وقع بين الأميرين أزدمر الطويل، وخاير بك من جديد تنازع في أبي بكر الصديق: هل هو أفضل الصحابة؟ وكان أزدمر ـ مع كونه رافضيًّا زنديقًا ـ أيضًا لا يرىٰ أن حديث النبي ﷺ حجةً، فكان إذا أورد له الإنسان الأحاديث الدالة علىٰ أفضلية أبي بكر يردها، ويقول: هاتوا دليلًا من القرآن، ويتكلم في ذٰلك بكلمات تقتضي الكفر، فقال أزدمر لخاير بك: اذكر لي دليلًا من القرآن علىٰ أفضلية أبي بكر، فذكر له قوله تعالىٰ: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ١٧﴾ [الليل]، فإنها نزلت في أبي بكر، وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات: ١٣]، ولم يذكر خاير بك هٰذا الكلام من عند نفسه؛ بل رآه في بعض كتب فذكره، فقال له أزدمر: بل الآية عامة في أبي بكر وغيره، وتحاورا في ذٰلك، فطالب كلٌّ منهما الآخر بشهادة العلماء له بنصرة قوله، فرفع إلىٰ الجوجري سؤال في ذٰلك، فكتب عليه أن الآية ـ وإن نزلت في حق أبي بكر ـ ، فإنها عامة في غيره، إذ العبرة بعموم اللفظ ـ لا بخصوص السبب ـ ، فلما جاءني السؤال لأكتب عليه، ورأيت ما كتبه الجوجري، قلت: سبحان اللّٰه! مثل هٰذا المقام يكتب فيه بالاسترواح(١)! ثم ألفت مؤلَّفًا سميته: «الحبل الوثيق في نصرة الصديق»، قررت فيه اختصاص الآية بأبي بكر بالطرق العلمية، ورددت ما كتبه الجوجري بالطرق المقبولة(٢).

الثالثة: مسألة الغزالي، وهي قوله: «ليس في الإمكان أبدعُ ممَّا كان»؛ فإن البُرهان البقاعي وقع منه ـ وهو بدمشق ـ أنه صرح بتخطئة الغزالي فيها،

(١) أي: بمجرد وجهة النظر العقلية، دون الوقوف عند الأدلة.

(٢) بل الأرجح عموم لفظ الآية ـ وإن كان الصديق رضي الله عنه أحق بها وأهلها ـ .

ونسبه إلىٰ أنه أخذ هٰذه المقالة من قواعد الفلاسفة، وأصول المعتزلة، وألف في ذٰلك كتابًا سماه: «في تهديم الأركان»، فقام عليه أهل دمشق، وكادوا يقتلونه[(١)]، حتىٰ اختفىٰ في بيته، ولم يستطع الخروج لصلاة الجمعة، وأرسل كتابه الذي ألفه إلىٰ القاهرة ليأخذ خطوط العلماء عليه، فكتب عليه الجوجري تقريظًا من رأس القلم بعبارة صوَّب فيها البقاعي، وخطَّأ فيها الغزَّالي، ونسبه إلىٰ أنه بنىٰ مقالته هٰذه علىٰ قول المعتزلة بوجوب الأصلح، فلما أحضر إليَّ الكتاب لأكتب عليه، ورأيت ما كتبه الجوجري، قلت: سبحان اللَّه، مقام الغزالي وإمامته في علم الكلام بالمحل الذي لا يوصف[(٢)]، وقد كان طول عمره منتصبًا للرد علىٰ المعتزلة وأنواع المبتدعة[(٣)]، وله في ذٰلك التصانيف الشهيرة، أفيظن بحجة الإسلام أنه بنىٰ مقالته علىٰ أصل من أصولهم، وهو يصرح في عدة من كتبه بإبطال هٰذا الأصل؟ أو يظن به أنه من القاصرين في علم الكلام حتىٰ يمشي عليه هٰذا البناء وهو لا يشعر؟ أما كان ينبغي التثبت والنظر في مجموع كلام الغزالي وتأمله حرفًا حرفًا؛ حتىٰ يتضح أنه جارٍ علىٰ قوانين أهل السنة[(٤)]، مع أن صدر كلام الغزالي في هٰذه المسألة بعينها مصرِّح بمخالفة المعتزلة! ثم إني ألَّفت في ذٰلك كتابًا سميته: «تشييد الأركان»،

---

(١) وهٰذا من جهل وغلوِّ أولٰئك الغوغاء، والبقاعيُّ من أكابر العلماء، وتخطئة أبي حامد في هٰذا القول ليس قاصرًا علىٰ البقاعي، بل تلك الكلمة تعاقب عليها الكثير من أهل العلم ببيان فسادها وبعدها عن الصواب.

(٢) وهٰذا العلم هو الذي سحب أبا حامد رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ مهاوٍ كثيرة من الضلال، وإن كان حاول الرجوع إلىٰ منهج أهل الحق في أخريات حياته، إلَّا أنه بعدما تشرب الكلام والفلسفة وغيرها من العلوم المذمومة، ما استطاع أن يخرجها من رأسه ولا فكره ولا تصانيفه، ويكفينا كلام رجل من أعلم الخلق به، وهو تلميذه الإمام العلَم أبو بكر بن العربي ـ، حين قال: «شيخنا أبو حامد ابتلع كلام الفلاسفة، ثم أراد أن يتقيأه فما استطاع». وقد أسهبت في الكلام علىٰ حال أبي حامد رَحِمَهُ اللَّهُ وأقوال العلماء فيه في مقدمتي لـ«إحياء علوم الدين»، يسَّر اللَّهُ إتمامه علىٰ خير وبركة.

(٣) لٰكن كما قلنا: لم يستطع نزع البدعة من قلبه وفكره وكتاباته.

(٤) أهل السنة عند المصنف ـ عفا اللَّه عنه ـ هم الأشاعرة تبعًا لعقيدته.

أوضحت فيه المسألة غاية الوضوح.

ثم عملت كتابًا مختصرًا سميته: «دَرَجُ المعالي في نُصرة الغزالي علىٰ المنكر المتغالي»، فباللّٰهِ ـ يا معاشر المسلمين ـ من هو المجازف في هٰذه المسألة، والتي قبلها، الذي قال بنصرة الصدِّيق والغزِّالي، واحتج لعليٍّ مقامهما، واستوعب في ذٰلك نقول العلماء، وبذل غاية جهده وإمكانه حتىٰ حفظ منصبهما، أم الذي استروح وكتب من رأس القلم ما يؤيد مقالة الرافضي وهدم مقام الغزالي، ونسبته إلىٰ البدعة أو القصور؟!.

الرابعة: مسألة من زنىٰ بزوجة إنسان أو اغتابه، وقد ألفت فيها كتاب «بذل الهمة في طلب براءة الذمة».

الخامسة: مسألة رعاية الغنم، وقد ألفت فيها: «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء».

السادسة: مسألة السؤال في المسجد، وقد ألفت فيها: «بذل العسجد لسؤال المسجد».

السابعة: مسألة إنشاء صف قبل إتمام ما قبله، وقد ألفت فيها: «بسط الكف في إتمام الصف».

الثامنة: مسألة المسبوق في الجمعة إذا فارق قبل السلام، وقد ألفت فيها: «اللمعة في تحرير الركعة لإدراك الجمعة».

التاسعة: المسألة العظمىٰ التي ارتكب فيها البدعة الكبرىٰ التي لم تقع منذ قبض النبي ﷺ إلَّا في هٰذا العصر، وهي مسألة فتح الباب والشبابيك في المسجد الشريف النبوي، وقد ألفت فيها: «شد الأثواب في سد الأبواب».

العاشرة: مسألة معاليم الأوقاف، وقد ألفت فيها: «الإنصاف في تمييز الأوقاف».

الحادية عشرة: مسألة الدار المرصدة للفساد، وقد ألفت: «رفع منار الدين وهدم بناء المفسدين».

الثانية عشرة: مسألة رؤية النبي ﷺ في اليقظة، وقد ألفت فيها: «تنوير الحَلَك في إمكان رؤية النبي والمَلَك».

الثالثة عشرة: مسألة «أنت تالق» بالتاء ـ وقد ألفت فيها: «فتح المغالق من أنت تالق».

الرابعة عشرة: من كُتب عليه فرض لولده، ثم غيرت المعاملة، ونودي علىٰ الفلوس بأنقص أو أزيد، وقد ألفت فيها: «قطع المجادلة عند تغيير المعاملة».

الخامسة عشرة: إعراب: «سبحان اللَّه زنةَ عرشه»، وقد ألفت فيها: «رفع السنة في نصب الزنة».

السادسة عشرة: مسألة ابن عربي، وقد ألفت فيها: «تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي».

وبقي مسائل أُخر لم أؤلف فيها، ومن أراد أن يقف علىٰ حقيقة الحال، ويعرف المصيب فيها من المخطئ والمحق من المبطل، فليراجع هٰذه الكتب المؤلفة فيها، وينظر ما تضمنته من التحرير والتحقيق، وهي مدونة في «الفتاوىٰ».

ثم لما كان في ذي الحجة من هٰذا العام جاءني رجل فسأل عن النساء: هل ثبت أنَّهن يَرين اللَّهَ في الدار الآخرة، أو تختص الرؤية بالرجال؟ فذكرت له أن المسألة ذات خلاف، وأن الراجح أنَّهن لا يرين إلَّا في العيد خاصةً[1]، وأني تتبعت الأحاديث والآثار ـ صحيحها وضعيفها وحسنها ـ، فلم أر لهنَّ ذكرًا في حديث الزيارة يوم الجمعة، فذهب السائل، وعاد إليَّ مرةً ثانية، وقال: إن الناس أبَوا هٰذا القول، وقالوا: بل النساء يشاركن الرجال في الرؤية والزيارة يوم الجمعة، وقالوا: لابد من استفتاء بقية علماء البلد في ذٰلك، فعرفت أنهم بمجرد ما يرفعون السؤال للجوجري، يكتب عليه من رأس القلم بموافقة

(١) كلا؛ بل الأصح خلاف هٰذا ـ بلا ريب ـ.

قولهم، فقلت: اكتبوا في آخر السؤال: والمقصود التثبت في الجواب، دون الكتابة بمجرد ما يظهر في بادئ الرأي، فكتبوا ذٰلك، وذهبوا إليه برقعة السؤال، فبمجرد ما نظر فيه قال: ظواهر الأدلة تقتضي العموم ـ كأنه الدَّارَقُطْني الذي أحاط علمًا بجميع أحاديث الرؤية، حتىٰ قال هٰذه الكلمة ـ ! إنما تصلح هٰذه الكلمة لحافظٍ عَرف جميع الأحاديث الواردة في هٰذا المقام، ولم يجد في حديث منها ما يخصص عموم سائر الأحاديث، فهٰذا يصلح له أن يطلق هٰذه العبارة، وأما رجل رأىٰ في بعض الكتب حديثًا أو حديثين، فلا يصلح له أن يقول: «ظواهر الأدلة»، ويأتي بالجمع المعروف.

ثم أخذ القلم ليكتب، فقال له السائل: انظروا ما في آخر السؤال، فلما رأىٰ ذكر التثبت، قال: من أمركم أن تكتبوا هٰذه الكلمة؟ قالوا: فلان، فوضع القلم وقال: اتركوا الرقعة حتىٰ ننظر، فأقامت عنده اثني عشر يومًا، وهو يكشف الكتب ولم يظفر فيها بنقل.

وألفت أنا في هٰذه المدة تأليفًا سميته: «إسبال الكِسا علىٰ النِّسا»، ثم لخصته في تأليف أخصر منه سميته: «رفع الأسىٰ عن النسا»، وأعلمت بهما السائل، فذهب إليه بعد اثني عشر يومًا لينظر هل كتب شيئًا، فقال له: عجزت، وأنا أكشف فلم أجد المسألة في شيء من الكتب، ماذا أجاب به فلان؟ فذكروا له جوابي، وأني ألفت فيها، فقال: باللّٰهِ أحضروا إليَّ مؤلفه حتىٰ أراه، فجاءني الرجل وذكر لي ذٰلك، فأشار عليَّ مشيرٌ بألَّا أرسله، لما قد علم من عادتهم أنهم يستفيدون المسائل الغريبة من تصانيفي، ثم يحطون عليَّ، فقلت: قلة المروَّة أن هٰذا الرجل العالم يرسل يسألني في تأليفي ليستفيد منه علمًا فأبخل عليه، فأرسلت له المؤلف الأصغر، فأقام عنده أربعة أيام.

ثم ذهب قاصدي ليأتي به، فذكر عنه أنه قال: هٰذا كله غلط، وكلام يصادم بعضه بعضًا، فقال له القاصد: بينوا لنا مواضع الغلط، فذكر له ثلاثة مواضع، ووجَّه كونه غلطًا بكلام أفشر من الفشار[1]، ولا يقوله من شم رائحة العلم،

(١) يقصد أكذب من الكذب.

فلما بلغني كلامه اطمأنيت، وكتبت له ورقة لطيفة فيها الجواب عما أورده علىٰ المواضع الثلاثة، فلما وصلت إليه احتد واستشاط غضبًا، وسفَّه علىٰ القاصد، ثم جلس مجلس درسه، وقال بين عصبته: رأيت مؤلف فلان في الرؤية، وضبط عليه فيه ثلاث غليطات.

فلما بلغني ذٰلك شددت المئزر، وشمرت عن ساعدي، وصنفت كتاب: «اللفظ الجوهري في رد خباط الجوجري»، قررت فيه الصواب في المواضع الثلاثة بطرق أهل العلم من غير حرف سفه، فشاع خبره في المدينة، وامتلأت بذكره الأفواه، فشق ذٰلك علىٰ الجوجري وعصبته، وشرعوا يدندنون ويسفهون، ويدورون في جوانب المدينة صائحين مستغيثين.

ثم استهلَّت سنة تسع وثمانين، ولهم ضجيج وعجيج ـ ولا كعجيج الحجيج ـ ، وجرُّوا قضية دعوىٰ الاجتهاد، واجتمعوا بكل كبير في البلد من كاتب السر والأمراء والرؤساء، وسألوهم في رفع الأمر إلىٰ السلطان ليعقد بيني وبينهم مجلسًا يناظروني فيه، فلما بلغني ذٰلك قلت: العلماء قد نصوا علىٰ أنه لا يسوغ للمجتهد أن يناظر المقلد، فمناظرتي تحتاج علىٰ حضور مجتهدين: مجتهد يناظرني، ومجتهد يكون حكمًا بيني ومن يناظرني.

واستمروا هٰكذا في الدندنة والسفه وإطلاق الألسنة، إلىٰ أن قدم ولي اللَّه الشيخ عبدالقادر الطحطوطي في شهر ربيع، فأرسل إلىٰ قاضي كاتب السر ـ أطال اللَّه بقاءه ـ أن هٰذا الشر الذي بين العلماء ليس بحسن، فاسع بينهم في الصلح، فأرسل القاضي كاتب السر قاصدًا إليَّ يذكر لي ذٰلك، فأجبت إلىٰ الصلح، فكتبت له رسالة: «النجح في الإجابة إلىٰ الصلح»، وهي هٰذه:

بسم اللَّه الرَّحمٰن الرحيم، ﴿ ۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ ...﴾ الآية [الأنفال: ٦١]، بعد التصدير بسلام اقتداءً بالسنة، وابتداءً بالذي هو تحية الجنة، ودعاء من مخلص في حبه، مبالغ وإن بعدت الأجساد في قربه، محقق بلسانه وقلمه ما وقر من المحبة في قلبه، إنه لما ورد القاصد الكريم أمس الليلة الماضية، وأدىٰ من

الرسالة العالية ما أدىٰ، فوعته أذنٌ واعية، أجاب الفقير إلىٰ اللّٰه ما اقتضته الآراء العالية من الصلح، وبادر إلىٰ ذٰلك ولم يتلعثم، وعلم أن في الجنح علىٰ ذٰلك غاية النجح، ويقدم الفقير للمسامع الكريمة مقدمات:

منها: أنه لم يقع منه فيما مضىٰ علىٰ أحد من البشر اعتداء، ولا كان له تعرض إلىٰ أحدٍ في الابتداء، ولٰكن له ـ منذ تصدىٰ للإفتاء، وذٰلك سبع عشرة سنة ـ رجلان من المفتين مرصدان للاعتداء عليه، وإيصال كل قولٍ فاحش إليه:

فأما أحدهما: فقد كنت في زمن الشباب ألممت بدروسه بعض الإلمام، وزرتُها زيارة الطيف في المنام، فأنا أحفظ له هٰذا القدر، وأقيم له في كل ما صدر منه العذر.

وأما الآخر ـ وهو الذي قامت عليه العجاجة، وزعم الناس أنه انصدع بلفظي الجوهري صدع الزجاجة ـ : فإني أخذت العلم عن شيوخه، فهو وإن كبر سنه من جملة الرفاق، وقد ناظرته بمكة المشرفة أيام مجاورتي ـ وذٰلك من عشرين سنة ـ ، فما جاراني ـ فضلًا عن السباق ـ ، ثم إنه رأىٰ الاعتداء عليَّ كأنه من جُملة الدين، ولم يخطر بباله أنه يُدان كما يدين، فاحتملته الكرة بعد الكرة، وتجاوزت عنه بضعًا وعشرين مرة، ومن جملتها كتابته تحت خطي في رقعة الإفتاء المتعلقة برعاية الغنم: «هٰذا غلط واضح، ووهم فاضح»، في أحرف أخر، وشنَّع بها المشنع عليَّ في أقطار الأرض، وسعَّر نواحيها بالشرر، وعرضها ـ مشنِّعًا بها عليَّ ـ علىٰ خلق اللّٰه ـ من أمير المؤمنين فمن دونه ـ ، وأبرز بسببها كلُّ عدو مخزون صدره ومكنونه، ولم أتفوه فيها ببنت شفة، ولا لفظت ـ مع كثرة ما سمعت من الأذىٰ ـ بحرف سفه، حتىٰ ظن الناس الظنون، وتوهمَّوا أني غلطت فيما كتبت لكثرة ما رأوا عندي من السكون، هٰذا مع كون المغلِّط كان وقع له أولًا من موافقه كتابتي ما وقع، وكان المشنع عليَّ قد رجع عما كتب، ورام مني أن أرجع كما رجع.

ولا ألـــين لغيـــر الحـــق أســـأله حتىٰ يلين لضرس الماضغ الحجرُ

ثم أخذ مستمرًّا علىٰ تعديه، مفحشًا في تصديه، حتىٰ وقعت واقعة الرؤية، فلم يحفظ فيها نقلًا، ولا وقف عليها في كتاب أصلًا، وأرسل يطلب مؤلفي فيها، فأرسلته إليه حشمةً ومروّةً وجريًا علىٰ سنن أهل الفتوة، فلما استفاد منه غرضه، لم يُوله برًّا ولا قابله شكرًا، بل أولاه هُجرًا وأسمعه نُكرًا، وحمَّله إصرًا.

وأظلمُ أهلِ الظلم من بات حاسدًا لمــن بــات في نعمائــه يــتقلبُ

فأرسلت له ورقة لطيفة فيما جواب ما أنكره، وتلطفت له في العبارة، ولم أجانسه فيما أصدره، فبمجرد ما وصلت إليه، وقع منه ما لا حاجة إلىٰ ذكره، ومن ظن أنه يعلو بظلم أو سفه، فإنه من حيث لا يشعر خافضٌ لقدره، فألفت في مقابل ذٰلك «اللفظ الجوهري» ـ وهو جوهريٌّ كاسمه، مسكي في حده ورسمه ـ علىٰ قانون العلم والأدب، وأسلوب العلماء ذوي الرتب، ليس فيه كلمة موحشة ولا لفظة مفحشة، فإن أنكر الناس منه كلمة في الفقرة الأخيرة، أفما يقابَل في الميزان بما صدر منه مراتٍ من الكلمات الكثيرة؟ هل أباح اللَّه له عرضي وحرم عرضه؟ هل رخص له أن يقترض من عرض أخيه ولا يوفِّي قرضه؟ هل أباح للألسن أن يَسفه وما يُسفه عليه؟ هل ملك بشهرته رقاب الناس فوجب الانقياد إليه؟ أما علم أن الجهل في الكتاب والسنة هو ضد حفظ اللسان والحلم؟ أما بلغه قول سيدي عبداللَّه المنوفي لبعض الأشياخ ـ وقد وقع منه ما شبه ذٰلك ـ : «أنت ـ يا شيخ ـ رجل عالم، ولٰكن ما أدبك العلم»؟ وبعد هٰذا كله فما في هٰذا الاسم من بأس، ليت شعري كيف يعجب في التسمية بمثل ذٰلك الناس؟ أما سمعوا بمن سمىٰ من العلماء السابقين: «الصارم الهندي في الرد علىٰ الكندي»، وبمن سمىٰ: «نتف اللحية من ابن دحية»، وبمن سمىٰ: «الصارم المنكي في الرد علىٰ السبكي»، وبمن سمىٰ: «الصارم في قطع العضد الظالم» في كتب سميت بأمثال ذٰلك؟ هٰذه الأسماء تنقل وتذكر ولم يستشنعها أحدٌ من العلماء ولا أنكر، ثم لم يستحضر هٰذا

الرجل سوابقه الصادر عنه فعلها، ولا تلا قوله تعالىٰ: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾ [الشورىٰ: ٤٠]، بل سلط أعوانه وشدد أشطانه[1]، وثاروا من كل جانب بالنار المسعرة، وتعدوا إلىٰ أمور هي ـ وإن انقضت ـ فهي في صحائفهم مسطرة، ﴿۞ذَٰلِكَۖ وَمَنۡ عَاقَبَ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيۡهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۚ﴾ [الحج: ٦٠]، ثم إنهم ملؤوا الكون شرًّا، وسعروه برًّا وبحرًا، وتصدىٰ أفراد منهم للرد فما ردوا بعلم، ولا نطقوا بحلم، و﴿سَيَجۡعَلُ ٱللَّهُ بَعۡدَ عُسۡرٖ يُسۡرٗا ٧﴾ [الطلاق].

قد ساعد الجوجريَّ اثنان وانتصرا ... لــه فدعــه ولا تعــبأ بالاثنــين

أصبحتُ كالوصل حلو اللفظ أعذبه ... وأمسيا في البذا والفحش كالبين

وقلت مثل ذٰلك:

ما زال بين الورىٰ الباني يسفِّه ما ... أفتي به وهو ذو حقدٍ وأضغانِ

وقد قفا اثنان في ذا الأمر مذهبه ... فاتركهما فهما في الشر كالباني

وأما ما ذكره القاصد الكريم من أن الناس صاروا فريقين: فإن ذٰلك ليس بأمري، ولا ناشئ عن اختياري، بل ولا أزال أردهم وعن الكلام أصدهم، وأما ما ينسب إليَّ من إرسال الكتابات، فلم أكتب في حق المذكور بعد «اللفظ الجوهري» شيئًا.

وأما قضية «الكر» فقد سبق قبلها التنقير، ودير به علىٰ الجم الغفير، فلا أقل من رد الجواب وبيان الصواب، ثم لما وقع منه النكران، واشتهر عنه ما حلفه من الإيمان، كتمت «الكر» بعدما كتبته، وطويته حشمةً معه وما نشرته، وأما «رفع الشر» فجواب لما صدر منه من القدح، وكرر منه من عدة أعوام من الجرح، ومن يعترض للأسد يقبل إليه، ومن يهن يسهل الهوان عليه.

لا تطمعــوا أن تُهيــنونا ونكــرمكم ... وأن نكــفَّ الأذىٰ عــنكم وتــؤذونا

---

(١) الأشطان: الحبال.

وأما ما يتعلق بدعوىٰ الاجتهاد، فإني لم أقله في الابتداء صريحًا بلساني، وإنما ذكرت ذٰلك في بعض الكتب، فنقله من قصد التشنيع لا الشهرة، فلما روجعت فيه صرت أقرر لمن راجعني فيه أمره، مع أني عددت تصدي هٰذا العدو لإشهاره فضلًا من اللَّه أجراه علىٰ يديه، فلا أستطيع القيام بشكر عُشر معشاره، وقد أنشدت في ذٰلك:

اشهد عظيم الفضل من سيدي ... أقام أعدائي لي يخدمون

يسعون في نشر ثنائي بما ... أمكنهم من حيث لا يعلمون

ثم لم أذكره من ثم إلَّا جوابًا لقائل وتقريرًا لسائل، ولم يكن أصل دعواه فخرًا؛ بل تحدثًا بنعمة اللَّه وشكرًا، ولٰكن الأمر كما قال ابن دقيق العيد:

ذنبي إلىٰ البُهم الكوادن أنني ... غلَّست في طلب العُلىٰ وتصبَّحوا[(١)]

لو لم تكن لي في القلوب مهابةٌ ... لم يُكثروا في الطعن فِيَّ ويقدحوا

نظروا بعين عداوةٍ ولو أنها ... عين الرضا لاستحسنوا ما استقبحوا

والذي ينهىٰ للمسامع الكريمة الآن: أن الفقير أجاب لما ندب إليه من الصلح بمعنىٰ الاستمرار علىٰ ما هو العادة، أنه لا يصدر منه في حق أحد من خلق اللَّه اعتداء مبتدأً، ويحدث علىٰ ذٰلك زيادة أنه لا يقابل أحدًا علىٰ خبر اعتداء، ومتىٰ نقل أحد خلاف ذٰلك فهو كاذب في نقله عني، ومن تعرض ممَّن يُنسب إليَّ إلىٰ مخاطبة من سفه من أصحاب الجوجري، فلست منه وليس مني، استنبطت شرط هٰذين علىٰ نفسي ممَّا وقع في صلح الحديبية تأسيًا وقدوةً واتباعًا لسنة سيد المرسلين ﷺ ما أمكن، فلنا فيه أسوة حسنة.

وأما المخالفة في الفتاوىٰ والتأليف في بيان الحق فيها لئلا يضيع؛ فإنه إذا وجد شرطه، ترك منه التعرض لأسمائهم، فليس لمجهول غيبة، ولا في الإبهام تشنيع، وقد انقضىٰ هٰذا الأمر وطوي بساطه أحسن طي، وأديت فيه

(١) **البُهم**: البهائم. **الكوادن**: نوع من الخيول. ويقصد: البهائم ـ أيضًا ـ. **غلَّستُ**: بكَّرت.

كل ما توجه أداؤه عليَّ، ووافق فيه اللسان القلب، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا ۝٧٠﴾ [النساء]، ﴿فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ۝١٠﴾ [الفتح]. هٰذا آخر الرسالة.

فلما وقف القاضي ـ كاتب السر ـ علىٰ هٰذه الرسالة وقُرئت في مجلسه، تداول الناس كتابتها وسكنت الفتنة، وسكت أكثر المتعصبين، ثم لم ينشب الجوجري أن مات بعد شهرين من هٰذه الواقعة.

وأما العدو الجاهل المبدأ بذكره، فإنه شق عليه خمود الفتنة، وسكون الشر، فسعىٰ بعد أيام قلائل، واختلق عليَّ أكذوبةً ليثيرَ الناس عليَّ، وزعم أني تصديت للحط علىٰ رجل آخر، والرد عليه بغير سبب، وهٰذا الكلام باطل مختلق، فخشيت أن يمشي ذٰلك في البلد، فيُظن أني نقضت العهد، فأنشأت رسالةً سميتها: «تحذير الرجال من الإصغاء إلىٰ الدجال»، وهي هٰذه:

بسم اللّٰه الرَّحمٰن الرحيم، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، هٰذا كتاب عهد يكون لِمَا مضىٰ تأكيدًا، وتقرير عقد يجدد ما تقدم تجديدًا، وعود علىٰ بَدء جم العائد ـ والعود أحمد ـ، وردٌّ لما عساه يقع في نفوس الأحباب من القاعد، وبالحسد مكمد، مضمونه أن من الناس ـ بل من النسناس[(١)] ـ من في قلبه مرض، وله أربٌ[(٢)] في التحريش بين المسلمين وغرض، فكان دأبه من عشرين سنةً أن يشن الغارة، ويقوم في كل وقت للفتنة بالإثارة، وهٰذا العدو يزعم في دعواه أنه قرأ علىٰ والدي، وما أظن صدقه في هٰذه الدعوىٰ، فإنه رجل أخلىٰ اللّٰهُ باطنه من نور العلم، وأعرىٰ ظاهره من

(١) **النَّسناس** ـ لغةً ـ: الطائر إذا أسرع في الطيران. ومن معانيه أيضًا: نوعٌ من الخَلْق يَثِبُ علىٰ رِجل واحدة. وقد ورد عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «ذهب الناس، وبقي النَّسْناس؟ قيل له: وما النَّسناس؟ قال: الذين يُشبِهون الناس، وليسوا بالناس». «العزلة» للخطابي (رقم: ٢٤٣ ـ تهذيبي). و«الزهد الكبير» للبيهقي (رقم: ٢١٣ ـ تهذيبي).
وهٰذا ـ أيضًا ـ المقصود منه ذم المشار إليهم.

(٢) **الأرَب**: الحاجة والرغبة.

لباس التقوىٰ، ولم يجعل جزاءَ والدي...[1].

❁ ❁ ❁

(١) جاء في المطبوع: هنا بياض كبير في نسخة المصنف التي بخطه نحو أربعة أوراق.

❁ [فصل] ❁

ذكر ما أنعم اللَّهُ به عليَّ من التبحُّر في العلوم وبلوغ رتبة الاجتهاد

قد رزقت ـ ولِلَّهِ الحمد ـ التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع علىٰ طريقة العرب البلغاء، لا علىٰ طريق المتأخرين من العجم وأهل الفلسفة، بحيث إن الذي وصلت إليه في هٰذه العلوم ـ سوىٰ الفقه ـ لم يصل إليه ولا وقف عليه أحدٌ من أشياخي ـ فضلًا عمن دونَهم ـ . ودون هٰذه السبعة في المعرفة أصول الفقه والجدل، والتصريف، ودونَها الفرائض والإنشاء والترسل، فلا أقول: إن مرتبتي في الإنشاء والترسل تبلغ مرتبة الشهاب محمود، ولا ابن عبدالظاهر، ولا ابن فضل اللَّه؛ بل هي دون ذٰلك في حد التوسط، وأما قولي في الفرائض: إن معرفتي بها دون ما قبلها، فذٰلك لأني تبحرت في العلوم السابقة تبحرًا لا يُدرك قراره، ولم أتبحر في الفرائض كتبحُّري في تلك؛ مع أن معرفتي بالفرائض فوق معرفة الموجودين الآن بأسرهم، ولقد ألفت فيها مؤلفًا سميته: «الجامع» لم أسبق إلىٰ مثله، جمعت فيه جميع مسائل الفن وما فيها من الخلاف علىٰ جميع المذاهب حتىٰ مذاهب الصحابة والتابعين من بعدهم، وهو في غاية الوجازة، بحيث جاء في كراسين، ويجيء الخط الضيق في كراس.

وقد ظن بعض الناس من قولي: «إن معرفتي بالفرائض دون معرفتي بالفنون السابقة»: أني قاصر فيها، وذٰلك جهل منه، وإنما قولي ذٰلك أمر نسبي، فمعرفتي بالفنون السابقة كالبحر المحيط، ومعرفتي بالفرائض كالنيل

بالنسبة إليه، ومعرفة غيري من أهل العصر بها كالخليج؛ بل كجدول الساقية بالنسبة إلىٰ النيل، هٰذا فصل القول في ذٰلك، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨٧﴾ [الأعراف].

ودون ذٰلك في المعرفة: القراءات، ولم آخذها عن شيخ، فلذٰلك لم أقرئها أحدًا، لأنها فن إسناد، وقد ألفت فيها التأليف البديع. ودونَها في المعرفة: الطب، وأما الحساب فأعسرُ شيء عليَّ، مع معرفتي به، ولٰكن يثقل عليَّ النظر فيه، وتضيق منه أخلاقي، ومن ظن أني قلت ذٰلك قصورًا عنه، فذٰلك لجهله بمقصودي، وكم من مسألة عُرضت عليَّ فيه نظمًا ونثرًا فأجبت عنها في الحال، وإنما قصدي بذٰلك ثقل النظر فيه لعدم ملاءمته لطبعي، وقد رأيت لذٰلك مستندَين لطيفين فأعجباني جدًّا:

أحدهما: عن إمام الحرمين أنه قال: «لا يصبر علىٰ الحساب إلَّا بليد».

والثاني: قال ابن تيمية: «الحساب ـ وإن كان حقًّا في نفسه ـ ، إلَّا أنه من علوم الأوائل، وقد قال ﷺ: «**إنَّا أمةٌ أميةٌ لا نكتب ولا نحسب**»[1]، وقد كان الصحابة مجتهدين[2] يقسِّمون مسائل الفرائض وغيرها بما عندهم من العلم، وبما رُكز في طباعهم من الفهم؛ من غير اعتبار القواعد التي اصطلح عليها الحُسَّاب، كما كانوا يتكلمون بالعربية من غير اعتبار القواعد التي اصطلح عليها النحاة بعدهم». قال: «وما من شيء يُستخرج بالحساب، إلَّا ويمكن استخراجه بطريق آخر عربية مغنية عنه» انتهىٰ.

فصل: وأما الاجتهاد فقد بلغت ـ ولِلَّهِ الحمد والمنة ـ رتبة الاجتهاد المطلق في الأحكام الشرعية، وفي الحديث النبوي، وفي العربية، ورتبة الاجتهاد في هٰذه الأمور الثلاثة كانت مجتمعةً في الشيخ تقي الدين السبكي، ولم تجتمع في أحدٍ بعده إلَّا فِيَّ، ولا يُظن أن من لازم المجتهد المطلق أن

(١) رواه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) في المطبوع: «مجتهدون».

يكون مجتهدًا في الحديث، مجتهدًا في العربية؛ لأنهم قد نصُّوا علىٰ أنه لا يُشترط في الاجتهاد المطلق التبحر في العربية؛ بل يكتفىٰ فيها بالتوسط، ونصوا في الحديث علىٰ ما يؤدي إلىٰ ذٰلك، والاجتهاد في الحديث هي الرتبة التي إذا بلغها الإنسان سُمي في عُرف المحدثين بـ«الحافظ»، وقد وصفوا بالاجتهاد خلقًا لم يصفهم المحدثون بالحفاظ، ولا ذكروهم في طبقات الحفاظ، وممن وُصف بالاجتهاد المطلق الشيخ أبو إسحاق الشيرازي، وأبو نصر بن الصباغ، وإمام الحرمين، والغزالي، وكلٌّ منهم لم يعد في حفاظ الحديث، وروىٰ كلٌّ منهم في تصانيفه أحاديث احتج بها، وهي منكرة أنكرها الحفاظ كابن الصلاح والنووي، وكأنَّ ابن الصلاح بسبب ذٰلك وصف المذكورين ـ سوىٰ ابن الصباغ ـ بالاجتهاد المقيد دون المطلق، فكأنه يرىٰ أنه من شروط الاجتهاد المطلق أن يكون من حفاظ الحديث ونقاده، ولا شك أنه رأيٌ قوي، وإن كنت أخالف ابن الصلاح في قصره هٰؤلاء علىٰ الجتهاد المقيد. وأوافق من وصفهم بالاجتهاد المطلق، لأنه لا يلزم من خفاء أحاديث يسيرة عليهم أن يُسلبوا هٰذا الوصف، إذ ليس من شرط المجتهد أن يحيط علمًا بكل حديث في الدنيا، وقد خفي علىٰ الأئمة السابقين أحاديث علِمها غيرهم، منها الأحاديث التي علق إمام الأئمة الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ القول بها علىٰ صحتها، وقد صحت عند غيره؛ بل وأكابر الصحابة ـ كعمر بن الخطاب وغيره ـ خفيت عليهم أحاديث، فكادوا يقضون بخلافها حتىٰ حُدِّثوا بها، فخفاء القدر اليسير من الأحاديث لا يقدح في حصول رتبة الاجتهاد المطلق.

وقد بلغ الشيخ أبو محمد الجويني ـ والد إمام الحرمين ـ رتبة الاجتهاد المطلق، وألف كتابه «المحيط»، التزم فيه الوقوف مع الحديث وعدم التقيد بالمذهب، فوقع للبيهقي منه ثلاثة أجزاء في حياة المصنف، فتعقب فيه أوهامًا حديثية، وأرسل رسالته إلىٰ الجويني يبين له ما تعقبه، وقال له في مسألة اختارها بخلاف ما نص عليه الشافعي: «الشيخ أهلٌ أن يَجتهد ويتخير، ولٰكن يحتاج إلىٰ ثبوت الحديث الذي احتج به، فإنه غير ثابت». فسلَّم له رتبة

الاجتهاد مع خفاء أمر هٰذه الأحاديث عليه.

وقد كان الشيخ سراج الدين البلقيني مجتهدًا مطلقًا، وكان ـ أيضًا ـ من حفاظ الحديث، وصفه تلميذه حافظ العصر ابن حجر بالحفظ، وذكرته ـ أيضًا ـ في «طبقات الحفاظ»، ولٰكن لم يكن في الرتبة العليا من الحفظ والنقد، بل كان عصريُّه الحافظ أبو الفضل العراقي أحفظ منه وأجل في الفن الحديثي والنقد بكثير، وكانت عربية البلقيني وسطىٰ.

وأما بقية من جاء من المجتهدين ـ بعد السبكي إلىٰ اليوم ـ فلم يكن فيهم من يبلغ رتبة البلقيني في الحديث، وأما قبل السبكي فاجتمع الاجتهاد في الأحكام والحديث لخلقٍ، منهم ابن تيمية، وقبله ابن دقيق العيد، وقبله النووي، وقبله أبو شامة، وقبله ابن الصلاح، وأما في المتقدمين فكثير جدًّا.

وأما الاجتهاد في العربية علىٰ انفراده، فما جاء بعد ابن هشام من يصلح لأن يوصف به غيري، إلَّا أن يكون الغماري، فإنه كان منفردًا بالنحو علىٰ رأس الثمانمئة، إلَّا أني لم أر شيئًا من كلامه فأحكم عليه، والظاهر أنه لا يقصر عن هٰذه الرتبة، وقبل ابن هشام خلقٌ في هٰذه المرتبة كأبي حيان، وأكثر شيوخه: الأبذي، وابن الضائع، وغيرهما، وابن مالك في قوم آخرين في هٰذا العصر وقبله أكثر.

فإن قلتَ: ما كفاك دعوىٰ اجتهاد واحد حتىٰ تدعي اجتهادات ثلاثةً، وقد سمعنا بالاجتهاد في الأحكام الشرعية، وما سمعنا بالاجتهاد في الحديث ولا في العربية!.

قلت: قال الإمام فخر الدين الرازي في «المحصول» ما نصه: «المعتبر في الإجماع في كل فن من كان من أهل الاجتهاد في ذٰلك، وإن لم يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره، فالعبرة في مسائل الكلام بالمجتهد في الكلام، وفي مسائل الفقه بالمتمكن من الاجتهاد في مسائل الفقه، فلا عبرة بالمتكلم في الفقه ولا بالفقيه في الكلام؛ بل من تمكن من الاجتهاد في الفرائض دون المناسك يُعتبر وفاقه وخلافه في الفرائض دون المناسك».

وقال أبو الحسين البصري في «شرح المعتمد»: «لا يجوز التقليد في أصول الفقه، ولا يكون كل مجتهد فيه مصيبًا، بل المصيب فيه واحد؛ بخلاف الفقه في الأمرين». قال: «والمخطئ في أصول الفقه ملومٌ غير معذور، بخلاف الفقه فإنه معذور، فهٰذه ثلاث قواعد خالف فيها الفقهُ أصولَه، لأن أصول الفقه ملحق بأصول الدين؛ لأن المطالب قطعية» انتهىٰ.

فانظر إلىٰ كلام الإمام وأبي الحسين، كيف أطلقا الاجتهادَ والمجتهد في أصول الفقه وسائر الفنون!.

ولنتكلم علىٰ هٰذه الاجتهادات الثلاثة ليعرفها من يسمع بها ولا يدري ما هي:

أما الاجتهاد في العربية: فهو أن يحيط العالم بها بأمرين:

أحدهما: نصوص أئمة الفن من سيبويه إلىٰ زماننا هٰذا، لا يشذ عنه فيها إلَّا النزر اليسير.

والثاني: أن يحفظ غالب شعر العرب الذين يُحتج بأشعارهم في العربية، وليس المراد الحفظ عن ظهر قلب؛ بل يكون له اطلاع علىٰ غالب دواوينهم؛ بحيث تسهل مراجعته إذا أراد ذٰلك، ويكون مع ذٰلك محيطًا بالقواعد التي بنىٰ النحاة تصرفاتِهم عليها، وليس المراد بِهٰذه القواعد المذكورة في واضحات كتب النحو، بل قواعدُ أُخَر هي كالأصول لتلك القواعد، وهٰذا شيء درس الآن فلا يعرفه إلَّا متبحر في [هٰذا] الفن. وقد ألفت كتابًا في أصول النحو التي هي بالنسبة إليه كأصول الفقه بالنسبة إلىٰ الفقه، وكتابًا في قواعده علىٰ حروف المعجم كـ«قواعد الزركشي» التي في الفقه. ويكون مع ذٰلك حسن التصرف، جيد الإدراك، له ملكةٌ وقدرة علىٰ الاستنباط والتخريج والترجيح بما رسخ عنده من التبحر وسعة النظر والإحاطة.

وأما الاجتهاد في الحديث: وهي مرتبة الحفظ التي إذا وصل المحدث إليها لُقِّب بـ«الحافظ».

• فقال الخطيب البغدادي في «الجامع»: «والوصف بالحفظ علىٰ الإطلاق ينصرف إلىٰ أهل الحديث خاصةً، وهو نعتٌ لهم لا يتعداهم، ولا يوصف به أحد من أرباب العلوم سواهم، وهو أعلىٰ صفات المحدثين، وأسنىٰ درجات الناقلين، من وجدت فيه قُبلت أقاويله، وسُلِّم له تصحيح الحديث وتعليله».

• وقال الشيخ تقي الدين السبكي: «سألتُ الحافظ جمال الدين المِزِّي عن حد «الحافظ» الذي إذا انتهىٰ إليه الرجل جاز أن يطلق عليه «الحافظ»؟ قال: يُرجع إلىٰ أهل العرف، فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جدًّا. قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانَهم أكثر من الذين لا يعرفهم ليكون الحكم للغالب، فقلت له: هٰذا عزيز في هٰذا الزمان! أدركت أنت أحدًا كذٰلك؟ فقال: ما رأيت أمثل من الشيخ شرف الدين الدمياطي، ثم قال: وابن دقيق العيد كان له في هٰذا مشاركة جيدة، ولٰكن أين السُّهَىٰ[1] من الثَّرَىٰ، فقلت: كان يصل إلىٰ هٰذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركةً جيدةً في هٰذا ـ أعني في الأسانيد ـ ، وكان في المتون أكثر لأجل الفقه والأصول».

• وقال الشيخ فتح الدين بن سيد الناس ـ المحدِّث في عصرنا ـ : «من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً، وجمع واطلع علىٰ كثير من الرواة والروايات في عصرنا، وتميز في ذٰلك حتىٰ عُرف فيه خطه[2] واشتهر فيه ضبطه، فإن توسع في ذٰلك حتىٰ عَرف شيوخه وشيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر ممَّا يجهله منها، فهٰذا هو الحافظ». قال: «وأما ما يُحكىٰ عن المتقدمين من قولهم: «كنا لا نعد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء»، فذٰلك بحسب أزمنتهم».

• وسأل الحافظُ ابن حجر شيخَه الحافظ أبا الفضل العراقي: «ما يقول

---

(١) السُّهي: نجم بعيد.

(٢) في المطبوع: «حظه»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

سيدي في الحد الذي إذا بلغه الطالب ـ في هٰذا الزمان ـ استحق أن يُسمىٰ «حافظًا»؟ وهل يتسامح بنقص بعض الألفاظ التي ذكرها المِزِّي وأبو الفتح في ذٰلك لنقص زمانه أم لا؟ فأجاب: الاجتهاد في ذٰلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت بلوغ بعضهم الحد، وغلبته في وقت آخر، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي يصفه بذٰلك.

وكلام المِزي فيه ضيق؛ بحيث لم يسمَّ ممَّن رآه بِهٰذا الوصف إلَّا الدمياطي، وأما كلام أبي الفتح فهو أمر سهل، بأن ينشط بعد معرفة شيوخه إلىٰ شيوخ شيوخه وما فوق، ولا شك أن جماعة من الحفاظ المتقدمين كان شيوخهم التابعين أو أتباع التابعين، وشيوخ شيوخهم الصحابة أو التابعين، فكان الأمر في ذٰلك الزمان أسهل باعتبار تأخر الزمان، فإن اكتفىٰ بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه أو طبقة أخرىٰ، فهو سهل لمن جعل فنَّه ذٰلك، دون غيره من حفظ المتون والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء، واستنباط الأحكام، فهو أمرٌ ممكن؛ بخلاف ما ذُكر من جميع ما ذُكر، فإنه يحتاج إلىٰ فراغ وطول عمر وانتفاء الموانع، وقد رُوي عن الزهري أنه قال: «لا يولد الحافظ إلَّا في كل أربعين سنة»، فإن صح كان المراد رتبةَ الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكم من حافظ وغيره أحفظ منه» انتهىٰ.

• وقال الحافظ أبو الفضل ابن حجر في «نكته»: «للحافظ في عُرف المحدثين شروط إذا اجتمعت في الراوي سمَّوه: «حافظًا»، وهي الشهرة، بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال، والمعرفة بالتجريح والتعديل، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، وتمييز الصحيح من السقيم، حتىٰ يكون ما يستحضره من ذٰلك أكثر ممَّا لا يستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهٰذه الشروط إذا اجتمعت في الراوي سموه: حافظًا».

● وقال في كتابه: «إنباء الغُمر»: «ذكر لي شيخنا العراقي أن السبكي كان يقدم ابن رافع علىٰ ابن كثير لمعرفته بالأجزاء وعنايته بالرحلة».

ثم قال الحافظ ابن حجر: «والإنصاف أن ابن رافع أقرب إلىٰ الوصف بالحفظ علىٰ طريقة أهل الحديث من ابن كثير؛ لعنايته بالعوالي والوفيات والأجزاء والمسموعات دون ابن كثير. وابن كثير أقربُ إلىٰ الوصف بالحفظ علىٰ طريقة الفقهاء؛ لمعرفته بالمتون الفقهية والتفسير دون ابن رافع، فيجتمع منهما حافظ كامل، وقلَّ من جمعهما بعد أهل العصر الأول؛ كابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والبيهقي، ومن المتأخرين شيخنا العراقي».

وأما الاجتهاد في الأحكام الشرعية، فقد ألفت في تقريره كتابًا حافلًا سميته: «تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد»، وها أنا أسوقه هاهنا برمَّته ليستفاد: ...[(١)].



(١) هنا بياض في نسخة المصنف ـ كما في المطبوع ـ.
قلت: وقد ألحقت الرسالة المذكورة في آخر الكتاب للفائدة، فانظرها ثم ـ رعاك اللَّه ـ.

❁ [فصل] ❁

ذكر الْمَبعُوثين على رأس كلِّ مئة

روىٰ أبو داود في «سننه»، والحاكم في «المستدرك» عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال: «**إن اللَّهَ يبعثُ لهٰذه الأمة علىٰ رأس كلِّ مئة سنةٍ مَن يجدد لها دينها**»[(١)].

قال الحافظ أبو الفضل العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: «إسناده صحيح».

• وقال أبو بكر البزار: «سمعت عبدالملك بن عبدالحميد الميموني يقول: كنت عند أحمد بن حنبل، فجرىٰ ذكر الشافعي، فرأيت أحمد يرفعه، وقال: رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن اللَّهَ يقيِّضُ في رأس كل مئة سنة من يعلِّمُ الناس دينَهم**»، فكان عمر بن عبدالعزيز علىٰ رأسه المئة الأولىٰ، وأرجو أن يكون الشافعي علىٰ رأس المئة الأخرىٰ».

• وأخرج البيهقي من طريق أبي بكر المروزي قال: «قال أحمد بن حنبل: إذا سُئلتُ عن مسألة لا أعرف فيها خبرًا، قلت فيها بقول الشافعي، لأنه إمامٌ عالم من قريش. وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «**عالمُ قريش يملأ الأرض**

(١) صحيح: رواه أبو داود (٤٢٩١)، والحاكم (٤/ ٥٢٢)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٢٧)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١/ ١٢٣)، وأبو عمرو الداني في «الفتن» (٣٦٤)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٤٢٢)، وفي «مناقب الشافعي» (١/ ٥٣)، والخطيب في «تاريخه» (٢/ ٦١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ٣٣٨)، وفي «تبيين كذب المفتري» ص(٥١)، **وسكت عليه** الحاكم والذهبي، **وصحَّحه** الحافظ العراقي ـ كما أشار المصنف ـ، **وصحَّحه** الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٥٩٩)، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «تحقيق سنن أبي داود» (٦/ ٣٤٩).

علمًا»[١]. وذُكر في الخبر: «**أن اللّهَ يقيض في راس كل مئة سنةٍ من يعلِّم الناس السنن، وينفي عن النبي ﷺ الكذب**»[٢]، فنظرنا فإذا في رأس المئة عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المئتين الشافعي».

وأخرج أبو إسماعيل الهروي من طريق حُميد بن زنجويه قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول: يروىٰ في الحديث عن النبي ﷺ: «**أن اللّهَ يمنُّ علىٰ أهل دينه في رأس كل مئة سنةٍ برجلٍ من أهل بيتي، فيبيِّن لهم أمر دينهم**»[٣]، وإني نظرت في مئة سنة فإذا هو رجلٌ من آل رسول اللّه ﷺ، وهو عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المئة الثانية، فإذا هو محمد بن إدريس الشافعي».

● قال حافظ العصر ابن حجر في كتاب «مناقب الشافعي»: «وقد سبق أحمد إلىٰ عد عمر بن عبدالعزيز في المئة الأولىٰ: الزهري، فأخرج الحاكم عقب روايته الحديث المذكور من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، قال: فلما كان في رأس المئة منَّ اللّٰهُ علىٰ هٰذه الأمة بعمر بن عبدالعزيز».

قال الحافظ ابن حجر: «وهٰذا يُشعر بأن الحديث كان مشهورًا في ذٰلك العصر، ففيه تقويةٌ لسند الحديث ـ مع أنه قويٌّ لثقة رجاله ـ . وقال الحاكم: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول غير مرة: سمعت شيخًا من أهل العلم يقول لأبي العباس بن سريج: أبشر ـ أيها القاضي ـ ، فإن اللّه منَّ علىٰ المؤمنين بعمر بن عبدالعزيز علىٰ رأس المئة، فأظهر كل سُنة، وأمات كل بدعة، ومنَّ اللّه علىٰ رأس المئتين بالشافعي حتىٰ أظهر السنة وأخفىٰ البدعة، ومنَّ اللّٰهُ علىٰ رأس الثلاثمئة بك حتىٰ قويت كل سُنة، وضعفت كل بدعة».

● قال أبو جعفر النحاس في «تاريخه»: «قال سفيان بن عيينة: بلغني أنه

---

(١) موضوع: انظر: «الفوائد المجموعة» للشوكاني (٤٢٠)، والفتَّني في «تذكرة الموضوعات» (٧٦٨)، وقد مال الإمامان البيهقي وابن حجر إلىٰ أن طرق الحديث تفيد أن له أصلًا، كما نقله عنهما الإمام العجلوني في «كشف الخفا» (٦٩٢).

(٢) هٰذا رواه الإمام أحمد ـ أو من روىٰ عنه الخبر ـ بالمعنىٰ، واللّٰهُ تعالىٰ أعلم.

(٣) هٰذا ـ أيضًا ـ مرويٌّ بالمعنىٰ.

يخرج في كل مئة سنة ـ بعد موت رسول اللَّه ﷺ ـ رجل من العلماء؛ يقوي اللَّهُ به الدين، وإن عيسىٰ بن آدم منهم».

• قال ابن السبكي في «الطبقات الكبرىٰ»: «ورد في بعض طرق الحديث: «**إن اللَّهَ يبعث في رأس كل مئةٍ سنةٍ رجلًا من أهل بيتي؛ يبين لهم أمر دينهم**»، ذكره الإمام أحمد بن حنبل، وقال عقبه: نظرت في سنة مئة، فإذا هو من آل رسول اللَّه ﷺ عمر بن عبدالعزيز، ونظرت في رأس المئة الثانية، فإذا هو من آل رسول اللَّه ﷺ محمد بن إدريس الشافعي».

قال ابن السبكي: «ولأجل ما في هٰذه الرواية من الزيادة[1]؛ لا أستطيع أن أتكلم في المئين بعد الثانية، فإنه لم يُذكر فيها أحد من أهل النبي ﷺ».

قال: «ولٰكن هنا دقيقةٌ ننبهك عليها، فنقول: لما لم نجد بعد المئة الثانية من أهل البيت من هو بِهٰذه المثابة، ووجدنا جميع من قيل: «إنه المبعوث في رأس كل مئة» ممن تمذهب بمذهب الشافعي، وانقاد لقوله؛ علمنا أنه الإمام المبعوث الذي استقر أمر الناس علىٰ قوله، وبعث بعده في رأس كل مئة سنة من يقرر مذهبه»[2].

قال: «وبِهٰذا تعين عندي تقديم ابن سريج في الثالثة علىٰ أبي الحسن الأشعري؛ فإن الأشعري ـ وإن كان أيضًا شافعي المذهب ـ ؛ إلا أنه رجل متكلمٌ كان قيامه للذب عن أصول العقائد دون فروعها، وكان ابن سريج رجلًا فقيهًا، وقيامه للذب عن فروع هٰذا المذهب [الذي ذكرنا أن الحال استقر عليه]، فكان ابن سريج أولىٰ بِهٰذه المنزلة؛ لا سيما ووفاة الأشعري تأخرت عن رأس القرن إلىٰ بعد العشرين. وقد صح أن هٰذا الحديث ذُكر في مجلس أبي العباس بن سريج، فقام شيخ من أهل العلم فقال: أبشر ـ أيها القاضي ـ ؛ فإن اللَّه بعث علىٰ رأس المئة عمر بن عبدالعزيز، وعلىٰ الثانية

(١) يقصد زيادة: «أهل بيتي»، وقد سبق ما فيها.
(٢) غلوٌّ ظاهر.

الشافعي، وبعثك علىٰ رأس الثلاثمئة. ثم أنشأ يقول:

اثنان قد مضيا فبورك فيهما ... عمر الخليفة ثم حِلفُ السُّؤددِ[1]

الشافعي الألمعيُّ محمدٌ ... إرثُ النبوة وابن عم محمدِ

أرجو أبا العباس أنك ثالثٌ ... من بعدهم سقيا لتربة أحمدِ

فصاح أبو العباس بن سريج وبكىٰ، وقال: لقد نعىٰ إلي نفسي. فمات في تلك السنة...». «وأما المئة الرابعة فقد قيل: إنه الشيخ أبا حامد الإسفراييني، وقيل: بل الأستاذ سهل بن أبي سهل الصعلوكي، وكلاهما من أئمة الشافعيين». «قال الحاكم: لما رويت أنا هٰذه الرواية ـ يعني حكاية ابن سريج والأبيات ـ، كتبوها ـ يعني أهل مجلسه ـ، وكان ممن كتبها شيخٌ أديب فقيه، فلما كان في المجلس الثاني قال لي بعض الحاضرين: إن هٰذا الشيخ قد زاد في تلك الأبيات ذكر أبي الطيب سهل، وجعله علىٰ رأس الأربعمئة، فقال:

والرابع المشهور سهل محمد ... أضحىٰ عظيمًا عند كل موحِّدِ

تأوي إليه المسلمون بأسرهم ... في العلم إن جاؤوا لخطب مؤيدِ

لا زال فيما بيننا خير الورىٰ ... للمذهب المختار خير مجددِ

قال الحاكم: لما سمعت هٰذه الأبيات المزيدة سكتُّ ولم أنطق، وغمني ذٰلك؛ إلىٰ أن قدَّر اللّه وفاته تلك السنة».

● قال ابن السبكي: «وقد كان سهلٌ ممَّن لا يُدفع عن هٰذا المقام بوجه يتضح لمشاركته للشيخ أبي حامد في الفقه، وقرب الوفاة من رأس المئة، بخلاف الأشعري مع ابن سريج، مع زيادة تصوفه وتبحره في بقية العلوم».

● قال: «والخامس حجة الإسلام الغزالي، والسادس الإمام فخر الدين الرازي»، قال: «ويحتمل أن يكون الإمام الرافعي؛ إلا أن وفاة الرافعي تأخرت

(١) السؤدد: الشرف.

إلىٰ بعد العشرين وستمئة؛ كما تأخرت وفاة الأشعري».

● وقال: «ومن العجيب موت ابن سريج سنة ست وثلاثمئة، والاختلاف فيه وفي الأشعري، وموت الأشعري بعد العشرين، وكذٰلك موت الإمام فخر الدين بعد ست وستمئة، والنظر فيه وفي الرافعي، وتأخرت وفاته... وهٰكذا. والسابع: الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد باتفاق من أدركنا من مشايخنا».

● وقال: وقد ذيَّلت علىٰ الأبيات السابقة فقلت:

ويقال: إن الأشعريَّ الثالث ... المبعوث للدين القويم الأبدي
والحقُّ ليس بمنكر هٰذا ولا ... هٰذا وعلمهما أمران فعدِّدِ
هٰذا لنصرة أصل دينِ محمدٍ ... كنظير ذٰلك في فروع محمدِ
وضرورة الإسلام داعيةٌ إلىٰ ... هٰذا وذاك ليهتدي من يهتدي
وقضىٰ أناسٌ أن أحمد الاسفرا ... ييني رابعهم ولا تستبعدِ
والخامس الحبر الإمام محمدٌ ... هو حجةُ الإسلام دون ترددِ
وابن الخطيب السادس المبعوث إذ ... هو للشريعة كان أي مؤيدِ
والرافعيُّ كمثله لولا تأخُّـ ... ـرُ موته كالأشعري وأحمدِ
والسابع ابن دقيق عيد فاستمع ... فالقوم بين محمدٍ أو أحمدِ

● وقال المطَّوِّعي في كتاب: «المُذهب في ذكر مشايخ المَذهب» في ترجمة الإمام سهل الصعلوكي: «كان ـ فيما قيل ـ عالمًا في شخص، وأمةً في نفس، وإمام الدنيا بالإطلاق، وشافعي عصره بالإطباق، وقد أنشد فيه بعض أهل عصره:

إنا روينا عن نبي الهدىٰ ... في السنة الواضحة السامية
بأن للَّه أمرًا قائمًا ... بالدين في كل تناهي مية

فعمــر الحبــر خليــف للعلــىٰ	فأمـــر بـــه في المـــئة الـــبادية
والـــشافعي المرتـــضىٰ بعـــده	قـــــرره في المـــــئة الثانـــــية
وابــن ســريج بعــده قــد أتــىٰ	في المــــئة الثالــــثة التالـــية
والـشيخ سـهل عمـدة للـورىٰ	في المـــئة الـــرابعة الخالـــية

• وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في الترجمة التي عمِلها للأسنوي: «قد بلغني أن بعض العلماء جعل في المئة السادسة النووي، وفي المئة الخامسة قبلها أبا طاهر السِّلفيَّ، وفي المئة الرابعة قبلها الشيخ أبا إسحاق الشيرازي، وكل من المذكورين قد مات سنة ستٍّ وسبعين من المئة التي تُوفِّي فيها؛ فإن كان ما ذكره من ذٰلك صحيحًا؛ فالظاهر أن صاحب الترجمة نظيرهم في هٰذه المئة، فيكون هو المراد بالعالم الذي يجدد للناس دينهم، وذٰلك وإن كان محتملًا ففيه نظر؛ لأن الحديث فيه: «**علىٰ رأس كل مئة سنة**»، ولذٰلك جعل الإمام أحمد أن المراد في المئة الأولىٰ عمر بن عبدالعزيز، وفي الثانية الشافعي»، قال: «فإن قيل: الظاهر من الحديث أنه أراد الأئمة الذين هم ولاة الأمور، ولذٰلك أدخله أبو داود في كتاب «الملاحم»، قلت: قد جاء في كلام الإمام أحمد أن المراد من يعلِّمهم السنن، كما أخرجه الخطيب، قال: أخبرنا أحمد بن حمد العتيقي: ثنا عبدالرَّحمٰن بن عمر بن نصر الدمشقي: ثنا أبو محمد بن الورد: ثنا أبو سعيد الفريابي قال: قال أحمد ابن حنبل: إن اللَّهَ يقيِّض للناس في كل مئة سنة من يعلِّمهم السنن، وينفي عن رسول اللَّه ﷺ الكذب، فنظرنا فإذا في رأس المئة عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المئتين الشافعي، وقال البزار ـ صاحب «المسند» ـ: سمعت عبدالملك الميموني يقول: كنت عند أحمد بن حنبل ـ وجرىٰ ذكر الشافعي ـ، فرأيت أحمد يرفعه، وقال: يروىٰ عن النبي ﷺ: «**أن اللَّه يبعث لهٰذه الأمة علىٰ رأس كل مئة سنة من يقرِّرُ**(١) **لها دينها**»، فكان عمر بن عبدالعزيز علىٰ رأس

(١) يقرر: يثبِّت.

المئة، وأرجو أن يكون الشافعي علىٰ رأس المئة الأخرىٰ. وقال ابن عدي: قال محمد بن علي بن الحسين: سمعت أصحابنا يقولون: كان في المئة الأولىٰ عمر بن عبدالعزيز، وفي المئة الثانية الشافعي».

• قال العراقي: «وقد نظمت للثلاثة الباقين علىٰ رأس كل مئة سنة إلىٰ زماننا هٰذا بقولي:

والخامس الطوسيُّ أعني حجة الـ	ـإسلام وهو محمد بن محمدِ
ذاك الذي أحيا لنا «إحياؤه»	ميت العمىٰ وجلا عن القلب الصدي
والسادس الفخر الإمام المرتضىٰ	ابن الخطيب عمىٰ عيونِ الحُسدِ
ذاك الذي نصب الدلائل للهدىٰ	وأزال شبهة ذي الضلال الملحدِ
والسابع الشجري أبو الفتح الذي	بلغ اجتهاد العلم قبضًا باليدِ
أحيا الأنام أمانةً ولقد رقىٰ	في شرحه «الإلمام» فوق الفرقدِ
والظن أن الثامن المهدي من	ولد النبي أو المسيح المهتدي
فالأمر أقرب ما يكون فذو الحجىٰ	متأخر ويسود غير مسودِ
أو ما ترىٰ موت الأئمة ثم من	يمضىٰ فلا خلف له في المقعدِ
فليس ارتفاع العلم نزعًا إنما	موت الأئمة رفعه وكأن قدِ

ثم رأيت في هٰذا المعنىٰ كراسةً لبعض المتأخرين من طبقة شيوخنا أو من قبلهم بقليل، ولا أدري من هو.

• قال فيها: «أما تعيين من يجدد الدين علىٰ رأس كل مئة سنة، فقد عيَّن أحمد بن حنبل علىٰ رأس الأولىٰ عمر بن عبدالعزيز، وكانت وفاته سنة إحدىٰ ومئة، وعلىٰ رأسه الثانية الشافعي، وكانت وفاته سنة أربع ومئتين».

قال: «وكان علىٰ رأس المئة الثالثة أبو العباس بن سريج علىٰ المشهور، وتُوفِّي سنة ستٍّ وثلاثمئة، وقيل: أبو الحسن الأشعري، ورجحه الحافظ أبو

القاسم ابن عساكر، وتبعه اليافعي وغيره من المحققين، وكان قد رجع عن مذهب المعتزلة، ونصر مذهب السنة علىٰ رأس المئة الثالثة إلىٰ أن تُوفِّي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة، وعلىٰ رأس المئة الرابعة قيل: سهل بن محمد الصعلوكي، وقيل: أبو حامد الإسفرائيني، وقيل: القاضي أبو بكر الباقلاني، ورجحه ابن عساكر وغيره، وعلىٰ رأس المئة الخامسة حجة الإسلام الغزالي، لا أعلم فيه خلافًا، ووفاته سنة خمس وخمسمئة، وعلىٰ رأس المئة السادسة الإمام فخر الدين الرازي، وفاته سنة ست وستمئة، وعلىٰ رأس المئة السابعة تقي الدين ابن دقيق العيد، وفاته سنة اثنتين وسبعمئة، وعلىٰ رأس المئة الثامنة قيل: سراج الدين البلقيني، وقيل: ناصر الدين بن بنت الميلق الشاذلي لكثرة تصانيفه في علوم الدين، ورده علىٰ المبتدعين خصوصًا علىٰ الحلولية والاتحادية، والأول عليه جماعة من فقهاء مصر، منهم شمس الدين الجزري، جزم به في مشيخته له، وأثنىٰ عليه كثيرًا، والثاني عليه جماعة من الصوفية، وذٰلك مدخول لا يصح؛ لأن الشيخ ناصر الدين تُوفِّي قبل رأس المئة، فإنه مات سنة سبع وتسعين وسبعمئة، ووفاة البلقيني سنة خمس وثمانمئة، ويحتمل أنه الشيخ زين الدين العراقي، وكان حافظ عصره في الحديث مع الديانة والأمانة والتصانيف النافعة، وكانت وفاته سنة ست وثمانمئة، ويحتمل كلهم، فإن المجدد قد يكون واحدًا أو أكثر».

• قال: «واعلم أن تعيين المجدد إنما هو بغلبة الظن، ممن عاصره من العلماء بقرائن أحواله والانتفاع بعلمه، ولا يكون المجدد إلَّا عالمًا بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصرًا للسنة، قامعًا للبدعة، ثم قد يكون واحدًا في العالم كله كعمر بن عبدالعزيز لانفراده بالخلافة، وكالإمام الشافعي لإجماع المحققين علىٰ أنه أعلم أهل زمانه، وقد يكون اثنين وجماعة إن لم يحصل الإجماع علىٰ واحد بعينه».

• قال: «ثم قد يكون في أثناء المئة من هو أفضل من المجدد علىٰ رأسها، كذا رأيته لبعض المتأخرين، وإنما كان التجديد علىٰ رأس كل مئة لانخرام

علماء المئة غالبًا، واندراس السنن وظهور البدع، فيحتاج حينئذٍ إلىٰ تجديد الدين، فيأتي اللَّه من الخَلَف بعِوَض عن السلف، وعلىٰ هٰذا المعنىٰ ينزل: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين علىٰ الحق ـ ما أقاموا الدين ـ، لا يضرهم من خذلهم...**» الحديث[(١)]، ولما عين الإمام أحمد بن حنبل في المئتين الأُولَيين عمر بن عبدالعزيز والشافعي، تجاسر من بعده علىٰ تعيين من ذكرناه، وإنما عُين من ذُكر علىٰ رأس كل مئة بالظن ممَّن عاصره، وحصول الانتفاع به وبأصحابه وبمصنفاته». ثم ذكر الأبيات التي تقدمت للعراقي وقال: «ما ذكره من أن علىٰ رأس المئة الثامنة المهدي أو عيسىٰ بن مريم لاقتراب الساعة، لم يصح، فنحن الآن في سنة ثلاثين وثمانمئة، ولم يقع شيء من ذٰلك».

● قال: «ويحتمل أن يبقىٰ تاسعٌ علىٰ رأس المئة التاسعة التي نحن فيها، ويكون المهدي أو عيسىٰ بن مريم في المئة العاشرة عند تمام الدور والعدد العربي، واللَّهُ أعلم». انتهىٰ ما نقلته من هٰذا المؤلف.

قلتُ: وقد صح قوله: «يحتمل أن يبقىٰ تاسع علىٰ رأس التاسعة...» إلخ، فنحن الآن في سنة ست وتسعين وثمانمئة، ولم يجئ المهدي ولا عيسىٰ ولا أشراط ذٰلك، وقد ترجَّىٰ الفقيرُ من فضل اللَّهِ أن ينعم عليه بكونه هو المجدد علىٰ رأس المئة، وما ذٰلك علىٰ اللَّه بعزيز[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧)، من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) بعد كل هٰذا أقول: الراجح من الحديث المذكور في المجددين علىٰ رأس كل مئة: أنه ليس قاصرًا علىٰ شخص واحد فقط، فإن لفظ الحديث: «**مَن يجدد لها أمر دينها**»، ومعلوم أن «من» ـ وهي اسمٌ موصول ـ من ألفاظ العموم، وهي ليست قاصرةً علىٰ الفرد؛ بل تشمل الجماعة، فيكون المقصود أن اللَّهَ تعالىٰ يبعث جماعةً من العلماء يجددون للأمة دينها علىٰ رأس كل مئة سنة في مجالاتٍ عدة، وقد قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/ ٤٢): «وقد ادعىٰ كل قوم في إمامهم أنه المراد بِهٰذا الحديث، والظاهر ـ واللَّهُ أعلم ـ أنه يعمُّ حملةَ العلم العاملين به من كل طائفة، ممن عمله مأخوذٌ عن الشارع، أو ممَّن هو موافقٌ من كل طائفة وكل صنف من أصناف العلماء؛ من مفسِّرين، ومحدِّثين، وقرَّاء، وفقهاء، ونحاة، ولغويين، إلىٰ غير ذلك من أصناف العلوم النافعة، واللَّهُ أعلم» اهـ. وقد قال في موضع سابق (٩/ ٣٠٣): «وقد ذكر كلُّ طائفةٍ من العلماء في رأس كل مئة سنةٍ عالمًا من علمائهم ينزلون =



= هٰذا الحديث عليه، وقال طائفةٌ من العلماء: بل الصحيح أن الحديث يشمل كل فردٍ فرد من آحاد العلماء من هٰذه الأعصار ممَّن يقوم بفرض الكفاية في أداء العلم عمن أدرك من السلف إلىٰ من يدركُه من الخلف» اهـ.

[فصل]

ذكر اختياراتي في الفقه على وجه الاختصار، وهي مبسوطة بأدلتها في «حواشي الروضة»[١]

ـ أختار أن المشمش مكروه، وهو الراجح في المذهب؛ خلاف ما اختاره النووي في كتبه، ثم البلقيني من أنه لا يُكره.

ـ وأن الماء القليل لا ينجس إلَّا بالتغير.

ـ وأن لحم الجَزور[٢] لا ينقض الوضوء، وهو الراجح مذهبًا ودليلًا، خلاف قول النووي: إن الراجح ـ من حيث الدليل ـ: أنه ينقض.

ـ وأن السواك إنما يكره للصائم بعد العصر لا بعد الزوال.

ـ وأن الترتيب في الوضوء شرطٌ لا ركن، ولم أر من سبقني إليه.

ـ وأن الشَّعر يطهر بالدباغ ـ تبعًا للجلد ـ، وهو أحد القولين، وصححه السبكي وغيره.

ـ وأن الحائض إذا طهرت لم يتوقف حل وطئها علىٰ الغُسل، بل علىٰ الاستنجاء فقط[٣]، وهٰذا مذهب الأوزاعي، وهو خارج عن مذهب الشافعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

ـ وأن الصلاة الوسطىٰ هي الظهر.

ـ وأن من خاف غلبة النوم قبل العشاء، فله أن يصلي العشاء في وقت المغرب ثم ينام، وهٰذا مذهب سعيد بن المسيَّب.

---

(١) بعض هٰذه المسائل لا يوافق عليها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لٰكني لم أر داعيًا لمناقشتها هنا.

(٢) **الجَزور**: الجَمَل.

(٣) يقصد غسل محلِّ الحيض فقط.

ـ وأن أوقات الكراهة لا تصلىٰ فيها تحية المسجد.

ـ وأن الأذان والإقامة وصلاتَي العيدين من فروض الكفايات، وهو أحد الوجهين، واختاره...[١].

ـ وأن الفرض في القبلة لمن بعُد: الجهة ـ لا العين ـ.

ـ وأن إثبات البسملة من الفاتحة ومن كل سورة بالقطع لا بالظن، ونفيها كذٰلك بالقطع لا بالظن؛ كسائر الحروف الثابتة في بعض القراءات دون بعض؛ فهي نازلة في حرف دون حرف، وكلاهما قطعي الإثبات والإسقاط، وفي هٰذه المسألة تأليف سميته: «ميزان المعدلة».

ـ وأن العِبرة في الاقتداء بنية الإمام لا المأموم، فكلُّ من صلىٰ صلاةً صحيحةً في اعتقاده، صح الاقتداء به، وإن ارتكب ما يخالف اعتقاد المأموم، وهٰذا أحد الوجهين.

ـ وأن الجمعة تنعقدُ بأربعة أنفس ـ أحدهم الإمام ـ، وهو القول القديم للشافعي، واختاره المزني.

ـ وأن الجمعة لا تصح إلَّا في موضعٍ واحد من البلد، وإن عظُم المصر وضاق الجامع، وهٰذا هو منصوص الشافعي رضي الله عنه في «الأم»، وما رجحه الرافعي والنووي من جواز التعدد عند الحاجة، فهو رأيٌ قاله طائفة من الأصحاب اجتهادًا لأنفسهم، وليس هو من مذهب الشافعي في شيء لأنه ليس بنصه ولا مخرج علىٰ نصه؛ بل هو خلاف نصه الصريح؛ بل وخلاف مذاهب جماهير العلماء، بل قال السبكي: خلاف الإجماع.

ـ وأنه إذا وقع التعدد، فالجمعة الصحيحة هي التي وقعت في الجامع القديم، وهٰذا كنت أحسب برهةً من الزمان أنه خارجٌ عن المذهب، وإنما هو مذهب مالك، حتىٰ رأيت الشيخ تاج الدين ابن السبكي جزم به في «منظومته»، وساقه مساق المذهب، وجعل محل قولهم: إن الجمعة السابقة ما إذا وُضع

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

الجامعان معًا، ففرحت به جدًّا، مع أن نسبته إلىٰ المذهب شديدة الغرابة، فلم أر سلفًا في ذٰلك، وعبارته في «المنظومة»:

لا تجوز جمعتان في بلدِ ... وإن تناهىٰ الخلقُ في العسر الأشدِ
وضاق بالجم الغفير المسجدُ ... نصُّ عليه الشافعي الأوحدُ
واختاره الشيخ الإمام وقضىٰ ... بأنه الدين القويم المرتضىٰ
يكاد يُدَّعىٰ اتفاق الأمةِ ... عليه قبل محدثات البدعةِ
وإن أباح لاحتياج جُمَعا ... الرافعي والنواوي معا
وليس لا تُباح فالصحيحة ... سابقةُ الإحرام لا المسبوقة
هٰذا إذا ما وُضعا معًا ولم ... يكن أحق بالبناء في القدمِ
أسس من أول يوم للتقىٰ ... فإن يكن فهو الأحق مطلقا
وجمعة القديم به الصحيحة ... ولو علمتَ أنها المسبوقة

ـ وأن الجمع بين الصلاتين بعذر المرض تقديمًا وتأخيرًا جائز، وهو أحد ...[١]، ونص عليه الشافعي في ...[٢]، واختاره النووي في «شرح مسلم»، وأفتىٰ به السبكي، ورجحه البلقيني.

ـ وأن تارك الصلاة لا يقتل، بل يعزَّر[٣] بالحبس والضرب ونحوهما، وهو ...[٤].

ـ وأن المدينة أفضل من مكة، وهو ...[٥].

ـ وأنه يجوز النزول بالمال عن مقاعد الأسواق والوظائف لمن هو أهل

---

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.
(٢) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.
(٣) في المطبوع: بالذال «يعذر»، وهو تحريف.
(٤) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.
(٥) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

لها بشرط الواقف، والزوجة وكل استحقاق سوىٰ اقطاعات بيت المال.

- وأن الوقف علىٰ النفس صحيح.
- وأن ذوي الأرحام يرثون.
- وأن أربعة أخماس الفيء ...[1]، وليس للمقاتلة منها شيء.
- وأنه يجوز صرف الزكاة لواحد.
- وأن فضلات النبي ﷺ طاهرة.
- وأن الحالف علىٰ شيءٍ في المضي أنه كان، أو لم يكن ناسيًا أو جاهلًا، ثم تبين خطؤه، يحنث.
- وأنه إذا حلف: لا تخرج إلَّا بإذنه، فخرجت مرةً بإذنه لا تنحل اليمين.
- وأنه يعتبر في الحلف اللفظ والمعنىٰ معًا، ومذهب الشافعي اعتبار اللفظ دون المعنىٰ، ومذهب مالك عكسه، ورأيي في ذٰلك أضيق، ولهٰذا قلَّ إفتائي في الحلف بالطلاق، فلا أفتي في ذٰلك إلَّا بما اتفق علىٰ حكمه المذهبان.
- وأن القتلَ بالسُّم يجب فيه القصاص، وهو أحد القولين.
- وأن سابَّ النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء يُقتل حتمًا حدًّا، ولو تاب لم يسقط عنه القتل ـ كسائر الحدود ـ.
- وأن قاذف إحدىٰ أمهات المؤمنين يقتل حدًّا، وسواءٌ في ذٰلك عائشة وغيرها.
- وأن سابَّ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إذا أصر يقتل، وهو أحد الوجهين، فإن تاب دُرئ عنه القتل.
- وأن كل من سعىٰ في الأرض بالفساد يُقتل.
- وأن شارب الخمر يقتل في الرابعة.

---

(١) بياض بالأصل ـ كما في المطبوع ـ.

... [١].

---

(١) جاء في المطبوع: وهنا بياض عظيم ـ أوراق ـ، وفي أثناء هٰذه المسائل ـ أيضًا ـ في النسخة التي بخط المصنف.

[فصل]

ذكر سائر اختياراتي في علم الحديث والأصول والنحو

ـ أختار أن من عُرف بالكذب في الحديث لا تقبل رواياته أبدًا، ولو تاب وحسنت توبته، وهو مذهب أحمد بن حنبل.

ـ وأن عدد التواتر عشرة فصاعدًا.

ـ وأن المعرَّب في القرآن...[1].

ـ وأن كل مجتهد في الفروع مصيب، وتفاوت المذاهب تفاوتُ راجع وأرجح، وفاضل وأفضل، لا تفاوت خطأ وصواب، فليس في الاجتهاد ما يُحكم بخطئه، إلَّا ما تبين مخالفته للنص الصريح أو الإجماع؛ بحيث ينقض حكم الحاكم به، وأحسن عبارة رأيتها في هٰذا المعنىٰ قول حجة الإسلام الغزالي: «مقاصد الشرع قبلة المجتهدين، مَن توجَّه إلىٰ جهة منها أصاب».

...[2].

(١) هنا بياض بأصله كثير.

(٢) وبالأصل أوراق بياض هنا.

❁ الملحق الأول ❁

ما نقله الشاذلي في «بهجة العابدين» من كتاب «التحدث بنعمة اللّٰه» حول دراسات السيوطي

فصل: ولقَّبني والدي: «جلال الدين»، والألقاب المحمودة لها أصلٌ في الشرع.

وذَكَر من لُقِّب في الإسلام، واشتمل هٰذا الفصل علىٰ فوائد نفيسة.

فصل: وأما الكنية، فلا أدري هل كنَّاني والدي أم لا؟ ولٰكن لما عرضتُ علىٰ صديق والدي وحبيبه شيخنا قاضي القضاة عز الدين أحمد بن إبراهيم الكناني الحنبلي، كنَّاني: أبا الفضل، فإنه سألني: ما كنيتك؟ فقلت: لا كنية لي، فقال: أبو الفضل، وكتبه بخطه.

وأول من تكنىٰ بِهٰذه الكنية: العباس عم النبي ﷺ ورضي عنه، وكانت زوجته تُكنىٰ أم الفضل.

فصل: وحُملت وأنا صغير إلىٰ الشيخ محمد المجذوب، فبرَّك عليَّ، وهٰذا الرجل كان أحد الأولياء الكبار، ساكنًا بجوار المشهد النفيسي، وحُدِّثت أن والدي لما مَرِض مرضَ موته، ذهبت امرأة من بيتنا إليه لتسأله الدعاء له بالعافية، فلما وصلت إليه جلست ساكتةً ليخلو لها المجلس، فصار الشيخ يقول: كمال الدين، كمال الدين، كمال الدين، أنا أحيي أو أميت، هٰذا القاضي بكار ماشٍ في الجنازة، فأيِسوا بكلامه هٰذا من حياة الوالد، وتُوفِّي الوالد في مرضه ذٰلك، ولي من العمر خمس سنين وسبعة أشهر، وقد وصلت ـ إذ ذاك ـ في القرآن لسورة التحريم، فنشأتُ يتيمًا، وأوصىٰ عليَّ والدي جماعة، منهم العلامة كمال الدين ابن الهمام، فإنه كان من كبار أصدقائه، فأحضرت إليه

عقب موت الوالد، فقررني في وظيفة الشيخونية، ودعا لي، ثم أحضرت إليه مرةً أخرىٰ، فأذن لي في الحضور بنفسي، وصَرَف النائب، وأُحضرت مرةً أخرىٰ إلىٰ الشيخ محمد المجذوب، فمسح علىٰ ظهري ورأسي.

وختمت القرآن ولي من العمر دون ثمان سنين، ثم حفظت «عمدة الأحكام»، و«منهاج» النووي، و«ألفية» ابن مالك، و«منهاج» البيضاوي، وعرضت الثلاثة الأولىٰ في صفر سنة أربع وستين علىٰ شيخ الإسلام علم الدين البلقيني، وشيخ الإسلام شرف الدين المُناوي، وقاضي القضاة عز الدين الحنبلي، وشيخ الشيوخ أمين الدين الأقصرائي، وغيرهم، وأجازوني، وشرعت من ثَم في الاشتغال بالعلم، فقرأت في الفرائض علىٰ علامة زمانه في الفرائض والحساب والجبر والمقابلة: شهاب الدين بن عليٍّ بن أبي بكر الشارمساحي الشافعي، وكان من أكابر [أهل] الفن، بحيث كانت الأساطين يُذعنون له فيه، وهو من شيوخ والدي في هٰذا الفن، وكان بلغ سنًّا عاليةً، بحيث كان يذكر أنه بلغ مئة وثلاثين سنة، وكان قد لازم العلامة برهان الدين الأبناسي، واختص به، مع أخذه العلم ـ أيضًا ـ عن شيخ الإسلام البلقيني، وغيره من تلك الحلبة.

وكانت قراءتي عليه لنحو كراسين من شرحه علىٰ «مجموع» الكلائي، ثم لم ينشب أن تُوفِّي أثناء سنة خمس وستين، وقد قرأ عليه جماعةٌ منهم الشيخ شمس الدين الباني الموجود الآن.

فصل: وقرأت في هٰذه المدة أيضًا ـ وهي من ابتداء شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ـ علىٰ الشيخ شمس الدين محمد بن موسىٰ الحنفي ـ الإمام بخانقاه شيخو ـ روايةً «صحيح مسلم» إلَّا يسيرًا من آخره، وسمعت عليه «الشفاء»، وقرأت عليه درايةً «ألفية» ابن مالك ـ من أولها إلىٰ آخرها ـ ، فما ختمتها إلَّا وقد صنفت، فأجازني بالإقراء والتدريس في مستهل سنة ست وستين، وكتب لي بخطه إجازةً.

وقرأت في هٰذه المدة ـ أيضًا ـ علىٰ الشيخ شمس الدين الحنفي خازن الكتب بالشيخونية، وكان أحد العلماء الصلحاء، منقطعًا إلىٰ اللَّه، منجمعًا عن الخلق، مقبلًا علىٰ الإقراء ونفع الناس، فقرأت عليه «الكافية» لابن الحاجب، وشرحها للمصنف، ومقدمة «إيساغوجي» في المنطق، وشرحها للكاتي، وقطعة من «كتاب» سيبويه، وسمعت عليه من «المتوسط»، و«الشافية»، وشرحها للجاربردي، ومن «ألفية» العراقي وأشياء أخر، ولازمته إلىٰ أن مات، وكان الغالب عليَّ في هٰذه المدة النظر في علم العربية، فطالعت من الكتب المدونة فيها ما لا يحصىٰ.

وسمىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ كتبًا كثيرةً.

ثم قال: وكتبتُ مسودات تصانيف، فكتبت علىٰ «الآجرومية» شرحًا منثورًا، ثم شرحًا منظومًا، ثم علىٰ «الجُمل» للزجاجي، ثم علىٰ «الكافية الكبرىٰ» لابن مالك، وعلىٰ كتب أخرىٰ مسائل شتىٰ وآيات متفرقة، ثم غسلت الجميع بعد ذٰلك فلم يبق له أثر.

وفي شوال سنة خمس وستين لزمتُ دروس شيخ الإسلام قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني؛ ابن شيخ الإسلام المجتهد سراج الدين عمر البلقيني الشافعي، فقرأت عليه من أول «التدريب» ـ تأليف والده ـ إلىٰ باب الزكاة، وسمعت عليه من أول «الحاوي الصغير» إلىٰ باب العِدد، ومن أول «المنهاج» إلىٰ الزكاة، ومن أول «التنبيه» إلىٰ الزكاة، وقطعة من «الروضة» من باب القضاء، ومن «التكملة» للزركشي من إحياء الموات إلىٰ نحو الوصايا.

وصنفت في هٰذه السنة ـ أعني سنة خمس وستين ـ كتاب «شرح الاستعاذة والبسملة»، وكتاب: «شرح الحوقلة والحيعلة»، وأوقفته عليهما، فكتب لي عليهما تقريظًا، وهٰذان الكتابات وإن اشتملا علىٰ فوائد يبتهج بها المبتدئ؛ فإني لا أعتبرهما الآن، ولولا أن شيخنا شيخ الإسلام وقف عليهما وشرفهما

بخطه لغسلتهما في جملة ما غسلته، فإني غسلت ما هو أجلُّ بالنسبة إليهما، وإنما أبقيتهما لشرف خطه وبركته. ثم إن شيخنا المذكور اقتضىٰ رأيه الشريف أن يجيزني بالإفتاء والتدريس، فأجازني بذٰلك في شوال سنة ست وستين، وكتب لي بخطه إجازة.

وكان باسم والدي مشيخة تدريس الفقه بالجامع الشيخوني، وليس هو من وقف شيخو، فلما تُوفِّي قُرر باسمي، وناب عني فيه تلميذ والدي العلامة محب الدين بن مصيفح إلىٰ أن تُوفِّي، فناب عني فيه العلامة فخر الدين المقسي، وبسببه قرأت عليه من أول «المنهاج» إلىٰ السَّلَم، وحضرت عليه تقسيم «المنهاج» كاملًا، فلما أجازني شيخنا شيخ الإسلام بالتدريس، استأذنته في أن أباشر الدرس بنفسي، وأن يشرفني بالحضور عندي في أول يوم ـ كما جرت به العادة ـ ، فأجاب إلىٰ ذٰلك، وعيَّن لي يومًا يحضر فيه، فذهبت ورتبت كراسةً فيها الكلام علىٰ أول سورة «الفتح» بحسب ما وصلت إليه قدرتي ـ إذ ذاك ـ ، وافتتحتها بخطبة «الرسالة» للإمام الشافعي رضي الله عنه، اقتداءً بشيخنا شيخ الإسلام؛ فإنه كان إذا حضر درس الخشابية يفتتح درسه بها اقتداءً بوالده وأخيه، وهما كانا يفعلانه تبرُّكًا.

وأعلمتُ الناس بأن شيخ الإسلام البلقيني يحضر إجلاسي في يوم كذا، فلم يصدق أكثر الحسدة، وذهبت إلىٰ مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه، فدعوت عنده وتوسلت به في المعونة[1]، فلما كان يوم الثلاثاء تاسع ذي القعدة سنة سبع وستين حضر شيخ الإسلام البلقيني، ومعه ولده وربيبه ونوَّابه في الحكم، ومن الفضلاء والطلبة خلق كثير، ومن الحسدة والأعداء أكثر، فامتلأ بهم الجامع، فصلىٰ شيخ الإسلام التحية في المحراب، وصليت خلفه، وجلست بين يديه، والطيلسان مرخيٌّ علىٰ عينيه، فقال: أين المدرس؟ فقيل: هاهو ذا، فقال: تعال هنا. فأجلسني عن يمينه، وجلس ربيبه القاضي صلاح الدين عن

(١) سبق الكلام أن هٰذا منهج باطل، مخالف لطريقة السلف الصالح، فراجع ص(١٩).

يساره، فقال: هنا ربعة تقرؤون فيها؟ فقيل: لا، فقرأ سورة تبارك والإخلاص والمعوذتين والفاتحة، ودعا داع، ثم قلت: دستوركم، فقال: قل، فافتتحت بخطبة الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فسرَّ بذٰلك وأعجبه، ثم قرأت أول سورة الفتح فأعجبه ـ أيضًا ـ، ثم سردت الكلام الذي رتبته.

واستمريت بعد ذٰلك ملازمًا لدروس شيخنا شيخ الإسلام، فلم أنفك عنه إلىٰ أن مات، وكنت أذهب من الفجر إلىٰ دروس البلقيني، فأحضر مجلسه إلىٰ قرب الظهر، ثم أرجع علىٰ الشمني، فأحضر مجلسه إلىٰ قرب العصر، هٰكذا ثلاثة أيام في الجمعة: السبت والإثنين[1]، والخميس. وكنت أحضر الأحد والثلاثاء عند الشيخ سيف الدين بكرةً، ومن بعد الظهر في هٰذين اليومين ويوم الأربعاء عند الشيخ محيي الدين الكافيجي.

ووقعت لي في أيامه واقعةُ تحريم المنطق، وهو أول وقائعي التي قام الناس عليَّ فيها، وذٰلك أني كنت اشتغلت به، فقرأت «إيساغوجي»، وشرحه علىٰ الشيخ شمس الدين الحنفي، خازن الكتب بالشيخونية، وعلىٰ قاضي طرسوس علاء الدين، ورجل رومي قدم علينا بالشيخونية، فنزل عند شيخنا الكافيجي، وكنت إذ ذاك اختصرت ورقات إمام الحرمين في مقدمة لطيفة، فرآها معي القاضي المذكور، فأخذها، ثم لم يردَّها إليَّ، وربما توهمت أنه يريد نسبتها لنفسه إذا ذهب إلىٰ البلاد، فسقط من عيني، وكنت أبحث معه في المسائل الشرعية، فأجره عاريًا منها، فازدريت المنطق جملةً، ثم وقفت علىٰ كلام العلماء في ذمه، وما أفتىٰ به ابن الصلاح، فملت عن المنطق كل الميل، فألفت كراسةً سميتها[2]: «الغيث المغرق في تحريم المنطق»، وكتبها إنسان من طلبة شيخنا البلقيني، ومشت في البلد، وقامت الغوغاء، وثارت نار كبرىٰ، فسألت شيخنا البلقيني: ما تقولون في المنطق؟ فقال: حرام ـ ومدَّ

(١) راجع ص(٢٤).
(٢) في المطبوع: «سميته»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

بها صوته ـ ، فتركته لذٰلك[١]، فعوَّضني اللَّهُ علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

فصل: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وفي هٰذه المدة ـ أيضًا ـ لزمت دروس شيخ الإسلام مجتهد المذهب شرف الدين أبي زكريا يحيىٰ بن محمد المُناوي قاضي القضاة، فقرأت عليه قطعة من «المنهاج»، وسمعته عليه في التقسيم إلَّا دروسًا فاتتني، وسمعتُ عليه الكثير من «شرح البهجة»، ومن حاشيته عليها، ومن «تفسير» البيضاوي وغير ذٰلك.

وفي هٰذه المدة ـ أيضًا ـ لزمت دروس العلامة محقق الديار المصرية الشيخ سيف الدين محمد بن محمد الحنفي، سماعًا ـ لا قراءة ـ ، فسمعت عليه دروسًا عديدة من «الكشاف»، و«التوضيح»، وحاشيته عليه، و«شرح الشذور»، و«تلخيص المفتاح»، و«العضد»، وغير ذٰلك، وهي دروس إليها المنتهىٰ في التحقيق والتؤدة ونقل مقالات العلماء، وناهيك برجل يقول فيه العلامة كمال الدين بن الهمام: إنه محقق الديار المصرية.

حدثني غير واحد عن الشيخ كمال الدين ابن الهمام أنه قال مرة بمكة: من هو محقق الديار المصرية؟ فسكت الحاضرون، فقال: سيف الدين محقق الديار المصرية.

ولا مرية فيما قاله الشيخ، والذي أعتقده أنه لم يكن بعد الشيخ كمال الدين ابن الهمام في الحنفية مثله، ولا بعد الشيخ جلال الدين المحلي مثله مطلقًا في تحقيق العلم، وكان الشيخ سيف الدين ـ مع نهايته في العلم ـ ذا قدم راسخ في الصلاح والدين والورع، والتقشف والتواضع، وطرح النفس، كثير العبادة، تاليًا لكتاب اللَّه، صوَّامًا، قوَّامًا، بكَّاءً عند قراءة أحاديث الحساب والميزان، خاشعًا ناسكًا وليًّا للَّهِ تعالىٰ، تُوفِّي رَحِمَهُ اللَّهُ في ليلة الثلاثاء من ذي القعدة سنة إحدىٰ وثمانين، ودفن بتُربةٍ قرب مقام الإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) أي: تركتُ المنطق.

وفي هٰذه المدة ـ أيضًا ـ لزمت دروس شيخنا العلامة أستاذ الأستاذين محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الكافيجي الحنفي الرومي البرغمي، فأخذت عنه الفنون قراءةً وسماعًا، من التفسير والحديث والأصلين والعربية والمعاني، وغير ذٰلك، وكتب لي بخطه إجازةً عظيمةً، فقرأت عليه من «شرح القواعد» ـ له ـ ، وأشياء من مختصراته، وسمعت عليه من «الكشاف» وحواشيه، و«المغني» وحاشيته، و«توضيح» صدر الشريعة، و«التلويح» للشيخ سعد الدين، و«تفسير» البيضاوي، والكثير من تصانيفه، كـ«شرح كلمتي الشهادة»، و«مختصره» في علوم الحديث، و«شرح أحكام القوافي»، وغير ذٰلك، وما أعلم أنه خُتم عليه كتاب لأنه كان يقرأ قراءةَ الأئمة الراسخين في التحقيق، فكان يقرر في العشرين درجة الأسطر القليلة، وعلقت عنه فوائد وأبحاثًا، وأجازني بتدريس سائر الفنون، وكتب لي بخطه إجازة، وسألني غير مرة بشهادة اللّٰه أن أكتب شرحًا علىٰ كتابه «أنوار السعادة» في علوم الكلام، وأنا أكره الخوض في هٰذا العلم، فكرر عليَّ القول، فقلت: اعفوني من ذٰلك.

وقررني في تدريس الحديث بالشيخونية لما شَغَر بوفاة الفخر المقسي من غير أن أسأله، ولا كان لي بذٰلك شعور، بل ولا كنت أظن أن ذٰلك يكون، وكانت مدة ملازمتي للشيخ أربع عشرة سنةً، ما دخلت إليه مرةً يومًا من الأيام إلَّا استفدت منه ما لم أسمعه قبل ذٰلك من نفائس التحقيقات الجليلة، وقلت في مدحه أبياتًا، وأنشدته إياها، فسرَّ بها كثيرًا، وذكرها.

ثم قال[1]:

فصل: وفي هٰذه المدة قرأت علىٰ صديق والدي قاضي القضاة عز الدين الكناني الحنبلي، فأخذت عنه قراءةَ بحثٍ قطعةً من «جمع الجوامع» لابن السبكي، وقطعةً من نظم «مختصر» ابن الحاجب الأصلي، ومن شرحه،

(١) يعني السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كلاهما تأليفه، وقرأت في الميقات فأخذت عن الشيخ مجد الدين إسماعيل ابن السباع ـ وهو من طلبة والدي ـ «رسالة المقنطرات» للمزي، وعن الشيخ عز الدين عبدالعزيز بن محمد الوفائي الميقاتي ـ وكان وحيد دهره في هٰذا الفن ـ «رسالة المقنطرات»، و«رسالة المجيب»، كلاهما تأليفه، ونظمت قطعةً من رسالته الأولىٰ،وعرضتها عليه، فتعجب لذٰلك.

وقدم في هٰذه المدة رجلٌ من الروم يسمىٰ محمد بن إبراهيم الشرواني، عالم بالطب، فقرأت عليه كتابًا مختصرًا في الطب من تأليف العلامة عز الدين ابن جماعة، وأجازني بإقرائه، وكتب لي خطه بذٰلك علىٰ ظاهر النسخة.

وحضرت في هٰذه المدة عند الشيخ تقي الدين أبي بكر شادي الحصكفي دروسًا يسيرةً دون العشرة أيام، ثم لم يعجبني حال جماعته لكثرة هزلهم، فانقطعتُ عنه، وحضرتُ في هٰذه المدة عند الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الباني، فقرأت عليه من «المنهاج» دروسًا من باب الخراج إلىٰ باب الجناية، ودروسًا من «البهجة» قراءةً وسماعًا، وخرَّجت له مشيخة من شيوخ أجازوا له قرأتَها عليه، ثم انقطعت عنه.

ولزمت من أول سنة ثمانٍ وستين شيخنا الإمام العلامة تقي الدين أحمد ابن الكمال محمد بن محمد بن حسن الشمني الحنفي، فأخذت عنه الحديث والعربية والمعاني، وسمعت عليه قطعةً كبيرةً من «المطول»، و«توضيح» ابن هشام، وقرأت عليه روايةً الكثير، وكتب لي تقريظًا علىٰ تأليفي «شرح ألفية ابن مالك»، وعلىٰ «جمع الجوامع» في العربية، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، وخرجت لـه فهرست مروياته، وجزءً فيه «الحديث المسلسل بالنحاة»، ومدحته بقصيدة فسُرَّ بها وأعجبته، ورجع إلىٰ قولي مجردًا في حديث، فإنه أورد في حاشيته علىٰ «الشفاء» حديث أبي الحمراء في الإسراء[1]، وعزاه إلىٰ تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلىٰ إيراده بسنده،

(١) موضوع: رواه ابن قانع في «معجمه» (٣/ ٢٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/ ٢٠٠)، وأبو =

فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده، فاتَّهمت نظري، فمررت عليه مرةً ثانيةً فلم أجده، فعدت ثالثةً فلم أجده، ورأيته في «معجم الصحابة» لابن قانع، فجئت إلىٰ الشيخ وأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذٰلك أخذ نسخته وأخذ القلم، فضرب علىٰ لفظ «ابن ماجه»، وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذٰلك وهبته ـ لعظم منزلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي ـ ، فقلت: ألا تصبرون لعلكم تراجعون؟ فقال: لا، إنما قلدت في قولي البرهان الجلي.

ولم أنفك عن الشيخ إلىٰ أن مات، وكانت وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ في ذي الحجة سنة اثنين وسبعين وثمانمئة، ورثيته بأربع قصائد.

وذكرها، ثم قال:

فصل: ثم حُبب إلي طلب الحديث ـ وذٰلك بعدما تصدرت للتدريس وألفت غير ما تأليف ـ ، فابتدأت في السماع وتحصيل الإجازات في ربيع الآخر سنة ثمانٍ وستين، فلم أُكثر من السماع لأمور، منها اشتغالي بالدراية تدريسًا وتأليفًا وأخذًا عن أئمتها المعتبرين اغتنامًا لملازمتهم قبل حلول وفاتِهم، وذٰلك أهم عندي من الرواية، ومنها: أني وجدت شيوخ السماع عوامَّ وسوقةً ونسوة وعجائز، فكنت أستنكف ـ وأنا مدرِّس ـ عن القراءة علىٰ هٰؤلاء.

وليس لك أن تقول: لم يستنكف عن مثل ذٰلك التاج أحمد بن مكتوم الإمام العلامة حيث قال:

= نُعيم في «الحلية» (٣/ ٢٧)، وقال الإمام الهيثمي في «المجمع» (٩/ ١٦١): «فيه عمرو بن ثابت، وهو متروك»، والحديث موضوع، انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٩٦، ٥٣٠)، و(٢/ ٦٧، ٣٨٢)، و(٣/ ٥٤٩)، و«لسان الميزان» (٢/ ٢٦٨)، و«الفوائد المجموعة» (رقم: ٩٩)، و«الضعيفة» (٤٩٠٢).

ونص الحديث: عن أبي الحمراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لما أُسري بي إلىٰ السماء، فإذا علىٰ العرش: لا إله إلا اللَّه، محمد رسول اللَّه، أيَّدتُه بعليٍّ**».

وعـاب سـماعي للأحاديـث بعـدما	كبـرتُ أنـاسٌ هـم إلىٰ العيبِ أقربُ
وقالــوا: إمــام في علــوم كثيــرةٍ	يــروح ويغــدو ســامعًا يــتطلَّبُ
فقلــت مجيــبًا عــن مقالــتهم وقـد	غــدوتُ لجهــلٍ مــنهم أتعجــبُ:
إذا استدرك الإنسان ما فات من علا	فللحـزم يُعزىٰ لا إلىٰ الجهل يُنسبُ

لأن ابن مكتوم كان يسمع حال إمامته علىٰ أئمة وعلماء وفضلاء ونبلاء، ومع ذٰلك فلم أترك السماع جملةً، فسمعت بقراءتي وقراءة غيري.

وأخذ رَحِمَهُ اللَّهُ يسرد مسموعاته، وهي كثيرةٌ جدًّا.



الملحق الثاني

قائمة مسموعات السيوطي التي أوردها الداودي في ترجمة السيوطي

فسمع بقراءته وقراءة غيره:

- «الصحيحين».
- والنصف من «سنن النسائي» الصغرىٰ، وبعض «الكبرىٰ».
- والنصف من «السنن» لابن ماجه.
- وبعض أبي داود.
- وبعض الترمذي.
- و«الموطأ»، رواية أبي مصعب كاملًا، وبعض رواية يحيىٰ بن يحيىٰ، وبعض رواية يحيىٰ بن بكير[1].
- وجميع «مسند» الشافعي.
- و«رسالته».
- و«السنن» ـ له ـ رواية المُزني.
- ونحو النصف من «مسند» أحمد.
- وجميع «مسند» عبد [بن حُميد].
- و«مسند» الدارمي.
- و«مسند» العدني.

(١) في المطبوع: «مكير»، ولعل الأصح ما أثبتُّه، فليحرر.

- وقطعة كبيرة من «مسند» الطيالسي.
- و«الناسخ والمنسوخ» لأبي داود.
- وجميع «المعجم الصغير» للطبراني.
- وقطعة من «الكبير» و«الأوسط».
- والأول من «مكارم الأخلاق» ـ له ـ.
- وبعض «مسند أبي حنيفة» للبلخي.
- و«ذم المسكر» للضياء.
- والثاني من «مسند ابن مسعود» لابن صاعد.
- والأول من «الجنائز» للمروزي.
- و«البعث» لابن أبي داود.
- و«البعث والنشور» للبيهقي.
- وبعض «الدلائل» له.
- وجميع «الشمائل» للترمذي.
- و«الشفاء» للقاضي عياض.
- و«مسند الشهاب» للقضاعي.
- و«الذكر والتسبيح» ليوسف القاضي.
- و«العلم» للموهبي[(١)].
- و«الجمعة» للنسائي.
- و«صوم عاشوراء» للمنذري.
- و«فضل رمضان» لابن أبي الدنيا.

(١) في المطبوع: «المرهبي» ـ بالراء ـ، والتصحيح من تحقيق «نيل الأوطار» (٨/ ٢٦٨ ـ ط: دار ابن الجوزي)، و«فيض القدير» (٣/ ٢٢٩)، وهو نسبةٌ إلىٰ «مَوْهب»، بطنٌ من «المغافر» ـ كما قال العلامة المُناوي ـ.

- و«فضل رمضان» أبي اليمن ابن عساكر.
- و«فضل رجب» لأبي القاسم ابن عساكر.
- و«فضل شعبان» لابن أبي الصيف اليمني.
- و«فضل رجب» للخلال.
- وبعض «آداب الصحبة» للسلمي.
- و«فضل الصلاة» لابن فارس.
- و«أخبار بشر الحافي» لأبي عمرو بن السماك.
- و«جزء الاسم الأعظم» للمنذري.
- و«التفسير» لابن أبي الدنيا.
- و«التوكل» ـ له ـ.
- وجزء «ما اتفق لفظه واختلف معناه» للمبرد.
- و«أمالي» ثعلب.
- والأول من «فضائل بني هاشم» لابن معروف.
- و«فضل من اسمه محمد وأحمد» لابن بُكير.
- و«أسئلة البرقاني».
- و«الأنباء المبينة عن فضل المدينة» لأبي القاسم ابن عساكر.
- و«أخبار الطفيليين» للخطيب.
- و«عمدة الأحكام».
- و«معجم الإسماعيلي».
- و«مشيخة» ابن شاذان الصغرىٰ.
- و«مشيخة» قاضي المرستان الصغرىٰ.
- و«مشيخة» ابن اللتي.

- و«مشيخة» أبي العباس أحمد بن عبدالدائم.
- و«مشيخة» أبي بكر بن عبدالدائم.
- و«مشيخة البُروجردي».
- و«مشيخة» الوجيه بن الدهان.
- و«مشيخة» الملك المعظم.
- و«مشيخة» الواني.
- و«مشيخة» إبراهيم بن خليل.
- و«مشيخة» المحب الحنفي، سوىٰ الجزء الأول والثاني.
- و«مشيخة» المطعم.
- و«ذيل» مشيخة القلانسي.
- و«مشيخة» عائشة بنت شبل الصنهاجية.
- و«مشيخة» يحيىٰ بن يوسف بن المصري.
- والثالث من «الحمديات والحربيات».
- والثالث والرابع والخامس من «السراجيات».
- والأول والسابع من «فوائد ابن السماك».
- و«الغيلانيات» سوىٰ الأول والحادي عشر.



[نهاية الكتاب والحمد للَّهِ رب العالمين]



الكتاب الثاني

تقرير الاستناد

في تيسير الاجتهاد

تأليف الإمام

جلال الدين السيوطي

(٨٤٩ ـ ٩١١)

قرأه، وضبط نصَّه، وخرَّج أحاديثه، وعلَّق عليه

طارق بن عبدالواحد بن عليٍّ

مكتبة الوعي الإسلامي دار آل ياسر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾

وبعد:

[الاجتهاد من فروض الكفايات]:

● فقد قال الزركشي في «قواعده»: «قد عد الشهرستاني في «الملل والنحل» الاجتهاد من فروض الكفايات».

وسرد بعض عبارته، ولم يتعقبه بنكير. وقد راجعت كتاب الشهرستاني، فوجدته ذكر ذٰلك في موضعين[1]:

● فقال في ترجمة «أهل الفروع المختلفون في الأحكام الشرعية والمسائل الاجتهادية» ـ وهي في نصف الكتاب ـ ما نصه: «وبالجملة نعلمُ قطعًا ويقينًا أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد، ونعلمُ ـ أيضًا ـ أنه لم يرد في كل حادثةٍ نصٌّ، ولا يتصور ذٰلك ـ أيضًا ـ ، والنصوص إذا كانت متناهيةً والوقائعُ غير متناهية، وما لا يتناهىٰ لا يضبطه ما يتناهىٰ، عُلم قطعًا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار؛ حتىٰ يكون بصدد كل حادثة اجتهاد».

ثم ذكر: «شروط الاجتهاد من فروض الكفايات، لا من فروض الأعيان؛ حتىٰ إذا اشتغل بتحصيله واحد، سقط الفرض عن الجميع، وإن قصَّر فيه أهل عصر عصَوا بتركه، وأشرفوا علىٰ خطر عظيم، فالآن الأحكام الاجتهادية إذا كانت مرتَّبةً علىٰ الاجتهاد ترتُّبَ المسبَّب علىٰ السبب، ولم يوجد السبب، كانت الأحكام عاطلةً، والآراء كلها فائلةً[2]؛ فلابد من مجتهد».

(١) في المطبوع: «موضوعين»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) **فائلة**: واهية. وقد وقعت في المطبوع: «متماثلة»، والتصويب من «الملل والنحل».

هٰذه عبارته، وإياها ساق الزركشي.

وهٰذا الكلام إذا عُرض علىٰ أهل العصر شق عليهم جدًّا؛ فإنه متىٰ ادُّعيَ عندهم ثبوت وصف الاجتهاد لأحد موجود الآن ـ ليَسقط عنهم الإثم والعصيان ـ؛ كبُر ذٰلك عليهم واستعظموه، وربما عدُّوا هٰذا القول من الهذيان والخرافات. والسبب في ذٰلك أن أحدًا منهم لا يمكن أن يدعيَه لنفسه، ولا يدعيه له أحدٌ من خاصته لخلوِّه يقينًا عن أكثر شروطه؛ إذ غاية الواحد منهم أن يتقنَ فنًّا واحدًا ـ وهو الفقه ـ؛ مع أن علم الفقه نفسه ليس من شروط الاجتهاد ـ كما هو مقررٌ في موضعه ـ؛ فإن ضُم إلىٰ ذٰلك غيره من العلوم ـ قدرٌ يسير من العربية، وأنذرُ منه[1] من الأصول ـ تمت القضية.

ومتىٰ ادُّعي عندهم خلو العصر عن مجتهد ـ وهو الموافق لغرضهم ـ، كان ذٰلك مناداةً عليهم بإثمهم كلِّهم، وعصيانِهم بأسرهم! وما أدري هل يرضون بذٰلك، أو يعودون علىٰ قائل هٰذه المقالة بالتشنيع والتضعيف لقوله.

وإنها مقالةٌ واهية ساقطة لا يعوَّل عليها، ولا يعتمد عليها، وأحسنهم حالاً من يسلِّمُها ويقول: إن العصر لا يخلو عن مجتهد ـ وإن كنا لا نعلمه ـ، ولعله في البلاد القاصية لا في هذه البلاد».

[لا يجوز خلو الزمان عن مجتهد]:

ذهب الحنابلة إلىٰ أنه لا يجوز خلو الزمان عن مجتهد مطلق أو مقيد؛ لقوله ﷺ: «**لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين علىٰ الحقِّ حتىٰ يأتيَ أمر اللَّه**»[2].

قالوا: ولأن الاجتهاد فرضُ كفاية، فيستلزم انتفاؤه اتفاقَ المسلمين علىٰ الباطل.

واختار الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد: أنه لا يجوز خلوُّه عن مجتهد ما

---

(١) **أنذر**: أقل.

(٢) **صحيح**: وقد تقدم ص(١٩٧).

لم يتداعَ[(١)] الزمان بنزول القواعد بأن تأتي أشراط الساعة الكبرىٰ. كذا نقله عنه ابن السبكي في «جمع الجوامع».

وهٰذا الكلام أخذه من خطبة «شرح الإلمام»[(٢)]؛ حيث قال فيها: «والأرض لا تخلو من قائم للَّهِ بالحجة، والأمة الشريفة لابد فيها من سالك إلىٰ الحق علىٰ واضح المحجة، إلىٰ أن يأتي أمر اللَّه من أشراط الساعة الكبرىٰ، وتتابُعِ [ما] بعده ممَّا[(٣)] لا يبقىٰ معه إلا قدوم الآخرة».

وهٰذا الكلام استنبطه الشيخ تقي الدين من الحديث المذكور.

● ومن قول عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «لن تخلو الأرض من قائم للَّهِ بحجة؛ لكيلا تبطُلَ حججُ اللَّه وبيناتُه، أولٰئك هم الأقلون عددًا، الأعظمون عند اللَّه قدرًا». أخرجه أبو نعيم في «الحلية».

ويشهد له ـ أيضًا ـ ما أخرجه الدارمي في «مسنده» عن وهب بن عمرو الجُمحي: أن النبي ﷺ [قال]: «**لا تَعْجَلوا بالبلية قبل نزولها؛ فإنكم إن لا تعجلوها قبل نزولها؛ لا ينفكَّ المسلمون وفيهم ـ إذا هي نَزَلت ـ مَن إذا قال وفِّق وسُدِّد**[(٤)]»[(٥)].

وأخرج البيهقي في «المدخل» عن أبي سلمة بن عبدالرَّحمٰن مرفوعًا نحوه[(٦)]، وكلاهما مرسل، وكلٌّ منهما يعضد الآخر.

وهي شهادةٌ من النبي ﷺ لأمته بأنهم لا ينفكُّون عمن يقول في الحادثة

---

(١) في المطبوع: «يتداعىٰ»! والأصح ما أثبتُّه، لجزمها بحرف العلة.

(٢) في المطبوع: «الإمام»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٣) في المطبوع: «ما»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٤) في المطبوع: «وأفتىٰ سُدِّد»، والتصويب من «مسند الدارمي».

(٥) **حسن ـ إن شاء اللَّه ـ**: رواه الدارمي (١١٨)، **وقوَّاه** الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٢٦٦) بطريق آخر مرسل، ونقل الأعظمي عن البوصيري أنه حسن. انظر: «تحقيق سنن الدارمي» (١/ ٢٣٩ ـ ط: دار المغني).

(٦) **حسن ـ إن شاء اللَّه ـ**: رواه أبو داود في «المراسيل» (٤٥٨)، والبيهقي في «المدخل» (٢٩٨)، وانظر السابق.

فيصيب؛ وذٰلك هو المجتهد. وله شواهد موقوفة.

• أخرج الدارمي والبيهقي عن معاذ بن جبل أنه قال: «أيها الناس، لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، فيُذهب بكم هاهنا وهاهنا[١]، وإنكم إن لم تعجلوا بالبلاء قبل نزوله، لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سُئل سُدد، وإن قال وُفِّق».

• وأخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «إياكم وهٰذه العُضَلَ[٢]؛ فإنها إذا نزلت بعث اللَّه لها من يقيمها أو يفسرها».

• وقال الشيخ محب الدين ـ والد الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد ـ في كتابه «تلقيح الأفهام»: «عَزَّ المجتهدُ في هٰذه الأعصار، وليس ذٰلك لتعذر حصول آلة الاجتهاد؛ بل لإعراض الناس في اشتغالهم عن الطريق المفضية إلىٰ ذٰلك».

• وقال بعضهم: «الاجتهاد في هٰذا الزمان أسهل منه في الزمن الأول؛ لأن الآلات من الأحاديث وغيرها قد دُونت وسَهُل مراجعتها؛ بخلاف الزمن الأول؛ فلم يكن فيه شيء من آلات الاجتهاد مدونًا».

• وقال النووي في «شرح المهذب» ـ في باب: آداب العالم ـ : «وينبغي أن يعتني بالتصنيف إذا تأهل له؛ فبه[٣] يطَّلعُ علىٰ حقائق العلم ودقائقه، ويثبت معه[٤]؛ لأنه يضطرُّه إلىٰ كثرة المطالعة والتفتيش، والتحقيق والمراجعة، والاطلاع علىٰ مختلِفِ كلام الأئمة ومتَّفِقِهِ، وواضحه من[٥] مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجَزْلِه من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد».

---

(١) في المطبوع: «وهنا»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) **العُضل**: المسائل الشديدة المعقدة.
(٣) في المطبوع: «فيه»، والتصحيح من «المجموع».
(٤) في «المطبوع»: «وينبت»! والتصحيح من «المجموع».
(٥) في المطبوع: «عن»، والتصحيح من «المجموع».

• وقال أبو طالب المكي في كتاب «قوت القلوب»: «اعلم أن العبد إذا كاشفه اللَّهُ بالمعرفة واليقين، لم يسعه تقليدُ أحدٍ من العلماء، وكذٰلك كان المتقدمون إذا أقيموا هٰذا المقام خالفوا من حَمَلوا عنه العلم، ولأجل ذٰلك كان الفقهاء يكرهون التقليد، ويقولون: لا ينبغي للرجل أن يفتيَ حتىٰ يعرف اختلاف العلماء، أي: فيختار منها الأحوط للدين والأقوىٰ باليقين، فلو كانوا يحبُّون أن يفتي العالم بمذهب غيره لم يَحْتَجْ أن يعرف الاختلاف، ولكان إذا عرف مذهب صاحبه كفاه، ومن ثم قيل[1]: إن العبد يُسأل غدًا فيقال: «ماذا عملت مما علمت؟ ولا يقال له: فيما علم غيرك؟»، وقال اللَّهُ تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَـٰنَ﴾ [الروم: ٥٦]، فقرن بينهما، فدل علىٰ أنه من أوتِيَ إيمانًا ويقينًا أُوتِيَ علمًا، كما أن من أوتِيَ علمًا نافعا أوتِيَ إيمانًا، وهٰذا أحد الوجوه في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، أي: قوَّاهم بعلم الإيمان، فعلم الإيمان هو روحه، وتكون الهاء عائدةً علىٰ الإيمان[2]؛ وكذا[3] العالم الذي هو من أهل الاستنباط والاستدلال من الكتاب والسنة، ومعرفة[4] أداة الصنعة وآلة الصنع؛ لأنه ذو تمييز[5] وبصيرة ومن أهل التدبر[6] والعبرة» انتهىٰ.

[شروط الاجتهاد]:

فصل: قال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «شرائط الاجتهاد خمسة:

١ ـ معرفةُ صدرٍ صالح من اللغة؛ بحيث يمكنه فهم لغات العرب، والتمييز بين الألفاظ الوضعية والمستعارة، والنص والظاهر، والعام والخاص، والمطلق

(١) في المطبوع: «ومن قبل»، والتصحيح من «قوت القلوب».
(٢) والأرجح أن الضمير عائدٌ علىٰ اللَّه ﷻ.
(٣) في المطبوع: «لأن»، والتصحيح من «قوت القلوب».
(٤) في «قوت القلوب»: «لأنه».
(٥) في المطبوع: «تميز»، والتصحيح من «قوت القلوب».
(٦) في المطبوع: «التدبير»، والتصحيح من «قوت القلوب».

والمقيد، والمجمل والمفصل، وفحوىٰ الخطاب، ومفهوم الكلام، وما يدل علىٰ مفهومه بالمطابقة، وما يدل بالتضمن، وما يدل بالاستتباع؛ فإن هٰذه المعرفة كالآلة التي بها يحصل الشيء، ومن لم يُحكم الآلةَ والأداةَ لم يصل إلىٰ تمام الصيغة.

٢ ـ ثم معرفة تفسير القرآن؛ خصوصًا ما يتعلق بالأحكام، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات، وما رُؤي[١] من الصحابة المعتبرين كيف سلكوا مناهجها، وأي معنًىٰ فهموا من مدارجها، ولو جَهل تفسير سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص لم يضره ذٰلك في الاجتهاد[٢]؛ فإن من الصحابة من كان لا يدري تلك المواعظ، ولم يتعلم بعدُ جميع القرآن، وكان من أهل الاجتهاد.

٣ ـ ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها، والإحاطة بأحوال النقلة والرواة عدولها وثقاتِها ومطعونِها ومردودها، والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها، وما هو عامٌّ ورد في حادثة خاصة، وما هو خاصٌّ عُمم في الكل حُكمُه. ثم الفرق بين الواجب والندب والإباحة والحظر والكراهة؛ حتىٰ لا يشذ عنه وجهٌ من هٰذه الوجوه، ولا يختلط عليه باب بباب.

٤ ـ ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين من السلف الصالحين؛ حتىٰ لا يقع اجتهادٌ في مخالفة الإجماع.

٥ ـ ثم التهدي[٣] إلىٰ مواضع الأقيسة، وكيفية النظر والتردد فيها من طلب أصلٍ أولًا، ثم طلب معنًىٰ مخيَّل يُستنبط منه، فيعلِّقُ الحكمَ عليه، أو شَبَهٌ يغلبُ علىٰ الظن فيُلحق الحكم به.

---

(١) في المطبوع: «كما رأىٰ»، والتصحيح من «الملل والنِّحَل».

(٢) وقد يقال: بل ينبغي أن يعرفها، ليعلمَ أحكام شرع من قبلنا، والتي ذهب طوائفُ من العلماء إلىٰ أنها شرعٌ لنا ما لم يأتِ في شريعتنا المباركة ما يخالفه. ولعل من قال بعدم ضرورة التعرُّف عليها قَصَد القصصَ المحض الخالي من الأحكام، والعلمُ عند رب الأنام.

(٣) **التهدي**: الاسترشاد.

فهٰذه خمسُ شرائط[1] لابد من اعتبارها؛ حتىٰ يكون المجتهد مجتهدًا واجب الاتباع والتقليد في حق العامي، فإذا حصَّل المجتهد هٰذه المعارف ساغ له الاجتهاد، ويكون الحكم الذي أدىٰ إليه اجتهاده سائغًا في الشرع[2]، ووجب علىٰ العامي تقليده والأخذ بفتواه» انتهىٰ.

● وقال الرافعي ـ وتبعه النووي في «الروضة» ـ : «إنما تحصُل أهلية الاجتهاد لمن علم أمورًا:

أحدها: كتاب اللّٰه تعالىٰ، ولا يُشترط العلمُ بجميعه؛ بل بما يتعلق بالأحكام، ولا يُشترط حفظه عن ظهر قلب.

الثاني: سنة رسول اللّٰه ﷺ ـ لا جميعها ـ ، بل بما يتعلق منها بالأحكام، ويشترط أن يعرف منها الخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، ومن السنة: المتواتر والآحاد، والمرسل والمتصل، وحال الرواة جرحًا وتعديلًا.

الثالث: أقاويل علماء الصحابة ومَن بعدهم إجماعًا واختلافًا.

الرابع: القياس، فيعرف جليَّه وخفيَّه، وتمييز الصحيح من الفاسد.

الخامس: لسان العربية ـ لغةً وإعرابًا ـ ؛ لأن الشرع ورد بالعربية، وبِهٰذه الجهة يَعرف عموم اللفظ وخصوصه، وإطلاقه وتقييده، وإجماله وبيانه.

قال أصحابنا: لا يُشترط التبحر في هٰذه العلوم؛ بل يكفي معرفة جمل منها.

● وزاد الغزَّاليُّ تحقيقات ذكرها في أصول الفقه:

منها: أنه لا حاجة إلىٰ تتبع الأحاديث علىٰ تفرقها وانتشارها؛ بل يكفي أن يكون عنده أصلٌ يجمع أحاديث الأحكام كـ«سنن أبي داود»، ويكفي أن يعرف مواقع كل باب، فيراجعه إذا احتاج إلىٰ العمل بذٰلك الباب.

---

(١) كذا، وعليه يكون شرائط جمع «شريطة»، وإلا فالأصح: «خمسة شرائط»، فلتحرر.

(٢) في المطبوع: «الفرع»! والتصحيح من «الملل والنِّحل».

ونازعه النووي في التمثيل بـ«سنن أبي داود»؛ فإنه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمه.

ومنها: أنه لا يُشترط ضبط جميع مواضع الإجماع والاختلاف؛ بل يكفي أن يعرف في المسألة التي يفتي فيها أن قوله لا يخالف الإجماع؛ بأن يعلم أنه وافق بعض المتقدمين، أو يغلب علىٰ ظنه أن المسألة لم يتكلم فيها الأولون؛ بل تولدت في عصره، وعلىٰ هٰذا قياس معرفة الناسخ والمنسوخ.

ومنها: أن اجتماع هٰذه العلوم إنما يُشترط في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع أبواب الشرع، ويجوز أن يكون للعالم منصب الاجتهاد في باب دون باب.

وعد الأصحاب من شروط الاجتهاد معرفة أصول الاعتقاد.

قال الغزَّالي: وعندي أنه يكفي اعتقادٌ جازم، ولا يُشترط معرفتها علىٰ طرق المتكلمين وبأدلتهم[1] التي يجردونها. انتهىٰ

● وعبارة الغزالي في «المنخول»: «لابد من علم اللغة، فإن مآخذ الشرع ألفاظٌ عربية، وينبغي أن يشتغل بفهم كلام العرب، ولا يكفيه الرجوع إلىٰ الكتب؛ فإنها لا تدلُّ إلا علىٰ معاني الألفاظ، فأما المعاني المفهومة من سياقها وترتيبها لا يفهمها إلا من يشتغل بها. والتعمق في غرائب اللغة لا يُشترط.

ولابد من علم النحو؛ فمنه يثور معظم إشكالات القرآن.

ولابد من علم الأحاديث المتعلقة بالأحكام، والتعويل فيه علىٰ الكتب جائز، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وعلم التواريخ ليتبين المتقدم من المتأخر، والعلم بالسقيم والصحيح من الأحاديث، وسير الصحابة ومذاهب الأئمة؛ لكيلا يخرق إجماعًا.

ولابد من أصول الفقه، ولا استقلال للنظر دونه، وفقه النفس لابد منه، وهو غريزةٌ لا تتعلق بالاكتساب، ولابد من معرفة أحكام الشرع».

(١) في المطبوع: «بأدلته»، والأصح ـ إن شاء اللَّه ـ ما أثبتُّه.

• وقال الأستاذ أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي في كتابه: «التحصيل»: «من شرط المجتهد في الأحكام الشرعية: أن يكون عالمًا بأصول أحكام الشرع التي هي الكتاب والسنة والمقاييس الشرعية، وأن يكون عالمًا بأصول هٰذه الأصول من الدلائل العقلية[(١)]، وأن يكون عالمًا بجملةٍ من اللغة تفصل بين الحقيقة والمجاز، ويعرف منها مراتب الخلاف.

وأن يكون عارفًا بضروب علم النحو والتصريف ومعاني حروف المعاني، وأن يكون عارفًا بجمل من الأخبار المتعلقة بأحكام الشرع.

وإذ فترت همَّتُه عن حفظ[(٢)] ما يتعلق منها بالقصص والمواعظ جاز.

وأن يكون عارفًا بطرق الأخبار من تواتر وآحاد ومتوسط بينهما؛ ليميز بين ما[(٣)] يُقطع به منها، وبين ما لا يقطع به، وأن يكون عارفًا بشروط الرواة والأسباب التي تُردُّ بها الرواية، والأسباب التي تقبل معها الرواية.

وأن يكون عارفًا بوجوه القياس ومواضعه، ووجوه الترجيح وأقسامه، ثم يكون عارفًا بوجوه ترتيب الآيات والسنن والجمع بينهما، وتخصيص بعضها ببعض، ونسخ بعضها ببعض، مع علمه بشروط النسخ والتخصيص.

ثم يكون عالمًا بجمل من أحكام الصحابة علىٰ الإجماع والاختلاف؛ حتىٰ لا يشذ عنه إلا النادر.

ثم يكون عارفًا بجُمل من فروع الفقه، محيطًا بالمشهور منها، وببعض ما

---

(١) لعله يقصد بـ«الأصول العقلية للأصول»: أصول العقيدة، وهي أن هٰذا العالَم المحكَمَ المتقنَ لابد له من خالقٍ مدبِّر حكيم عليم، ومِن ثَم تأبىٰ حكمتُه أن يترك عباده هملًا بلا إرشادٍ إلىٰ ما يُرضيه، وهٰذا يدلُّ علىٰ أهمية بعثِ الرسل، والذين لا يأتون من عند هٰذا الحكيم العليم ﷻ إلَّا بأحكم شريعةٍ ومنهاج؛ متمثِّلةٍ في كتبه وسُنن أنبيائه عليهم صلواتُ اللَّهِ وسلامه، والعلمُ عند اللَّه تعالىٰ.

(٢) في المطبوع: «وإذ داهمته عن حفظه». ولعل الأصح ما أثبته أو بنحوه ـ ممَّا في معناه ـ، إذ قد قرر أهل الأصول ـ كما سبقت إشارة ـ أن المجتهد لا يلزمُه العلمُ بما يتعلق بالمواعظ والرقاق وقصص الأنبياء، والعلمُ عند رب الأرض والسماء.

(٣) في المطبوع: «ليميز من يقطع...» إلخ، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

غمض منها؛ كفروع الحيض والفرائض والنذور[١] والوصايا والدَّين.

واختلف أصحابنا في المتعلق منها بالحساب، فمنهم من قال: مِن شرطه معرفةُ وجوه الحساب فهمًا[٢].

وهٰذا هو الصحيح؛ لأن منها ما لا يمكنُ استخراج الجواب فيها إلا بالحساب، فمن كانت هٰذه صفته فهو من أهل الاجتهاد».

• وقال صاحب «المحصول» ـ وتبعه صاحب «الحاصل» ـ : «العلوم التي يحتاج إليها المجتهد ثمانية:

[أ] أربعة كالأصول:

وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول.

وفي علم «الكتاب» تحقيقان:

أحدهما: أنه لا حاجة إلىٰ كل الكتاب؛ بل إلىٰ ما يتعلق بالأحكام الشرعية، وهي خمسُمئةِ آية.

والثاني: أنه لا حاجة إلىٰ حفظها؛ بل يعلم مواقعها ليراجعها عند الحاجة.

وهٰذان التحقيقان جاريان في السُّنة.

وأما الإجماع فيحتاج إلىٰ معرفته؛ لئلا يفتي بخلافه.

وأما المعقول فالقياس بشرائطه[٣].

[ب] وأربعة تجري مجرىٰ الأصل[٤]:

فأحدها: علم العربية؛ كاللغة والنحو والتصريف.

وثانيها: علم كيفية استفادة التصورات والتصديقات من مادتها، وهو علم المنطق.

---

(١) في المطبوع: «الدور»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) ومنهم من قال: بل لا يلزم ـ كما هو الظاهر من سياق الكلام ـ.
(٣) في المطبوع: «لشرائطه»، ولعل الأصح ما أثبته.
(٤) أي: ليست أصولًا، لٰكنها في مرتبةٍ مقاربة.

وثالثها: علم الناسخ والمنسوخ.

ورابعها: علم الجرح والتعديل.

ولا حاجة إلىٰ الكلام وتفاريع الفقه؛ فإنها نتيجة الاجتهاد، والشيء لا يتوقف علىٰ فروعه».

• وقال ابن الصلاح: «لا يُشترط في المجتهد المستقل معرفة تفاريع الفقه؛ لأنها نتيجة الاجتهاد، فلو شُرطت فيه لزم الدَّوَر[1]، نعم يُشترط في المجتهد الذي يتأدىٰ به فرض الكفاية في الإفتاء؛ ليسهل عليه إدراك أحكام الوقائع علىٰ قربٍ من غير تعب كبير.

وهو معنىٰ قول الغزَّالي: إنما يحصل الاجتهاد في زماننا بممارسة الفقه؛ فهو طريق تحصيله في هٰذا الزمان، ولم يكن الطريق في زمن الصحابة رضي الله عنهم ذٰلك».

• وقال الشيخ تقي الدين السبكي: «يكتفىٰ في المجتهد بالتوسط في علوم العربية ـ من لغة وإعراب وتصريف ومعانٍ وبيان ـ . وفي أصول الفقه لابد أن يكون له فيها ملكةٌ، وأن يكون ـ مع ذٰلك ـ قد أحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها؛ بحيث اكتسب قوةً يفهم بها مقاصد الشرع».

وكأنَّ[2] هٰذا هو الذي عبَّر عنه الغزاليُّ بفقه النفس، ويحتمل أن يكون غيره، وجزم به ابن السبكي في «جمع الجوامع»، وفسروه بأن يكون شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام؛ بحيث يكون له قدرة علىٰ التصريف.

• قال الغزَّالي: «إذا لم يتكلم الفقيه في مسألةٍ لم يسمعها ككلامه في مسألةٍ سمعها، فليس بفقيه».

هٰذا مجموع كلام العلماء في شروط الاجتهاد.

---

(١) **الدَّوَر**: أن يُبنىٰ أحد الأمرين علىٰ الآخر، وهو مستحيل.

(٢) في المطبوع: «وكان»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

[خلاصة شروط الاجتهاد]:

قلتُ: وحاصل ذٰلك: أن العلوم المشتَرطة[1] في الاجتهاد بضعة عشر:

أحدها: علوم الكتاب العزيز، وهي كثيرة جدًّا، وقد جمعت في أصولها كتاب «الإتقان في علوم القرآن»، وهو مجلدٌ ضخم مشتمل علىٰ ثمانين نوعًا، وكلها ـ أو أكثرها ـ مما يتوقف عليه الاجتهاد، ومن أهمها:

ـ معرفة أسباب النزول، وقد أفردت فيه كتابًا لم يؤلَّف مثلُه سميته: «لباب النقول ومعرفة الناسخ والمنسوخ»، وقد حررته في «الإتقان» تحريرًا بالغًا.

ـ ومعرفة ما ورد من الأخبار والآثار في معاني الآيات، وقد ألفت في ذٰلك «الدر المنثور في التفسير المأثور» أربع مجلدات.

ـ ومعرفة ما استنبطه العلماء منه من الأحكام، وقد ألفت في ذٰلك «الإكليل في استنباط التنزيل».

ـ ومعرفة أسراره وبلاغته ومجازاته وأساليبه، وقد ألفت في ذٰلك: «أسرار التنزيل» ثلاث مجلدات.

ولي في تعلقات القرآن تصانيف أخرىٰ؛ لا يحتاج معها إلىٰ غيرها.

الثاني: علوم السنة، وهي مئةُ علم شرحتُها في الكتب التي ألفتها في علوم الحديث، وقد تتبعت[2] ـ بحمد اللَّه ـ جميع الأحاديث ـ علىٰ تفرقها وانتشارها ـ، فأحطت بأضعاف ما في الكتب الستة؛ فضلًا عن سنن أبي داود من كتب[3] الصحاح والسنن والجوامع والمسانيد والمعاجم والأجزاء والفوائد والتواريخ، مع معرفة متصلها ومرسلها ومعضلِها ومنقطعها ومدلَّسها ومدرجها، وما اختُلف في وصله وإرساله، وفي رفعه ووقفه، ومعرفة أصحها وصحيحها وحسنها لذاته وحسنها لغيره، وضعيفها المتماسك، وواهيها ومنكرها،

(١) في المطبوع: «المشترط»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) في المطبوع: «تبعت»، ولعل الأدق ما أثبتُّه.
(٣) في المطبوع: «كتاب»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

ومتروكها وشاذها ومعللها، وما اختُلف في صحته وحسنه وضعفه، ومتواترها ومشهورها وآحادها وغريبها، وفردها المطلق، وفردها النسبي، وما له متابع من لفظه، وما له شاهد من معناه، وناسخها ومنسوخها، وأسباب ورودها، وتصانيفي الحديثية[١] حافلةٌ بكثير من ذٰلك.

الثالث: علم أصول الفقه، وهو أهم مما بعده؛ لأجل كيفية الاستدلال، وتقديم بعض الأدلة علىٰ بعض، والجمع بينها عند تعارُضها[٢]، وقد ألفت فيه منظومة «جمع الجوامع» وشرحتها.

الرابع: علم اللغة، وهٰذا يُرجع فيه إلىٰ الكتب المؤلفة في ذٰلك كـ«صحاح الجوهري» بتكملته للصغاني، و«العباب» و«القاموس» ونحوها، وإلىٰ الكتب المؤلفة في غريب القرآن وغريب الحديث.

الخامس: المعاني المفهومة من السياق، وهو الذي أشار إليه الغزالي في «المنخول»، وأنه لا يكتفىٰ فيه بكُتب اللغة، وقد ألف في هٰذا النوع بخصوصه الراغبُ كتابه «مفردات القرآن»، وعقدت له في «الإتقان» فصلًا.

السادس والسابع: النحو والصرف، وكتبي فيهما كثيرة، ولو لم يكن إلا «جمع الجوامع» و«شرحه» لكان فيهما غنيةٌ كبيرة.

الثامن والتاسع والعاشر: المعاني والبيان والبديع، وقد ألفت فيها ألفيةً وشرحتها.

الحادي عشر: علم الإجماع والخلاف، وهٰذا يؤخذ من غضون[٣] الكتب، وأولُ ما يحتاج فيه إلىٰ ممارسة فقه المذهب؛ حتىٰ يحيط بمسائل القطع[٤] ومسائل الأقوال والوجوه، ثم ينهض إلىٰ مراجعة كتب بقية المذاهب والخلاف

---

(١) في المطبوع: «الحديثة»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٢) في المطبوع: «معارضها»، ولعل الأصح ما أثبتُّه، علمًا أن النصوص لا تتعارض في حد ذاتِها، وإنما ينشأ وهم التعارض لدىٰ من لا يستطيع الجمع بينها تبعًا لقواعد الأصول.

(٣) في المطبوع: «غصون»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٤) يعني: مسائل الإجماع المقطوع فيها بالصواب.

العالي، ولا يُشترط حفظ الكل؛ بل يعرف مواقعه ليراجعه عند الحاجة؛ كما تقدم في كلام الغزالي والرافعي والنووي.

الثاني عشر: علم الحساب، وهٰذا شرط في المجتهد المطلق في جميع أبواب الشرع، أما المجتهد فيما عدا الفرائض ونحوها؛ فلا يشترط فيه؛ ولهٰذا لم يذكره الشيخان ولا غيرهما سوىٰ الأستاذ أبي منصور.

الثالث عشر: فقه النفس[١].

الرابع عشر: الإحاطة بمعظم قواعد الشرع الذي ذكره السبكي ـ إن عددناه مغايرًا لفقه النفس ـ، وإلا فهو وما قبله واحد، وينبغي أن يُضم إلىٰ ذٰلك:

الخامس عشر: وهو علم الأخلاق ومداواة القلوب؛ أخذًا من كلام صاحب «قوت القلوب».

وذكر السبكي في «جمع الجوامع» من شروطه: أن يكون عارفًا بالدليل العقلي[٢]، وهو المنزلة الأصلية أساسًا، [ونحن] مكلفون بالتمسك به ما لم تردنا حُجةٌ.

ولا حاجة إلىٰ إفراد هٰذا شرطًا؛ لأنه من جملة أصول الفقه.

وأما علم الكلام: فالراجح عدم اشتراطه؛ كما قاله الغزالي والشيخان.

وأما علم المنطق: فأقلُّ ـ وأذلُّ ـ من أن يُذكر، وقد كان[٣] المجتهدون، وتقررت المذاهب في المئة الأولىٰ والثانية، والمنطق بعدُ في جزيرة قُبرص لم يدخل بين المسلمين، ولا أُحضر إلىٰ بلاد الإسلام من قبرص إلَّا في خلافة المأمون، وعلمُ أصول الفقه والبيان يغنيان[٤] عنه في كيفية الاستفادة، ولم يذكره أحدٌ من الفقهاء والأصوليين؛ بل زَجروا عنه، وحرَّموا الاشتغال

---

(١) **فقه النفس**: ملكة يُنعم اللَّهُ بها علىٰ المجتهد، يفهم بها كيفية وضع الفتاوىٰ في مكانِها ووقتها الصحيح.

(٢) يقصد البراءة الأصلية، كما في «شرح العطار علىٰ جمع الجوامع» (٢/ ٤٢٢).

(٣) «كان» ـ هنا ـ تامة، والمعنىٰ: وقد وُجِد.

(٤) في المطبوع: «تغنيان»! ولعل الأصح ما أثبتُّه.

به، ولم يوافق صاحبي «المحصول» و«الحاصل» أحدٌ علىٰ عده شرطًا؛ حتىٰ ولا البيضاوي الذي «منهاجه» مختصر من «الحاصل».

● قال الشهرستاني: «بأي شيءٍ يَعرف العامي أن العالم قد وصل إلىٰ حد الاجتهاد؟ وكذٰلك المجتهدُ نفسه متىٰ يعلم أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد؟ فيه نظر».

كذا في عدة نسخ من كتابه ـ من غير زيادةٍ عليه ـ، وكأنه لم يتضح له فيه شيء يذكره.

ويظهر أن العالم يعرف ذٰلك من نفسه بأن يعلم أنه أتقن آلاته كلَّ الإتقان، ووَجد له مَلكةً وقدرةً علىٰ الاستنباط واستخراج الأحكام الخفية من الأدلة البعيدة؛ علىٰ نظير ما حُكي عن إمام الحرمين أنه سئل: «ما الدليل علىٰ أن الباري تعالىٰ ليس في جهة[1]؟ فقال: الدليل عليه قوله ﷺ: «**لا تفضِّلوني علىٰ يونسَ بن متَّىٰ**»[2]. فخفي وجهُ الدلالة علىٰ الحاضرين، فقرَّره[3] لهم بطريقه.

فمثل هٰذا الاستنباط الدقيق إنما يدركه مجتهدٌ؛ بخلاف أخذ الأحكام الظاهرة من الأدلة القريبة؛ فإن ذٰلك يقدر عليه كل عالم، وإن لم يبلغ درجة الاجتهاد.

وأما معرفة العامي ذٰلك، فلا يمكن إلَّا بإخبار المجتهد عن نفسه؛ لأن الاجتهاد معنًىٰ قائم بالنفس لا اطلاع للعامي عليه. نعم قد يُدرك ذٰلك بكثرة الاختبار مَن له أهلية الاختبار.

والظاهر قبولُ قول العالم في الإخبار عن نفسه أنه وصل إلىٰ حد الاجتهاد ـ إذا كان عدلًا ـ؛ قياسًا علىٰ قولهم: «من ادعىٰ الصحبة قُبل قوله في ذٰلك؛

(١) هٰذه من عبارات المتكلمين في حق ربِّ العالمين، التي أرادوا من خلالها نفي علوِّ اللَّهِ تعالىٰ علىٰ خلقه، وقد رد عليهم أهل السنة والجماعة علىٰ مدار العصور، وانظر لمحةً عن هٰذا في تعليقي علىٰ «موعظة المؤمنين» للإمام القاسمي ص(٤٠ ـ ط: دار ابن الجوزي).

(٢) رواه البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في المطبوع: «مقرره»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

إذا كان عدلًا»؛ لأن عدالته تمنعه أن يكذب، ولا نَظَر إلىٰ اتِّهامه بكونه يدعي لنفسه رتبةً عاليةً.

تنبيه: العجب ممن لا يصدق بوجود مجتهد اليوم؛ مع صلاحية القدرة الإلٰهيَّة بمثل ما وقع في الزمن الماضي!! وأعظم منه وأغرب من ذٰلك: أن يتلىٰ علىٰ آذانِهم في كتب الأصول بكرةً وعشيًّا ذكرُ المجتهدين من اليهود والنصارىٰ!! فكيف يقرون[١] بإمكان الاجتهاد في أولٰئك الملل، ويستبعدونه في المتأخرين من هٰذه الملة الشريفة التي حباها اللَّهُ بكل خير؛ مع الأحاديث الدالة علىٰ استمراره فيهم إلىٰ قيام الساعة وإلىٰ وجود أشراطها؛ كقوله[٢] ﷺ: «**مثَلُ أمتي مثلُ المطر؛ لا يُدرَىٰ أوَّلُه خيرٌ أم آخره**»[٣]، وقوله ﷺ: «**يبعث اللَّهُ علىٰ رأس كل مِئةٍ سنة من يجدِّد لهٰذه الأمة أمرَ دينها**»[٤]؟!.

• وقد رأيت بخط الكمال الشمنِّي ـ والد شيخنا الإمام تقي الدين ـ ما نصه: «قال شيخنا عز الدين ابن جَماعة: إحالة[٥] أهل زماننا وجودَ المجتهد يصدرُ عن جُبنٍ ما[٦]، وإلَّا فكثيرًا ما يكون[٧] القائلون لذٰلك من المجتهدين! وما المانع من فضل اللَّه، واختصاصِه بعضَ الفيض والوهب والعطاء بعضَ

---

(١) في المطبوع: «يقررون»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٢) في المطبوع: «قوله»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٣) صحيح: رواه أحمد (٣/ ١٣٠)، والطيالسي (٢٠٢٣)، والترمذي (٢٨٦٩)، وأبو الشيخ في «الأمثال» (٣٣٠)، والعقيلي في «الضعفاء» (١/ ٣٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٦٦٣)، والرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٢٧٣)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٣٥٢)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٣٩٦ ـ تهذيبي)، من حديث أنس رضي الله عنه. وقال الإمام الترمذي: «**حسن غريب**»، **وصحَّحه** الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٧/ ٦). **وصحَّحه** الشيخ الألباني عند التِّرمذي، والشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند» (١٩/ ٣٣٤).

(٤) صحيح: وقد تقدم ص(١٨٩).

(٥) **الإحالة**: زعمهم استحالة الأمر.

(٦) في المطبوع: «يفتُر عن حبر ما»! وهو تحريف، والتصويب من «إرشاد النقاد إلىٰ تيسير الاجتهاد»، للإمام الصنعاني (٣٧).

(٧) في المطبوع: «وإلا أما يكون». والتصحيح من المصدر السابق.

أهل الصفوة؟» انتهىٰ.

وقد ذُكر في عدةٍ من كتب الأصول: أنه رُب امرأةٍ في خدرها بلغت درجة الاجتهاد ولا يُشعر بها! فكيف يستبعدون ذٰلك علىٰ من خدم العلم نحو ثلاثين سنة؟!.

وقد ذكر في ترجمة القفال: أنه كان في أول أمره في صنعةِ الأقفال، ثم اشتغل بالعلم وهو كبير ـ أظنه ابن أربعين ـ ، ووصل بعد ذٰلك إلىٰ درجة الاجتهاد.

• قال ابن السبكي في «الترشيح»: «قال الشيخ شهاب الدين النقيب ـ صاحب «مختصر الكفاية» وغيرها من المصنفات ـ : جلستُ بمكة بين طائفة من العلماء، فشرعنا نقول: لو قدَّر اللَّهُ تعالىٰ بعد الأئمة الأربعة في هٰذا الزمان مجتهدًا عارفًا مناهجهم[(١)] أجمعين، يركِّب لنفسه مذهبًا من الأربعة ـ بعد اعتبار[(٢)] هٰذه المذاهب المختلفة كلها ـ ، لأزدان الزمان به، وانقاد الناس! فاتفق رأينا علىٰ أن هٰذه الرتبة لا تعدو الشيخ تقي الدين السبكي، ولا ينتهي لها سواه».

[كيفية الاجتهاد وترتيبه]:

• قال الغزالي في «المنخول»: «فصل في كيفية سرد الاجتهاد، ومراعاة ترتيبه:

قال الشافعي: إذا رُفعت إليه واقعة، فليعرضها علىٰ نصوص الكتاب، فإن أعوزه فعلىٰ الأخبار المتواترة، ثم علىٰ الآحاد، فإن أعوزه لم يخض في القياس؛ بل يلتفت إلىٰ ظواهر القرآن، فإن وجد ظاهرًا نظر في المخصِّصات ـ من قياس وخبر ـ ، فإن لم يجد مخصِّصًا حَكَم به[(٣)]، وإن لم يعثر علىٰ لفظ

---

(١) في المطبوع: «منهاجهم»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) **الاعتبار**: الفهم والاستيعاب.
(٣) أي: بالظاهر.

من كتاب ولا سنة، نظر إلىٰ المذاهب، فإن وجدها مجمعًا عليها اتبع الإجماع، وإن لم يجد إجماعًا خاض في القياس.

ويلاحِظ القواعدَ الكليةَ أولًا، ويقدمها علىٰ الجزئيات؛ كما في القتل بالمثقل؛ يقدَّم قاعدة الردع علىٰ مراعاة الآلة.

فإن عَدِم قاعدةً كليةً نَظر في النصوص ومواقع الإجماع، فإن وجدها في معنًىٰ واحد ألحق به، وإلا انحدر إلىٰ قياس مخيَّل، فإن أعوزه تمسك بالشَّبه، ولا يعوِّل[1]: علىٰ طرد إن كان يؤمن باللَّهِ تعالىٰ، ويعرف مآخذ الشرع[2].

هٰذا تدريج النظر علىٰ ما قاله الشافعي».

● قال الغزالي: «ولقد أخَّر الإجماع عن الأخبار؛ وذٰلك تأخيرُ مرتبةٍ لا تأخير عمل؛ إذ العمل به مقدَّم، ولٰكن الخبر يتقدم في المرتبة عليه؛ فإن مستنده قبول الإجماع».

[المُجدِّدون في الدين]:

روىٰ أبو داود والحاكم عن أبي هريرة: أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إنَّ اللَّهَ يبعثُ لهٰذه الأمة علىٰ رأس كل مِئةِ سنة من يجدِّدُ لها دينها**»[3].

● قال بعض شراح الحديث: «ذهب بعض العلماء إلىٰ أنه لا يلزم أن يكون المبعوثُ علىٰ رأس المِئة رجلًا واحدًا؛ بل قد يكون واحدًا، وقد يكون أكثر؛ فإن انتفاع الأمة بالفقهاء ـ وإن كان عامًّا في أمور الدين ـ؛ فإن انتفاعهم بغيرهم ـ أيضًا ـ كبير؛ مثلُ أولي الأمر وأصحاب الطبقات؛ يُنتفع بكلٍّ فيما لا يُنتفع بالآخر فيه.

فأولو الأمر يُنتفع بهم في العدل، والتناصف[4] وحقن الدماء، والتمكن

---

(١) في المطبوع: «يقول»، والتصويب من «المنخول».
(٢) كلمة «الشرع» ساقطة من المطبوع، واستدركتُها من «المنخول».
(٣) صحيح: وقد تقدم ص(١٨٩).
(٤) **التناصف**: حل المنازعات.

من إقامة قوانين الشرع.

وأصحاب الحديث ينتفع بهم في ضبط الأحاديث؛ التي هي أدلة الشرع.

والقراء يُنتفع بهم في المواعظ، والحث علىٰ لزوم التقوىٰ، والزهد في الدنيا.

فكلُّ واحد يُنتفع [منه] بغير ما يُنتفع من[1] الآخر.

قال: لٰكنَّ الذي ينبغي: أن يكون المبعوثُ علىٰ رأس المئة رجلًا واحدًا مشارًا إليه في كل فن من هٰذه الفنون، وهو المجتهد.

قال: فإذا حُمل تأويل الحديث علىٰ هذا الوجه، كان أولىٰ وأشبه بالحكمة.

قال: ثم المراد من انقضت المئة وهو حيٌّ مشارٌ إليه» انتهىٰ.

قلتُ: ويؤيد ما ذكره هٰذا الشارح ـ من[2] أن المراد في الحديث رجل واحد لا مجموع أُناس ـ:

● ما أخرجه أبو إسماعيل الهروي، عن حُميد بن زنجويه قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: «يُروىٰ في الحديث عن النبي ﷺ: «**[أنَّ اللَّهَ] يَمُنُّ علىٰ أهل دينه في رأس كل مِئة سنة برجلٍ؛ فيبين لهم أمر دينهم**»[3]. وإني نظرت في مِئة سنةٍ [الأولىٰ]، فإذا هو عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المئة الثانية؛ فإذا هو محمد بن إدريس الشافعي».

● وأخرج البيهقي من طريق أبي بكر المَروزي قال: قال أحمد بن حنبل: «ذُكر في الخبر: «**إن اللَّهَ يقيِّضُ في رأس كل مِئة سنةٍ مَن يعلِّم الناس السنن، وينفي عن النبي ﷺ الكذب**»، فنظرنا؛ فإذا في رأس المئة عمر بن عبدالعزيز، وفي رأس المائتين الشافعي».

● وقال الحافظ الحاكم: «وسمعت أبا الوليد ـ حسان بن محمد ـ الفقيه

(١) في المطبوع: «به»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) في المطبوع: «عن»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٣) صحيح: وقد تقدم ص(١٨٩).

يقول: سمعت شيخًا من أهل العلم يقول لأبي العباس بن سُريج: أبشر ـ أيها القاضي ـ ؛ فإن اللَّهَ منَّ علىٰ المؤمنين بعمر بن عبدالعزيز، فأظهر كلَّ سُنَّة، وأمات كل بدعة، ومنَّ علىٰ رأس المِئتين بالشافعي حتىٰ أظهر السنة وأخفىٰ البدعة، ومنَّ علىٰ رأس الثَّلاثِمئةِ بك».

قلتُ: قد استقر المبعوثون علىٰ رأس القرون، فوُجدوا كلهم مجتهدين؛ فعمر بن عبدالعزيز قال الذهبي في «العِبَر»: «إنه بلغ رتبة الاجتهاد»، والشافعي سيد المجتهدين، وابن سريج من كبار المجتهدين، ومن أصحاب الوجوه، وعدُّوا علىٰ رأس المِئة الرابعة أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي، أو الشيخ أبا حامد ـ إمام العراقيين ـ ، وكلاهما من المجتهدين وأصحاب الوجوه. وعدُّوا علىٰ رأس الخامسة الغزالي، وهو من المجتهدين ـ كما ذكره ابن الصلاح في «فتاويه» ـ ، وعلىٰ السادسة الرافعي، وعلىٰ السابعة ابن دقيق العيد، وعلىٰ الثامنة البلقيني. وكلُّهم موصوف بالاجتهاد.

[الاجتهاد باقٍ لم ينقطع]:

ذَكر ذاكرٌ أن الاجتهاد قد انقطع من مِئتي سنة! وهٰذا كلامُ مَن لا علم له بطبقات العلماء، ولا وقف علىٰ تراجمهم.

● فقد ذكر ابن كثير في «تاريخه» أن الشيخ عز الدين ابن عبدالسلام كان في آخر أمره لا يتقيد بالمذهب؛ بل اتسع نِطاقه، وأفتىٰ بما أدىٰ إليه اجتهاده.

● وقال الذهبي في «العبر» في ترجمته: «انتهت إليه معرفة المذهب، وبلغ رتبة الاجتهاد».

● ووصفه ابن السبكي في «الطبقات» بالاجتهاد المطلق، وبعده أبو شامة.

● ووصفه الشيخ تقي الدين الفركاح بأنه مجتهد. وذكر ذٰلك ابن السبكي في «الطبقات»، فقال: «وكان يقال: إنه بلغ رتبة الاجتهاد».

ويليه النووي؛ فإن له في «شرح المهذب» وغيره اختيارات ـ من حيث الدليل ـ خارجه عن المذهب، ولولا أنه بلغ رتبة الاجتهاد لم يفعل ذٰلك.

وبعده ابن المنيِّر الإسكندراني.

● قال ابن فرحون في «طبقات المالكية»: «كان ممَّن له أهليه التَّرجيح والاجتهاد في مذهب مالك».

ويليه ابن دقيق العيد؛ فقد ادَّعىٰ هو الاجتهاد، وقامت عليه الغوغاء في زمنه بسبب ذٰلك.

● حكىٰ الإدفوي في «الطالع السعيد» عن بعض أصحابه قال: «كنت عند الشيخ علاء الدين القُونوي، فجرىٰ ذكر ابن دقيق العيد، فأثنىٰ عليه، فقلت: لٰكنه يدعي الاجتهاد! فسكت[١] ساعةً، ثم قال: ما يَبعُد».

● وقال أبو حيان: «ابن دقيق العيد أشبه من رأيناه يميل إلىٰ الاجتهاد».

● ووصفه ابن السبكي في «الطبقات» بالاجتهاد المطلق.

ويليه التقي ابن تيمية؛ وصفه غير واحد بالاجتهاد. ويليه التقي السبكي؛ فقد وصفه غير واحد في زمانه وبعده بالاجتهاد، ووصفه ولده بالاجتهاد المطلق، ويليه ولده الشيخ تاج الدين:

● فقد كتب ورقةً لنائب الشام في عصره في ضائقةٍ وقعت له، فقال في آخرها: «وأنا اليومَ مجتهد الدنيا علىٰ الإطلاق، ولا يستطيع أحد أن يردَّ عليَّ هٰذه الكلمة».

والرجل مقبولٌ فيما قال عن نفسه؛ فإن العلماء أدينُ وأورع وأخشىٰ للَّهِ من أن يتقوَّلوا الباطل.

● وقد ذَكر هو في كتابه «جمع الجوامع» ـ لما تكلم عن مسألة خلو الزمان عن مجتهد ـ ، فقال: «والمختار أنه لم يثبت وقوعه[٢]».

فهٰذا نصٌّ بأن الزمان ـ إلىٰ حين عصره ـ ما خلا عن مجتهد.

(١) في المطبوع: «فسلب»، وفسره المحقق بأنه شرد وسرح، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) أي: لم يثبت عدمُ وجود في الماضي ولا المستقبل. بمعناه في «حاشية العطار».

وبعده: الشيخ سراج الدين البلقيني؛ وصفه غير واحد بالاجتهاد، ولم يَختلف في ذٰلك اثنان. وبعده ولده الشيخ جلال الدين، وتلميذه الشيخ وليُّ الدين العراقي؛ كلاهما كان لهما أهليةُ الاجتهاد؛ لِمَا اجتمع لهما من العلوم التي هي آلاته، وكان في زمنهما العلامة مجد الدين الشيرازي ـ صاحب «القاموس» ـ، ادعىٰ الاجتهاد، وصنف في ذٰلك كتابًا سماه: «الإصعاد إلىٰ رتبة الاجتهاد».

وبعده العلامة كمال الدين ابن الهمام؛ ذُكر عنه أنه ادعىٰ الاجتهاد، وكلامه في «شرح الهداية» يومئ إلىٰ ذٰلك.

وكان شيخنا شيخ الإسلام شرف الدين المُناوي؛ ممَّن له أهليه الاجتهاد في المذهب، وله اختيارات، ولقد سمعته يقرر اختياره في أنه لا متعة للرجعية بطريقةٍ سُقتها عنه في «حواشي الروضة»، وهو خلاف المعروف في المذهب، وهٰذا دليل علىٰ أنه بلغ رتبة الاجتهاد؛ فإنه كان أورع من أن يتصرف بالاختيار ولم يبلغ رتبته.

فقد بان بمن سردناهم أن الاجتهاد لم ينقطع في المدة المذكورة.

[التحدُّثُ بنعمةِ اللَّه تعالى مطلوب شرعًا]:

فصل: التحدث بنعمة اللَّهِ مطلوب شرعًا؛ ؛ قال تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الشرح].

وأخرج عبداللَّه بن أحمد في «زوائد المسند»، والطبراني، وابن أبي الدنيا في «كتاب الشكر»، والبيهقي في «شعب الإيمان»؛ عن النعمان بن بشير رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**التحدثُ بنعمةِ اللَّهِ شكر، وتركُها كفر**»[١].

● وأخرج ابن جرير في «تفسيره» عن أبي نضرة[٢] قال: «كان المسلمون

---

(١) حسن: وقد تقدم ص(١٥).

(٢) في المطبوع: «نصرة»، وهو تحريف، والتصويب من «تفسير الطبري».

يرَون أن من شُكر النعم أن يُحدَّث بها».

● وأخرج سعيد بن منصور في «سننه» عن عمر بن عبدالعزيز قال: «إن ذِكرَ النعمِ شكرٌ».

● وأخرج ابن أبي الدنيا، والبيهقي في «شعب الإيمان» عن الحسن البصري قال: «أكثِروا ذكرَ هٰذه النعمةَ؛ فإن ذكرها شكر».

● وأخرج ابن أبي الدنيا، والبيهقي عن الجريري قال: «كان يُقال: إن تعدادَ النعمِ من الشكر».

● وأخرج البيهقي عن قتادة قال: «مِن شكر النعم إفشاؤها».

● وأخرج البيهقي من طريق مالك بن أنس، عن يحيىٰ بن سعيد قال: «كان يقال: تعديدُ النعم من الشكر».

● وأخرج البيهقي عن فضيل بن عياض قال: «كان يقال: مَن عرف نعمة اللّٰه بقلبه، وحمده بلسانه، لم يستتم ذٰلك حتىٰ يرىٰ الزيادة؛ يقول اللّٰهُ ﷻ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

● وكان يقال: «مِن شكر النعمة أن يحدَّث بها».

شنَّع مشنع عليَّ دعوىٰ الاجتهاد بأني أريد أن أعمل مذهبًا خامسًا، وربما زادوا أكثر من ذٰلك! ومثلُ هٰذا التشنيع إنما يمشي علىٰ عقول العوام ومن جرىٰ مجراهم.

● ونظير هٰذا التشنيع: ما حكىٰ لي بعضُ الثقات عن القاضي سراج الدين الحِمصي أنه جاءه ـ وهو بالبلاد الشامية ـ حنفيٌّ من فضلاء العجم، فأخذ يناظره في مسألة «وجوب الوتر»، فاستظهر العَجَميُّ[(١)] بطول باعه وقلةِ بضاعة الحِمصي، ففطن العوامُّ لاستظهاره، فشق ذٰلك علىٰ الحمصي، فقال: «لا بأس أن يعلم الجماعةُ بحقيقة الحال. ثم قال: يا معشر العامة، هل تعلمون

(١) استظهر: غلب.

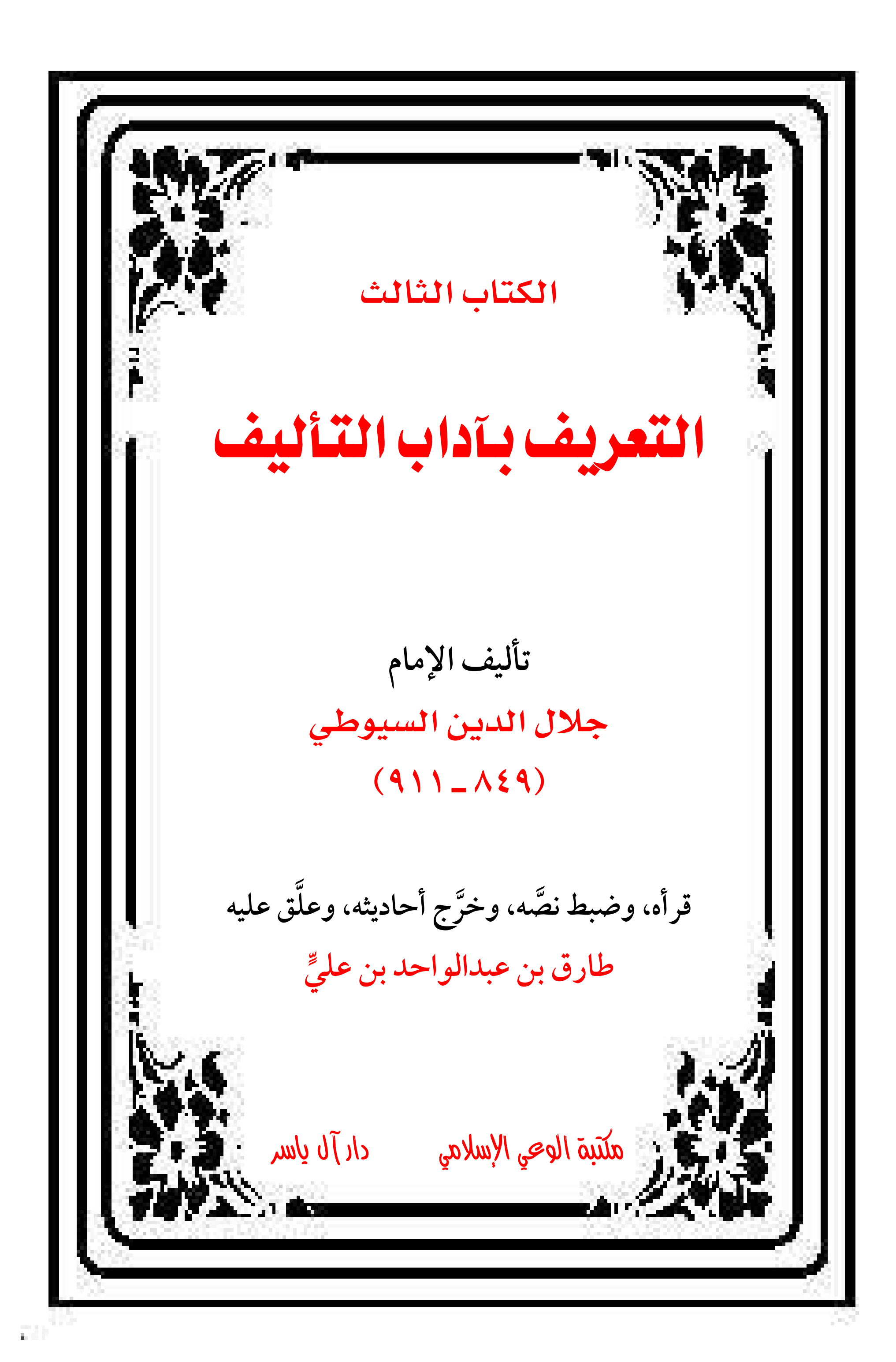
البحث بيني وبين هٰذا الرجل بماذا[(١)]؟ فقالوا: لا، فقال: إني أقول: إن اللَّهَ لم يوجب عليكم سوىٰ خمس صلوات، وهٰذا يريد أن يوجب عليكم ست صلوات! فقالوا: رافضي! وكادوا يرجمونه»[(٢)].



[نهاية الكتاب والحمد للَّهِ رب العالمين]

(١) في المطبوع: «فبماذا»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٢) بالرغم من طرافة القصة، إلَّا أن هٰذا الحمصي أساء مع ربِّه تبارك وتعالىٰ، ومع أخيه الحنفي في هٰذه المسألة، وتصرفه يدلُّ علىٰ نوع رياء وإعجاب بالنفس وكُره الخير لإخوانه، فليس بمثل هٰذه الحِيل تكون المناقشات العلمية وترجيح الأقوال بين أهل العلم، وبؤسًا لعبدٍ همُّه الأكبر جمع العوام حوله وإظهار الغلبة حسدًا من إخوانه.



الكتاب الثالث

التعريف بآداب التأليف

تأليف الإمام

جلال الدين السيوطي

(٨٤٩ ـ ٩١١)

قرأه، وضبط نصَّه، وخرَّج أحاديثه، وعلَّق عليه

طارق بن عبدالواحد بن عليٍّ

مكتبة الوعي الإسلامي — دار آل ياسر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّهِ وكفىٰ، وسلامٌ علىٰ عباده الذين اصطفىٰ

أخرج مسلم، وأبو داود، والتِّرمذي، والنسائي؛ عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«إذا ماتَ الإنسانُ انقطعَ عملُهُ إلَّا من ثلاث: صدقةٍ جارية، أو عِلمٍ يُنتفعُ به، أو ولدٍ صالحٍ يدعو له»**[(١)].

وأخرج ابن ماجه، وابن خُزيمة؛ عن أبي هريرة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«إنَّ ممَّا يَلحَقُ المؤمنَ من عمله وحسناته بعد موته: علمًا علَّمه ونشره...»**[(٢)].

حَمل العلماء رضي الله عنهم الصدقة الجارية ـ بعد الوقف المنتفَع به بعد الموت ـ علىٰ[(٣)] التصنيف والتعليم، وهو [في] التصنيف أظهر، لأنه أطولُ استمرارًا.

● قال الشيخ تاج الدين السبكي في خطبة كتابه «جمع الجوامع»: «أما بعد؛ فإن العالِمَ وإن امتدَّ باعُه[(٤)]، واشتدَّ في ميادين الجدال دفاعُه[(٥)]، واشتدَّ ساعدُه، حتىٰ خرق به كلَّ سدٍّ سُدَّ بابُه وأُحكم امتناعه، فنفعه قاصر علىٰ مدةِ حياته، ما لم يصنِّف كتابًا يخلَّدُ بعده، أو يُورِّث علمًا ينقله عنه تلميذ إذا وجد الناس فقدَه، أو يهتدي به فئةٌ مات عنها، وقد ألبسها به الرشادُ بُردَه. ولَعمري إنَّ التصنيف لأرفعها مكانًا، لأنه أطولُها زمانًا، وأدومُها إذا مات أحيانًا، ولذٰلك لا يخلو وقتٌ يمرُّ بنا خاليًا عن التصنيف، ولا يخلو إلَّا وقد تقلَّد عِقدَ جواهر

---

(١) رواه مسلم (٢٦٨٢).

(٢) حسن: رواه ابن ماجه (٢٤٢)، وابن خزيمة (٢٤٩٠)، والبيهقي في «الشعب» (٣٤٤٨)، وضعَّفه الإمام البوصيري في «الزوائد»، ونقل عن الإمام ابن المنذر أنه حسن، وحسَّنه الشيخ الألباني عند ابن ماجه، بينما ضعَّفه الشيخ شعيب الأرنؤوط عنده ـ أيضًا ـ (١/ ١٦٣).

(٣) في المطبوع: «وعلىٰ»، والصحيح ـ إن شاء اللَّه ـ ما أثبتُّه.

(٤) أي: وإن كثر علمُه.

(٥) في المطبوع: «رفاعه»، وفسره محققه بأنه من الارتفاع والشرف. والأظهر ـ إن شاء اللَّه ـ ما أثبتُّه.

التأليف[١]، ولا يخلو علينا الدهرَ ساعةُ فراغ إلَّا ونُكِلُّ[٢] فيها القلب بالتَّرتيب والترصيف[٣]» انتهىٰ.

● وقال الشيخ عز الدين الزركشي في «قواعده»: «من فروض الكفاية: تصنيف الكتب لمَن منحه اللّٰهُ فهمًا واطلاعًا، ولن تزالَ هٰذه الأمة ـ مع قِصر أعمارها ـ في ازديادٍ وترقٍّ في المواهب، والعلمُ لا يحلُّ كتمُه، فلو تُرك التصنيف لضُيِّع العلم علىٰ الناس».

وقد سبقه إلىٰ نحو ذٰلك: البغوي في أول «التهذيب».

● وقال النووي في «شرح المهذب» ـ في باب: آداب العالم ـ: «وينبغي أن يَعتني بالتصنيف إذا تأهَّل له، فبه[٤] يطلع علىٰ حقائق العلم ودقائقه، ويثبت معه؛ لأنه يضطرُّه إلىٰ كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة، والاطلاع علىٰ مختلِفِ كلام الأئمة ومُتَّفِقِه، وواضحه من[٥] مُشكله، وصحيحه عن ضعيفه، وجزله عن ركيكه، وما لا اعتراض عليه [من غيره][٦]، وبه يتصف المحققُ بصفةِ المجتهد، ولْيَحذر ـ كلَّ الحذر ـ أن يشرع في تصنيف ما لم يتأهَّل له؛ فإن ذٰلك يضرُّه في دينه وعلمه وعِرضه، وليحذر ـ أيضًا ـ من إخراج تصنيفه من يده إلَّا بعد تهذيبه، وترداد نظره فيه وتكريره[٧].

وليحرص علىٰ إيضاح العبارة وإيجازها؛ فلا يوضِّح إيضاحًا ينتهي إلىٰ الركاكة، ولا يوجزُ إيجازًا يُفضي إلىٰ المحق والاستغلاق.

وينبغي أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يُسبق إليه أكثر، والمرادُ بهٰذا

---

(١) في المطبوع: «جواهره التأليف»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٢) نُكِلُّ: نُتعب.
(٣) **الترصيف**: تنميق الكلام وتزيينه.
(٤) في المطبوع: «فيه»، والتصويب من «المجموع».
(٥) في المطبوع: «عن»، والتصويب من «المجموع».
(٦) زيادة من «المجموع».
(٧) وكان بعض العلماء يقول ـ عمَّن صنف ولم يراجع تصانيفه ـ: «من صنَّف ولم يُراجع، كان كمن دخل الخلاء ولم يَسْتَنْجِ».

ألَّا يكون هناك مصنَّفٌ يُغني عن مصنَّفِه [في جميع أساليبه؛ فإن أغنىٰ عن بعضها فليصنف][1] من جنسه ما يزيد زيادات يُحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأساليب، وليكن تصنيفُه فيما يعمُّ الانتفاع به، ويكثر الاحتياج إليه».

● وقال في «التقريب والتيسير في علوم الحديث»: «وليعتن بالتصنيف في شرحه، وبيان مُشكله متقنًا، فقلَّما يَمْهَرُ في علم الحديث من لم يفعل هٰذا».

● وقال الخطيب البغدادي ـ في علوم الحديث ـ: «لا يتمهَّر في الحديث، ويقف علىٰ غوامضه، ويستبينُ الخفيَّ من فوائده؛ إلَّا مَن جَمَع متفرِّقَه، ولَمَّ إلفَ مشتَّتِه، وضم بعضه إلىٰ بعض، [واشتغل بتصنيف أبوابه وترتيب أصنافه][2]، فإن ذٰلك ممَّا يقوِّي النفس، ويثبِّت الحفظ، ويُذكي القلب[3]، ويشحذ الطبع، ويبسط اللسان، ويجيد البيان، ويكشف المشتبه، ويوضح الملتبس، ويُكسب ـ أيضًا ـ جميل الذكر، ويُخلِّدُه إلىٰ آخر الدهر، كما قال الشاعر:

يموتُ قومٌ فيُحيي العلمُ ذكرَهم ... والجهلُ يُلحق أمواتًا بأمواتِ

قال: وكان بعض شيوخنا يقول: [مَن] أراد الفائدة فليكسر قلمَ النسخ، وليأخذ قلم التخريج[4]».

● وأخرج [البيهقي][5] عن الرَّبيع قال: «لم أر الشافعي آكلًا[6] بنهارٍ، ولا نائمًا بليل؛ لاهتمامه بالتصنيف».

● وأخرج ابن عساكر في «تاريخه» من طريق المُزني قال: «سمعتُ

(١) زيادة من «المجموع».
(٢) زيادة من «الجامع لأخلاق الراوي»، أضافها محقق المطبوع.
(٣) **يُذكيه**: يشعله وينبهه علىٰ الفوائد.
(٤) **التخريج**: التعليق والإيضاح والبيان. والمقصود: التأليف.
(٥) زيادة مهمة، إذ بدونها يخيَّل إليك أن الخطيب أخرج هٰذا الأثر، ولم أجده في «الجامع» ـ الذي ينقل عنه المصنف ـ، وإنما هو في «مناقب الشافعي» (١/ ٢٣٧). واللَّهُ تعالىٰ أعلم.
(٦) في المطبوع: «استخلا»، وصححها المحقق إلىٰ ما أثبتُّه.

البُويطيَّ يقول: قلت للشافعي: إنك تتعنَّىٰ[١] في تنظيف الكتب وتصنيفها، والناس لا يلتفتون إلىٰ كتبك، ولا إلىٰ تصنيفك! فقال: يا بني، إن هٰذا هو الحق، والحقُّ لا يضيع».

• وأخرج من طريق البويطي قال: «سمعتُ الشافعي يقول: قد ألفتُ هٰذه الكتب، ولم آلُ فيها[٢]، ولابد أن يوجد فيها الخطأ؛ لأن اللَّهَ تعالىٰ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، فما وجدتم في كتبي هٰذه ممَّا يخالف الكتاب والسنة، فقد رجعنا عنه».

• وأخرج من طريق الربيع بن سليمان، قال: «سمعت الشافعي يقول: وددتُ أن الناس يعلمون هٰذه الكتب، ولا يُنسب إليَّ منها شيء».

• وأخرج عن أبي الوليد بن أبي الجارود قال: «ما رأيتُ أحدًا إلَّا وكتبه أكبرُ من مشاهدته إلَّا الشافعي؛ فإن لسانه أكبرُ [من] كتبه».

• وأخرج عن هارون بن سعيد الأيلي قال: «سمعت الشافعيَّ يقول: لولا أن يطولَ علىٰ الناس، لوضعت في كل مسألةٍ جُزءَ حجج وبيان».

• وأخرج عن بحر بن نصر الخَوْلاني المصري قال: «قدم الشافعي مصر، فوضع هٰذه الكتب، وكان أقدم معه من الحجاز كتب ابن عيينة، وخرج إلىٰ يحيىٰ بن حسان، فكتب عنه، وأخذ كتبًا من أشهب فيها[٣] آثار وكلام من كلام أشهب، وكان يضعُ الكتب بين يديه، ويصنِّف الكتب، فإذا ارتفع له كتاب جاءه صديقٌ يقال له ابن هرم، فيكتب، ويقرأ عليه البويطي، ويجمع من يحضر يسمعُ في كتاب ابن هرم، [ثم ينسخونه] بعدُ».

• وفي «البيان» للجاحظ: «قالوا: «القلمُ أبقىٰ أثرًا، واللسانُ أكثرُ هَذَرًا[٤]».

---

(١) تتعنَّىٰ: تُجهد نفسك.
(٢) آلُ: أقصِّر. وهي مجزومة بـ«لم»، وأصلها: «آلو».
(٣) في المطبوع: «فيه»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.
(٤) الهَذَر: الكلام الفارغ.

وقال عبدالرَّحمٰن بن كيسان: «استعمالُ القلم أجدرُ أن يحضَّ الذهن علىٰ تصحيح الكتاب، من استعمال اللسان في تصحيح الكلام».

وقالوا: «اللسان مقصورٌ علىٰ القريب الحاضر، والقلمُ مطلقٌ في الشاهد والغائب، وهو للغائب الكائن مثلُه للقائم الراهن[١]».

والكتابُ يُقرأ بكل مكان، ويُدرَسُ في كلِّ زمان، واللسانُ لا يعدُو سامعَه، ولا يتجاوزه إلىٰ غيره».

• وقال ابن الجوزي: «الأملُ مذمومٌ للناس إلَّا للعلماء، فلولا أملهم لَمَا صنفوا ولا ألَّفوا». نقله شيخ الإسلام ابن حجر في «شرح البخاري».

• وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في «شرح ألفية الحديث»: «روينا عن الحافظ أبي عبداللَّه الصوري، قال: رأيت عبدالغني بن سعيد في المنام، فقال لي: يا أبا عبداللَّه، خرِّجْ وصحِّح قبل أن يُحالَ بينك وبينه، أما قد تراني حِيلَ بيني وبين ذٰلك».

• وقال الصاحب الأزدي[٢]: «لا ينبغي لمصنِّفٍ يتصدىٰ لتصنيف أن يعدلَ[٣] عن غرضين: إما أن يخترع معنىٰ، وإما أن يُبتدعَ وضعًا ومبنىٰ، وما سوىٰ هٰذين الوجهين فهو تسويدُ الورق، والتحلِّي بحلية السَّرَف».

• وفي كتاب «مُلح النوادر» للثعالبي: «كان الجاحظ يقول: الوضع وضعان: وضعٌ له، ووضعٌ به. يعني تأليف الكتب».

• وقال بعض الظرفاء[٤]: «من صنَّف فقد استُهدف، فإن أحسن فقد استُشرف[٥]، وإن أساء فقد استُقذف[٦]».

---

(١) **الراهن**: الحاضر الحالي.
(٢) في المطبوع: «صاحب الأزدي». وقال المحقق: لم أعثر عليه. ولعل الأصح ما أثبته، فليحرر.
(٣) **يعدل**: ينحرف.
(٤) **الظرفاء**: الأذكياء.
(٥) **استُشرف**: رفعه الناس.
(٦) **استُقذف**: جعل نفسه هدفًا يقذفه الناس بالبلايا.

واللَّهُ أعلم بالصواب[١].



[نهاية الكتاب والحمد للَّهِ رب العالمين]

(١) قال أبو شُعيب ـ عفا اللَّهُ عنه ـ : تمَّ ـ بحمد اللَّه تعالىٰ ـ التعليق علىٰ هٰذه الرسائل القيمة بما تيسر، سائلًا أرحم الراحمين أن يتقبله مني بقبول حسن، وأن يجعله صالحًا خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون ذخرًا لي في دنياي وأخراي، وآخر دعوانا أن الحمد للَّهِ رب العالمين، وصلىٰ اللَّهُ وسلم وبارك علىٰ حبيبنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه والتابعين لهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

فهرس الموضوعات

الكتاب الأول: التحدث بنعمة اللَّه

❁ الكتاب الثاني: تقرير الاستناد في تيسير الاجتهاد ❁

❁ الكتاب الثالث: التعريف بآداب التأليف ❁